دائرة السياسة والحكم

المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

مقياس الديمقراطية في فلسطين
تقرير عام ٢٠٠٧

فريق العمل

د. خليل الشقاقي، جهاد حرب

علاء لحلوح، وليد لدادوة

شباط (فبراير) ٢٠٠٨

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
مقياس الديمقراطية في فلسطين – تقرير عام ٢٠٠٧
٢٠٠٨

مقياس الديمقراطية في فلسطين

تقرير عام ٢٠٠٧

فريق العمل

د. خليل الشقاقي، جهاد حرب

علاء الحلوح، وليد لدادوة

دائرة السياسة والحكم

المركز الفلسطيني

للبحوث

السياسية والمسحية

Palestinian Center for

POLICY and

SURVEY RESEARCH

شباط (فبراير) ٢٠٠٨

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
Palestinian Center for POLICY and SURVEY RESEARCH

تأسس "المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية " في مطلع عام ٢٠٠٠ كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز لتطوير وتقوية المعرفة الفلسطينية في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية، التحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية، البحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية: إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، إجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، تشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة. إن المركز الفلسطيني للبحوث ملتزم بالموضوعية والنـزاهة العلمية ويعمل على تشجيع وبلورة فهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي أصحابها وليس بالضرورة رأي المركز.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ص. ب ٧٦، شارع الإرسال، رام الله، فلسطين
ت ٢٩٦٤٩٣٣ (٠٢)، فاكس ٢٩٦٤٩٣٤ (٠٢)، بريد الكتروني: pcpsr@pcpsr.org

أعضاء فريق العمل

د. خليل الشقاقي: مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله، يحمل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية، تخرج عام ١٩٨٥ . له العديد من الدراسات المنشورة حول قضايا التحول الديمقراطي آخرها، "السلوك الانتخابي بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية" **في كتاب الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) ٢٠٠٥-٢٠٠٦** (رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٧).

جهاد حرب: باحث غير متفرغ في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يحمل درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، تخرج عام ١٩٩٩ . له العديد من الدراسات المنشورة حول قضايا التحول الديمقراطي آخرها، "البنية السياسية والاجتماعية للمجلس التشريعي الثاني" **في كتاب الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) ٢٠٠٥-٢٠٠٦** (رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٧).

علاء الحلوح: باحث في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يحمل درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة جامعة بير زيت، تخرج عام ٢٠٠٣ . له العديد من النشاطات البحثية آخرها، "نتائج الانتخابات التشريعية: نقاط القوة والضعف في الدوائر الانتخابية" **في كتاب الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) ٢٠٠٥-٢٠٠٦** (رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٧).

وليد لدادوة: مسؤول وحدة البحوث المسحية في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، عضو المجلس الاستشاري للاحصاء الفلسطيني، يحمل درجة الماجستير في علم الاجتماع من جامعة بيرزيت، تخرج عام ٢٠٠٣ . له العديد من النشاطات البحثية آخرها، "الخصائص الديمغرافية للناخبين في الانتخابات التشريعية والرئاسية" **في كتاب الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) ٢٠٠٥-٢٠٠٦** (رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٧).

قائمة المحتويات

تمهيد ٩

الفصل الأول: المنهجية ١٣

الفصل الثاني: نتائج القراءة الثامنة ٣١

الفصل الثالث: مقارنات القراءات الثمانية ٤٩

التوصيات ٨٩

الملاحق

ملحق رقم (١): طرق احتساب المقياس الديمقراطي ٩٣

ملحق رقم (٢): نتائج مؤشرات مقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٧ ..... ١٠١

ملحق رقم (٣): التغطية الجغرافية والزمنية للمعلومات ١١٦

قائمة الجداول

جدول رقم(١): علامات وأوزان المؤشرات ٣٧

جدول رقم(٢): علامات المقياس حسب التصنيف الأول (القطاعات) ٤٣

جدول رقم(٣): علامات المقياس حسب التصنيف الثاني (المجالات) ٤٥

جدول رقم(٤): علامات المقياس حسب التصنيف المزدوج ٤٦

جدول رقم(٥): علامات المقياس حسب التصنيف الثالث (القيم) ٤٨

جدول رقم(٦): علامات المقياس في القراءات الثمانية ٥١

جدول رقم(٧): علامات المؤشرات في القراءات الثمانية ٥٥

جدول رقم(٨): علامات التصنيف الأول في القراءات الثمانية ومعدلها ٥٨

جدول رقم(٩): علامات التصنيف الثاني في القراءات الثمانية ومعدلها ٥٩

جدول رقم(١٠): علامات التصنيف المزدوج في القراءات الثمانية ومعدلها ٦١

جدول رقم(١١): علامات التصنيف الثالث في القراءات الثمانية ومعدلها ٦٢

قائمة الأشكال

شكل رقم(١): توزيع أوزان المقياس حسب قطاعي الوسائل والممارسات	٢٤
شكل رقم(٢): توزيع أوزان المقياس حسب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية	٢٥
شكل رقم(٣): توزيع أوزان المقياس حسب التصنيف المزدوج للقطاعات والمجالات	٢٥
شكل رقم(٤): توزيع أوزان المقياس حسب القيم الديمقراطية	٢٧
شكل رقم(٥): بيان علامة الديمقراطية في فلسطين حسب المقياس	٢٨
شكل رقم(٦): علامات القطاعات حسب التصنيف الأول مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين السابعة والثامنة	٤٤
شكل رقم(٧): علامات المجالات حسب التصنيف الثاني مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين السابعة والثامنة	٤٥
شكل رقم(٨): علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيفين الأول والثاني مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين السابعة والثامنة	٤٧
شكل رقم(٩): علامات القيم حسب التصنيف الثالث مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين السابعة والثامنة	٤٨
شكل رقم(١٠): بيان علامات المقياس في القراءات الثمانية	٥٢
شكل رقم(١١): مقارنة علامات القطاعات حسب التصنيف الأول في القراءات الثمانية	٥٩
شكل رقم(١٢): مقارنة علامات المجالات حسب التصنيف الثاني في القراءات الثمانية	٦٠
شكل رقم(١٣): مقارنة علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيف المزدوج في القراءات الثمانية	٦١
شكل رقم(١٤): مقارنة علامات قيم مختارة من التصنيف الثالث في القراءات الثمانية	٦٣
شكل رقم(١٥): بيان علامات المؤشر الثاني في القراءات الثمانية	٦٤
شكل رقم(١٦): بيان علامات المؤشر الخامس في القراءات الثمانية	٦٥
شكل رقم(١٧): بيان علامات المؤشر السابع في القراءات الثمانية	٦٦
شكل رقم(١٨): بيان علامات المؤشر الثامن في القراءات الثمانية	٦٧
شكل رقم(١٩): بيان علامات المؤشر التاسع في القراءات الثمانية	٦٨

شكل رقم(٢٠): بيان علامات المؤشر العاشر في القراءات الثمانية ٦٨
شكل رقم(٢١): بيان علامات المؤشر الثاني عشر في القراءات الثمانية ٦٩
شكل رقم(٢٢): بيان علامات المؤشر السادس عشر في القراءات الثمانية ٧١
شكل رقم(٢٣): بيان علامات المؤشر السابع عشر في القراءات الثمانية ٧٢
شكل رقم(٢٤): بيان علامات المؤشر الخامس والعشرون في القراءات الثمانية ٧٤
شكل رقم(٢٥): بيان علامات المؤشر السابع والعشرون في القراءات الثمانية ٧٥
شكل رقم(٢٦): بيان علامات المؤشر التاسع والعشرون في القراءات الثمانية ٧٦
شكل رقم(٢٧): بيان علامات المؤشر الواحد والثلاثون في القراءات الثمانية ٧٧
شكل رقم(٢٨): بيان علامات المؤشر الثاني والثلاثون في القراءات الثمانية ٧٧
شكل رقم(٢٩): بيان علامات المؤشر الرابع والثلاثون في القراءات الثمانية ٧٨
شكل رقم(٣٠): بيان علامات المؤشر الخامس والثلاثون في القراءات الثمانية ٧٩
شكل رقم(٣١): بيان علامات المؤشر السابع والثلاثون في القراءات الثمانية ٨٠
شكل رقم(٣٢): بيان علامات المؤشر التاسع والثلاثون في القراءات الثمانية ٨١
شكل رقم(٣٣): بيان علامات المؤشر الواحد والأربعون في القراءات الثمانية ٨٢
شكل رقم(٣٤): بيان علامات المؤشر الثاني والأربعون في القراءات الأربعة الأخيرة ٨٣
شكل رقم(٣٥): بيان علامات المؤشر السادس والأربعون في القراءات الأربعة الأخيرة ٨٥
شكل رقم(٣٦): بيان علامات المؤشر السابع والأربعون في القراءات الأربعة الأخيرة ٨٥
شكل رقم(٣٧): بيان علامات المؤشر الثامن والأربعون في القراءات الأربعة الأخيرة ٨٦
شكل رقم(٣٨): بيان علامات المؤشر التاسع والأربعون في القراءات الأربعة الأخيرة ٨٧

تمهيد

يشكل هذا التقرير السنوي امتداداً لجهود سابقة قام بها فريق العمل التابع للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية منذ عام ١٩٩٦ لدراسة وقياس أوضاع وظروف التحول الديمقراطي في ظل السلطة الفلسطينية. انتجت الجهود الأولية هذه مجموعة من التقارير التي صدرت في خمسة كتب صدرت عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. صدر الكتاب الأول في شباط (فبراير) ١٩٩٩ والثاني في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩ والثالث في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٤ والرابع في كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٦ والخامس في كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٧ وقد شملت الكتب الخمسة سبع قراءات مختلفة لأوضاع التحول الديمقراطي منذ إجراء أول انتخابات فلسطينية عامة في ١٩٩٦.

يشمل التقرير الحالي قراءة لنتائج رقمية (كمية) لتسعة وأربعين مؤشراً تم استخدامها لاحتساب علامة المقياس للفترة قيد الدراسة، أي عام ٢٠٠٧. ينقسم التقرير إلى أربعة أقسام: يتناول القسم الأول منهجية البحث وشرح للتعديلات التي أدخلت على المقياس خلال السنوات الماضية وللأسباب التي دعت إليها؛ أما القسم الثاني فيتناول النتائج الرقمية لمقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٧ مع نقاش أثرها الممكن على النظام السياسي الفلسطيني؛ يعرض القسم الثالث مجموعة من المقارنات بين نتائج عام ٢٠٠٧ والنتائج التي ظهرت في القراءات السابقة لأوضاع الديمقراطية في ظل السلطة الفلسطينية؛ أما القسم الرابع فيشمل عرضا للمؤشرات التسعة واربعين المستخدمة في المقياس وطريقة احتسابها وكيفية جمع المعلومات المتعلقة بها.

شهد عام ٢٠٠٧ مقارنة بالعام ٢٠٠٦ الذي أجري فيه آخر تدقيق لأوضاع الديمقراطية في فلسطين ارتفاعا طفيفا للعلامة الكلية للمقياس من ٤٩٩ علامة في القراءة السابعة إلى ٥٠٢ علامة في القراءة الثامنة، أي أن وضع الديمقراطية في مجمله يراوح في مكانه. يظهر التدقيق التفصيلي تحسنا في أوضاع القضاء يترك أثرا ايجابيا على سيادة القانون. كما يظهر تحسنا في العديد من مؤشرات المساواة والعدالة الاجتماعية. لكنه يظهر أيضا تراجعا في أداء ودور المؤسسات العامة وفي حرية الصحافة والتعبير وفي الحريات المدنية والسياسية.

شهدت فترة القراءة مجموعة من الأحداث الداخلية كان من أبرزها تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي ضمت الكتل البرلمانية الممثلة في المجلس التشريعي الفلسطيني كافة (باستثناء كتلة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي رفضت المشاركة في الحكومة) في آذار ٢٠٠٧ ولكنها لم تدم أكثر من ثلاثة شهور. وقد تم حلها على أثر قيام حركة حماس بالسيطرة على قطاع غزة عن طريق الحسم العسكري.

من جهة أخرى أقال الرئيس الفلسطيني محمود عباس حكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها إسماعيل هنية، وكلف سلام فياض بتشكيل حكومة طوارئ تحولت فيما بعد إلى حكومة تسيير أعمال دون الحصول على ثقة المجلس التشريعي الفلسطيني. وهكذا أصبحت هناك حكومتان حكومة فياض التي تحظى بدعم الرئيس عباس في الضفة الغربية، وحكومة هنية التي تحظى بدعم حماس في قطاع غزة.

أمام هذا الفصل بين شطري الوطن قام فريق العمل في المركز بقصر جمع المعلومات على الضفة الغربية في العديد من المؤشرات وخاصة تلك التي تتعلق بحرية الرأي وحقوق الإنسان وسيادة القانون والبناء المؤسساتي[١]. أما المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية فقد تم جمع معلوماتها في الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة كواحدة. كما اضطر الفريق إلى تعليق العمل في المؤشر الثاني عشر في هذه القراءة بسبب عدم قيام المجلس التشريعي بإصدار أية قوانين.

انخفضت معدلات البطالة والفقر في عام ٢٠٠٧ مقارنة مع العام ٢٠٠٦، خاصة في مناطق الضفة الغربية التي شهدت تحسنا أفضل من قطاع غزة، وبقي مستوى دخل الفرد منخفضا نتيجة الإغلاق والحصار.

استمر انعدام الإحساس بالأمن الشخصي وسيادة القانون لدى المواطن نتيجة ضعف المؤسسة الأمنية الفلسطينية ولحالة الفلتان الأمني التي تعيشها المناطق الفلسطينية. فقد أسفرت حالة الفلتان الأمني عن مقتل ٥٨٥ مواطن، مقارنة مع مقتل ٣٣٠ في العام ٢٠٠٦، ويعود هذا الارتفاع في ضحايا الفلتان الأمني بشكل كبير إلى الصراع المسلح بين حركتي حماس وفتح.

بلغ عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ٣,٧٦١,٦٤٦ نسمة. وحصل تحسن في المستوى التعليمي في الأراضي الفلسطينية من حيث عدد المدارس، ونسبة المدرسين بالنسبة للطلبة، وانخفاض مستوى الأمية. فقد أصبح عدد المدارس ٢٢٧٢ وانخفض عدد الطلبة لكل معلم إلى ٢٦,٠٦ بعد أن كانت ٢٦,١. كما انخفضت نسبة الأمية بين المواطنين ذكورا وإناثا على السواء، فقد بلغت نسبة الأمية ٦,٥٪ بشكل عام (٢,٩٪ بين الذكور و١٠,٢٪ بين الإناث) في عام ٢٠٠٧، في حين كانت سابقاً ٧,٧٪ بشكل عام (٣,٥٪ بين الذكور و١٢٪ بين الإناث). وحصل ارتفاع طفيف على نسبة المواطنين المؤمنين صحيا حيث ارتفعت من ٧٦,١٪ إلى ٧٦,٢٪.

[١] هذه آلية مؤقتة تتعلق بتغير الوضع السياسي وحالة الانقسام خلال فترة القراءة، الأمر الذي أثر على خطة جمع المعلومات، وعلى توفرها، واتساقها وما شابه. سيقوم الفريق بدراسة البدائل لسد هذه الفجوة طالما استمر الوضع الراهن.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد أظهرت التقارير الدولية والمحلية حصول تراجع كبير في الاقتصاد الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة نتيجة الحصار الذي يشهده القطاع، والذي تم إحكامه بشكل كبير بعد سيطرة حماس عليه.

شهدت هذه الفترة تراجعا ملموسا في مجال البناء المؤسساتي وإصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية. فلم تقدم الموازنة للمجلس التشريعي، وشهد هذا العام العديد من المخالفات الدستورية من قبل السلطة التنفيذية بشقيها (الرئاسة والحكومة).

أما على مستوى ممارسات قوات الاحتلال، فقد شهد العام ٢٠٠٧ تصعيدا إسرائيليا أدى إلى سقوط المزيد من الشهداء والجرحى. واستمرت إسرائيل في سياسة الاعتقالات فقد اعتقلت خلال العام ٢٠٠٧ ما يزيد عن ٧٦٠٠ معتقلاً، كما استمرت في سياسة مصادرة الأراضي وتجريفها وهدم المنازل وبناء المستوطنات.

يود المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية الإعراب عن شكره وتقديره للمؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني العديدة التي ساهمت في تقديم المعلومات اللازمة لإعداد هذا التقرير. كما يعرب المركز عن شكره وتقديره للدكتور مضر قسيس لمراجعته وتنقيحه لهذا التقرير.

الفصل الاول
المنهجية

يهدف هذا المقياس إلى قياس درجة وعمق التحول الديمقراطي في فلسطين، وهو بهذا يشكل تدقيقاً رقمياً في أوضاع خمسين مؤشراً تم انتقاؤها لقدرتها على قياس نبض الديمقراطية في البيئة الفلسطينية. يتم جمع المعلومات المتعلقة بالمؤشرات الخمسين سنوياً، وبالتالي فإن للمقياس عند تكراره قدرة على تتبع التغيرات التي تطرأ على البيئة السياسية الفلسطينية الداخلية بإيجابياتها وسلبياتها. يتناول هذا القسم من التقرير الراهن شرح المنهجية التي اتبعها فريق العمل في اختيار المؤشرات وتحديد أوزانها وجمع المعلومات عنها.

هناك مقاييس إحصائية وغير إحصائية عديدة لتقدير ومراقبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فعلى سبيل المثال، يستخدم معدل الدخل القومي للفرد لوضع بلد ما في سلم النمو الاقتصادي مقارنة ببلدان أخرى. كما يستخدم المؤشر القياسي للأسعار لقياس الزيادة العامة في الأسعار وبالتالي قياس قيمة الأجور الفعلية. ومقياس الديمقراطية هو محاولة لإيجاد تعبير رقمي (أو كمي) عن وتيرة واتجاه التحول نحو الديمقراطية في بلد ما. وبحكم اختلاف التحولات الديمقراطية عن التحولات الاقتصادية والتحولات في غيرها من المجالات التي يسهل قياسها كميا، يتم في قياس الديمقراطية اعتماد مؤشرات مختلفة. يتعامل مقياس الديمقراطية مع هذه المؤشرات بشكل أكثر حذرا كونها تتصل بعلاقات اجتماعية، وقيم، ومبادئ، ومؤسسات متعددة ومتشابكة في المجتمع. لقد حاول فريق العمل، عند اعتباره لتقنيات احتساب المقياس، الإفادة من تجارب مشابهة مثل التقرير الذي تنشره الأمم المتحدة سنويا تحت عنوان "تقرير التنمية البشرية"، والذي أثار نقاشات مفيدة حول قضايا ومشكلات قياسات تتعلق بالتنمية البشرية المستدامة ومكوناتها. وهي قضايا ومشكلات لا تقل تعقيدا عن القضايا والإشكاليات التي تتصل بالديمقراطية وتحولاتها.

(١) مؤشرات وأوزان مقياس الديمقراطية

بعد مداولات ومناقشات واستشارات ومراجعات للأدبيات في مجال قياس الديمقراطية، وبعد تقييم القراءات الأربعة الأولى لهذا المقياس ومراجعة منهجيته تم اختيار ٥٠ مؤشرا، وجرى تكليف باحثين ميدانيين ومقيمين بمتابعة مجموعات مختلفة من هذه المؤشرات بإشراف مباشر من فريق العمل. أعطيت لكل مؤشر ١٠٠٠ درجة وتحددت لكل مؤشر طريقة معينة في احتساب العلامة وفق المعلومات التي يوفرها عن الواقع أو الحالة المكلف برصدها، ومن ثم تم منح كل مؤشر وزنا محددا في المقياس. وتم احتساب المقياس وتصنيفاته المختلفة بالتالي مع أخذ أوزان هذه المؤشرات بعين الاعتبار. حيث أن عدد المؤشرات هو خمسون مؤشرا، فإن إسهام كل مؤشر (قبل وزنه) في المقياس هو ٢٪. أما بعد الوزن فإن نسبة الإسهام هذه

تتغير صعودا أو هبوطا لتتراوح بين ١٪ و٦ ,٣٪ . وقد تم تقدير الوزن المحدد عند البدء بالعمل في المقياس في عام ١٩٩٦ بناء على تقديرات فريق البحث وعلى استطلاع لآراء نحو ٢٠٠ شخصية (خبير) من الأكاديميين والحقوقيين والمهنيين والعاملين في مجالات حقوق الإنسان والعمل النسوي ومن أعضاء المجلس التشريعي وآخرين. وفي عام ٢٠٠٤ قام فريق البحث بإعادة توزيع بعض الأوزان بناء على تقديره للتجربة السابقة. لقد طلب إلى الخبراء تقييم كل من المؤشرات المستخدمة في المقياس حسب أهميته للحالة الديمقراطية بإعطائه علامة تتراوح بين صفر (إذا كان غير مهم على الإطلاق) وعشرة (إذا كان على درجة عالية من الأهمية). ويتم تحديد وزن المؤشر بالاعتماد على معدل العلامات التي أعطيت له في استطلاع الخبراء وبناء على تقديرات فريق العمل.

إن عناصر أو مكونات مقياس الديمقراطية في فلسطين هي المؤشرات الخمسون. يفحص كل مؤشر بشكل كمي أحد المجالات الدالة على عملية التحول الديمقراطي في الأراضي الفلسطينية وفق اعتبارين: يتعلق الأول بدرجة الصلة بالديمقراطية باعتبارها نظام حكم، وناظما لعلاقات السلطة بالمجتمع، ودرجة احترام السلطة لحقوق الإنسان، وباعتبارها كذلك ناظما للعلاقات داخل مؤسسات وتنظيمات ومنظمات المجتمع الفلسطيني. ويتصل الاعتبار الثاني بقابلية المؤشرات للقياس على فترات زمنية قصيرة نسبيا، دون إغفال المؤشرات ذات القياس لمدى زمني أبعد، وقدرتها على رصد اتجاه ووتيرة التحول نحو الديمقراطية. والاعتباران نابعان من الأهداف المنشودة من وضع مقياس للديمقراطية في فلسطين، والتي يأتي في مقدمتها:

١- وضع منهجية تجريبية قادرة على قياس متغيرات سياسية واجتماعية قياسا كميا بحيث يصبح من الممكن فحص هذه المتغيرات عبر مراحل زمنية مختلفة مما يتيح مراقبة التحول نحو الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني ومجتمعات أخرى في مرحلة مشابهة•.
٢- تنوير الرأي العام والمهتمين في تكريس الديمقراطية بالتحولات الجارية في هذا المضمار عبر التقارير الدورية.
٣- مساعدة، حيث يمكن ذلك، المجلس التشريعي الفلسطيني وبقية صانعي القرار في البلاد، على أداء مهماتهم، وبخاصة فيما يتعلق بالتشريع ومراقبة ومساءلة السلطة التنفيذية والعمل في مجال ترسيخ ممارسة الديمقراطية في حياة المجتمع الفلسطيني وتنمية الثقافة الديمقراطية فيه عبر إصدار التشريعات الضرورية ومراقبة حسن تطبيقها.
٤- روعي في تحديد عدد المؤشرات ومدى شموليتها الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة لهذا المشروع.

• للإطلاع على كيفية احتساب العلامات، أنظر الملحق رقم (١).

وتوخى فريق العمل أن تتعلق المؤشرات المنتقاة بالمجالات الحياتية المختلفة: الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، كما وتوخى أن تعكس هذه المتغيرات مراحل عملية اتخاذ القرار الديمقراطي كافة بدءا بالنزوع والرغبة في المشاركة بصنع القرار، ومرورا باتخاذ القرار، وتطبيقه، وإيجاد الضمانات لاستمرارية هذا التطبيق وإجراء التطوير الضروري لذلك.

جرى هذا التوخي لكي يتم وضع تلك المؤشرات التي بدت قادرة على قياس الأوضاع الديمقراطية في فلسطين. واستهدف فريق العمل أن تعكس المؤشرات بمجموعها الجوانب المختلفة للحياة الديمقراطية في البلد: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية من جانب، والحريات المدنية والسياسية من جانب ثان، وتقييم الرأي العام الفلسطيني لجوانب من الحياة الديمقراطية في البلد، من جانب ثالث. كما تم إعطاء المؤشرات السياسية حجما أكبر من غيرها (٦٨٪) نظرا لطبيعة المرحلة التأسيسية التي تمر بها السلطة الفلسطينية.

إن مجموعة المؤشرات التي تم اختيارها هي مجموعة منتقاة ومقصودة. فلم يكن هناك مخرج من ذلك. بيد أنه تم توخي أن يوفي اختيار المتغيرات بعدد من الشروط. وكان من بين الاعتبارات المختلفة التي استخدمت في انتقاء هذه المؤشرات الخاصة ما يلي:

أولا: اعتماد عينات عشوائية في استخلاص المعلومات المتعلقة بالمواطنين عامة كونه من غير الممكن أخذ البيانات الضرورية من كل مواطن فلسطيني.

ثانيا: اختيار عدد محدد من المؤشرات كأدوات قياس لمجالات الحياة الديمقراطية لأنه من غير الممكن اعتماد كل المؤشرات التي لها علاقة بقياس الديمقراطية لوجود عدد لا متناه منها.

ثالثا: اختيار مؤشرات ذات قابلية عالية للمتابعة الدورية. ومن هنا اختيرت المؤشرات التي تتمتع بدرجة أعلى من الحساسية للمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبتعبير آخر انتقيت المؤشرات التي تتأثر بشكل أسرع وأدق بالتحولات السياسية والاجتماعية ذات العلاقة بالديمقراطية.

بيد أنه يجب التنويه إلى أن الانتقائية المقصودة للمؤشرات في هذه الحالة لا تشكل عيبا بحثيا. فانتقائية اختيار المؤشرات لا تعني أن عملية الاختيار كانت ذات طابع فوضوي أو أنها قصدت بحيث لا تكون شاملة. إنها انتقائية لأنها لا يمكن أن تكون كاملة لعدم وجود القدرة على أخذ كل العوامل الممكنة بعين الاعتبار، ولأنها اعتمدت على مجموعة من الناس في اختيارها، ولأنها تعتمد جزئيا على الآراء التي لا تعبر عن "الحقيقة"، وإنما عن الشعور إزاء الواقع، ولأنها تخضع لحكم فريق العمل، ولاضطرار أعضائه لتحديد "نقاط القطع" في عدد من الحالات وفقا لقناعاتهم، وكذلك لوجود طابع إحصائي للمؤشر، حيث تبقى الأحكام المبنية على الإحصاء والمتعلقة بالظواهر الاجتماعية، رغم نفعها ونجاعتها على درجة معروفة من العشوائية.

(٢) مصادر المعلومات:

لقد جرى الاعتماد في دراسة بعض المؤشرات على طرق مختلفة للوصول إلى المعلومات التي يتطلبها المؤشر من مصادرها الأساسية، ومن مصادر ملمة، متعمدين الاستناد، ما أمكن، إلى أكثر من مصدر مستقل للمعلومات حفاظا على دقة وصدقية كل مؤشر. اعتمدنا في الحصول على معلومات المؤشرات على المصادر التالية:

١) مصادر حكومية كالوزارات والأجهزة الأمنية والجهاز المركزي للإحصاء، بالإضافة إلى المجلس التشريعي ومجلس القضاء الأعلى وغيرها.
٢) مصادر في الحكم المحلي مثل المجالس المحلية.
٣) المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والنقابات وروابط رجال الأعمال ومؤسسات مهنية أخرى.
٤) استطلاعات الرأي العام التي قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بإجرائها خصيصاً لأغراض المقياس.

(٣) مفهوم الديمقراطية

يشكل مقياس الديمقراطية في فلسطين قراءة رقمية لعملية التحول نحو الديمقراطية. إن قياس أداء النظام السياسي الفلسطيني في أثناء عملية التحول يحتم علينا التركيز على تلك المؤشرات القادرة على قياس ذلك التحول والابتعاد قدر الإمكان عن عناصر ومؤشرات أخرى مهمة تهدف لتعزيز الديمقراطية القائمة لكنها قد لا تلعب بالضرورة دوراً أساسياً في عملية التحول من نظام غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي.

الديمقراطية شكل من أشكال تنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس أن الشعب هو مصدر السلطة، وعلى أسس العدالة والمساواة في المشاركة في صنع القرار. فالديمقراطية بالتالي هي طريقة للإدارة، سواء كانت إدارة شؤون الدولة أو مؤسسة صغيرة أو غيرها. وهي وسيلة، وليست هدفا مستقلا. والديمقراطية ليست في أساسها وجوهرها نمط تفكير، أو اعتقادا، أو نمطا ثقافيا، وإنما هي آلية للمساهمة في صنع القرار. وفي حالة الدولة، فهي آلية لصنع القرار السياسي المتعلق بحياة الشعب.

إن قياس الديمقراطية في الدولة هو قياس لمدى المشاركة الفعلية للمواطنين في صنع القرار المتخذ ديمقراطيا، ويمكن قياس ذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات من بينها:

١. الآليات المتاحة للمشاركة في صنع القرار، وتعديله، والاعتراض عليه، وغير ذلك.
٢. مدى الرضى السائد لدى الجمهور عن القرارات السياسية المتخذة، ما يعكس مدى مشاركته

في صنع القرار من جهة، ومدى جوهرية تطبيق القرار (تماشيه مع النوايا الموجودة لدى اتخاذه) من جهة أخرى.
٣. مدى المشاركة الفعلية في صنع القرار والتأثير عليه.
٤. مدى التشجيع على المشاركة، وعلى استخدام آليات هذه المشاركة، مع ضمان العواقب المترتبة على المشاركة الحرة.

ينطلق هذا التقرير من أن الديمقراطية (بمدلولها العام) ليست موقفا "تكتيكيا"، بل تشير إلى نمط معين من البنية السياسية-الاجتماعية-الاقتصادية، تتبنى، بتجسيدات مؤسساتية وأحكام دستورية وإجراءات إدارية، قيما ومبادئ معينة، أهمها وجوب سيادة حقوق أساسية للإنسان والمواطن. من هذا المنظور تصبح الديمقراطية خيارا لمجموعة أو مجموعات بشرية. ولأن هذا الخيار قد يتناقض مع مصالح بعض الدوائر ذات النفوذ السياسي في بلد ما، فإن هناك ضرورة لإقامة مؤسسات ولوضع ترتيبات وتدابير وتشريعات ترسي أسس الديمقراطية وتردع المساس بها. من هذه الترتيبات: فصل واستقلالية السلطات الأساسية (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية) لضمان الرقابة والتوازن والمساءلة والمحاسبة للسلطات المختلفة وللذين يتولون مسؤوليات عامة، إقرار مبدأ تداول السلطة عبر الانتخابات الدورية والنزيهة (وهو أمر يعني الإقرار بشرعية التنافس بين قوى وأحزاب ذات برامج متباينة ومختلفة على السلطة)، وضع تشريعات تحمي حرية التعبير والتنظيم والاجتماع والنشر والإضراب (أي حرية المشاركة في الحياة العامة).

لذا، فمن الضروري أن يستند شعار سيادة القانون ودولة المؤسسات إلى إدراك مبدأ مساواة الجميع أمام القانون وأن يكون الأخير فوق الجميع، وإدراك أن المؤسسات الشرعية هي مصدر القرارات ورسم السياسات والتوجهات وليس الأفراد مهما كانت صفاتهم. ولا تخص الديمقراطية الحياة السياسية فقط، أي المشاركة في اختيار الحكام وبلورة القرارات والتوجهات التي تمس حياة الأفراد ومستقبلهم سواء كانت هذه المشاركة مباشرة أو عبر ممثلين منتخبين، كما لا تخص الديمقراطية فقط تطبيق مبدأ تداول السلطة وفق العملية الانتخابية واحترام التعددية الحزبية والفكرية وحقوق الأقليات، بل تتعدى هذا إلى الإقرار بحقوق أساسية للفرد كحق العمل والتنقل والمأوى والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس أو اللون.

إن هذا التقرير لا يحصر اهتماماته في التشكل الديمقراطي للحياة السياسية في المجتمع الفلسطيني في إطاره القانوني والدستوري، رغم أهميته في هذه المرحلة بالذات، بل يأخذ بالحسبان أبعادا أخرى ذات أهمية كبيرة في مأسسة الديمقراطية، منها: تشريع التعددية السياسية والحزبية والفكرية،

ومشاركة المرأة في الحياة العامة والاقتصاد الرسمي (المنظم) وفي إدارة مؤسسات المجتمع على اختلافها، ومنها إشاعة الديمقراطية الداخلية في حياة الأطر والمؤسسات الجماهيرية والحزبية والمنظمات الأهلية والمهنية، والأولوية والأهمية التي يعطيها الرأي العام للديمقراطية في البلد.

إننا لا نقلل، ولا نهدف إلى أن نقلل، من أهمية ومصيرية المعركة الوطنية التي تخوضها قوى المجتمع الفلسطيني كافة ضد الاحتلال، والاستيطان، ومصادرة الأراضي، وتهويد القدس، والسيطرة على الموارد الطبيعية، وتمزيق الوحدة الإقليمية، وتقييد السيادة والحريات. فإسرائيل تضع عراقيل وصعوبات ومعيقات جمة في طريق تحقق سيادة وطنية، وفي وجه إشاعة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني لأسباب واعتبارات سياسية تاريخية، راهنة ومستقبلية. لكن هذا التقرير يتبنى الرأي القائل بأن الديمقراطية ينبغي أن تكون خيارنا في عملية البناء الوطني لأنها، بين اعتبارات أخرى، تشكل الإطار الأنجع للتعبئة السياسية في معارك الاستقلال والتحرر، والإطار الأفضل في مشروع التنمية والتقدم الاجتماعي.

(٤) تعديلات على "المؤشر الديمقراطي" السابق

يشكل هذا التقرير استمراراً لجهود فريق العمل السابقة في قياس عملية التحول الديمقراطي في فلسطين منذ عام ١٩٩٦. لكن بعد مرور عدة سنوات على تجربة "المؤشر الديمقراطي الفلسطيني" وبناءً على تطورات الوضع الفلسطيني منذ إجراء الانتخابات الفلسطينية الأولى، وجد فريق العمل أن هناك حاجة ملموسة للتركيز في "مقياس الديمقراطية في فلسطين" على أمور خمس:

(١) هناك ضرورة للبحث عن مؤشرات قادرة على قياس درجة المأسسة في النظام السياسي الفلسطيني. لهذا السبب تم وضع وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة كإحدى القيم الأساسية في المقياس، وذلك تحت التصنيف الثالث المتعلق بالقيم الديمقراطية. وقد بلغ عدد المؤشرات المستخدمة لقياس علامة هذه القيمة ١٤ مؤشراً. بالرغم من أن معظم هذه المؤشرات كانت موجودة أصلاً في "المؤشر الديمقراطي" السابق، فقد قرر فريق العمل إعطاء وزن عال نسبياً لهذه القيمة الديمقراطية بلغت ٢٥٪ من القيمة الإجمالية للمقياس.
إن المأسسة بالنسبة لعملية التحول الديمقراطي الفلسطيني أمر لا يمكن التقليل من شأنه، فقد أشارت كافة التقارير المتعلقة بالنظام السياسي الفلسطيني، ابتداءً من التقرير المعروف باسم **تقرير روكار**، إلى ضعف المؤسسات العامة الفلسطينية. كما شكل هدف تقوية هذه المؤسسات الغاية المركزية لعملية الإصلاح التي نادى بها المجلس التشريعي وخاصة منذ مايو (أيار) ٢٠٠٢.

(٢) هناك حاجة للتركيز على القواعد الدستورية للنظام السياسي الفلسطيني. هناك حاجة ماسة في النظام الديمقراطي لإيضاح القواعد الدستورية المتعلقة بالفصل بين السلطات والحقوق المدنية والسياسية، وعملية التشريع، وآليات وطرق المساءلة والمراقبة. وبالرغم من اهتمام "المؤشر الديمقراطي" السابق بهذه المسألة، حيث صنّف المؤشرات إلى تلك الدالة على "الوسائل" والأخرى الدالة على "الممارسات"، فإننا وجدنا حاجة ماسة لخلق مؤشرين جديدين يتناول أحدهما وجود الدستور أو القانون الأساسي الذي يضمن الفصل بين السلطات والمساءلة فيما يتناول الآخر مدى التطبيق الفعلي للدستور عن طريق التدقيق في الخروقات الموجودة أثناء الممارسة.

(٣) هناك حاجة لفهم وقياس درجة تأثر النظام السياسي بطبيعة الاقتصاد السياسي الفلسطيني. لقد اتضحت خلال العقد الماضي الأهمية البالغة للمساعدة المالية التي تقدمها الدول المانحة للسلطة الفلسطينية. لهذا رأى فريق العمل الحاجة لقياس نسبة المساعدات المالية الخارجية بالنسبة للميزانية الإجمالية للسلطة. لهذه الغاية تم إدخال مؤشر جديد للقائمة يقيس حجم المساعدات الخارجية ويقارنها بالمصادر الداخلية للميزانية.

إن أهمية هذا الجانب تكمن في الاعتقاد بأنه كلما كانت ميزانية السلطة مرتبطة بمصالح والتزامات خارجية كلما كانت هذه السلطة أقل استعداداً للتجاوب مع المطالب الداخلية للمواطن الفلسطيني. أما لو كانت ميزانية السلطة قائمة أساساً على ضرائب ورسوم وجمارك يدفعها المواطن مباشرة للسلطة فإن هذه السلطة ستجد نفسها أكثر استعداداً لأخذ احتياجات هؤلاء المواطنين بعين الاعتبار عند وضع سياساتها. كما أنه كلما كان المواطن هو مصدر ميزانية السلطة، كلما أحس هو بضرورة مطالبة الدولة باستخدام أمواله بالطريقة التي يريدها فيزيد من مشاركته في العمل السياسي.

(٤) هناك حاجة للتركيز على سيادة القانون كقيمة أساسية من قيم التحول الديمقراطي، فقد أظهرت السنوات الخمسة الماضية بشكل خاص أهمية وجود سلطة مركزية ذات قدرة على فرض النظام والقانون. وبالرغم من اهتمام "المؤشر الديمقراطي" السابق بقضايا هي في صلب سيادة القانون، مثل استقلال القضاء وتنفيذ أحكام المحاكم، فقد وجدنا حاجة لتعزيز ذلك من خلال إضافة مؤشر جديد يقيس درجة الإحساس بالأمان الشخصي لدى الرأي العام. كما تم وضع سيادة القانون كواحدة من القيم الواردة في التصنيف الثالث حيث حصلت مؤشراتها الخمس على ١٥٪ من قيمة علامة المقياس.

(٥) هناك حاجة لإبراز حجم الموارد المخصصة في ميزانية السلطة لاحتياجات الأمن مقارنة بتلك المخصصة لاحتياجات الصحة والتعليم. وكان "المؤشر الديمقراطي" قد أظهر اهتماماً

واضحاً بهذه المسألة لكنه غفل عن إجراء المقارنة بين الأمن من جهة والصحة والتعليم من جهة أخرى. لهذا ارتأى فريق العمل ضرورة تعديل المؤشر المتعلق بنسبة الموازنة المخصصة للشؤون الاجتماعية بحيث يتم مقارنة ذلك بالمصروفات الأمنية. إن التطورات السياسية والأمنية التي صاحبت قيام السلطة الفلسطينية قد جعل من مسألة المصروفات الأمنية الفلسطينية قضية ذات دلالة على فرص التحول الديمقراطي.

(٥) الخصوصية الفلسطينية

رغم أن هذا المقياس قابل للتطبيق في مناطق أخرى في العالم تشهد أو تمر في حالة تحول نحو الديمقراطية، فإن الباحث في الشأن الفلسطيني سيجد أننا قد أخذنا بعين الاعتبار ثلاثة أمور ذات خصوصية فلسطينية.

(١) إن عملية التحول نحو الديمقراطية تتم في ظل حالة شاذة لا تتكرر في مناطق أخرى وهي حالة التعايش ما بين سلطة وطنية واحتلال عسكري. إن السلطة الفلسطينية لا تتمتع بسيادة على أراضيها كما أن صلاحياتها المدنية والأمنية ليست كاملة، ولهذا فإن بعض هذه الصلاحيات لا تصلح كمؤشرات على عملية التحول الديمقراطي لأنها لا تتقرر من قبل مؤسسات فلسطينية. فمثلاً، لا يمكننا اعتبار حرية التنقل والحركة داخل مناطق السلطة الفلسطينية وخارجها مؤشراً ذي مغزى لأنه يتأثر أولاً وقبل كل شيء بالسياسات الإسرائيلية وليست الفلسطينية. ولعل أبرز مثال على واقع الاحتلال ودوره في التأثير على العملية الديمقراطية في المناطق الفلسطينية في عام ٢٠٠٧ قيام قوات الاحتلال باعتقال معظم أعضاء المجلس التشريعي في الضفة الغربية مما أدى إلى تعطيل عمل المؤسسة التشريعية بكاملها.

(٢) إن الدور الذي تلعبه الدول المانحة في توجيه السياسة الفلسطينية، بشكل مباشر أو غير مباشر، هو أيضاً خاصية فلسطينية مرتبطة بطبيعة عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية. أسهمت الدول المانحة بما يزيد عن نصف بليون دولار سنوياً خلال السنوات الست الأولى من عمر السلطة وبأكثر من ذلك خلال السنوات التي تلتها. وقد شكلت هذه المساعدات، بالإضافة إلى التحويلات المالية التي تقوم بها إسرائيل لإعادة الرسوم الجمركية التي تجمعها لصالح السلطة الفلسطينية، الجزء الأكبر من ميزانية السلطة. إن من الصعب تقدير التأثير الذي يتركه ذلك في عملية التحول الديمقراطي، لكن من المرجح أنه كلما كان دور المواطن محدوداً في موارد الدولة وخاصة ميزانيتها كلما كانت فرصة مشاركته السياسية أقل.

(٣) إن الظروف الفلسطينية الداخلية السائدة منذ العام ٢٠٠٠ هي ظروف غير اعتيادية، حيث تفتقد السلطة المركزية لاحتكار القوة وتسود بعض مناطقها حالة من غياب النظام والقانون.

تشكل هذه الظروف عبئاً على عملية التحول الديمقراطي حيث لا تستطيع السلطة الفلسطينية ضمان أمن وسلامة المواطن الشخصية.

(٦) تصنيفات المقياس

للمقياس قيمة رقمية واحدة تعبر عن وضع الديمقراطية في الفترة قيد البحث. لكن له أيضاً خمسين مؤشراً بخمسين رقماً يعبر كل منها عن وضع كل مؤشر على حدة. وجد فريق العمل أن إضافة تصنيفات أخرى على المقياس قد تساهم في فهم أوسع للوضع الديمقراطي بقطاعاته ومجالاته وقيمه المختلفة.

يقسم التصنيف الأول المؤشرات الخمسين إلى قطاعين: مؤشرات تعبر عن وسائل التحول الديمقراطي وأخرى تعبر عن ممارسات التحول الديمقراطي. فقد بلغ عدد مؤشرات الوسائل أربعة ومؤشرات الممارسات ستة وأربعون، وقد بلغ معدل وزن كل مؤشر من مؤشرات الوسائل ٠,٠٣١٨ فيما بلغ معدل وزن كل مؤشر من مؤشرات الممارسات ٠,٠١٨٩.

تشير مؤشرات الوسائل (وهي المؤشرات ذات الأرقام: ٣، ٤، ٦، ٤٤) إلى تلك الجوانب من عملية التحول الديمقراطي التي يتم فيها وضع الأسس الدستورية والقانونية والمؤسسية التي تخلق بيئة ملائمة لحصول ممارسات ديمقراطية. كمثال على ذلك، اخترنا مؤشرات مثل وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة، وإمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات، وحرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية حسب النظام الدستوري. لقد اكتفينا بالوسائل السياسية ولم نختر وسائل اقتصادية واجتماعية لاعتقادنا بأن الوسائل السياسية هي الأهم لانشاء البيئة السياسية المساندة لعملية التحول الديمقراطي.

أما المؤشرات التي تقيس الممارسات الديمقراطية فهي تلك المتعلقة بالتطبيق العملي للقواعد الدستورية والأنظمة القانونية وغيرها من الوسائل الديمقراطية. فمثلاً، نجد مؤشراً يقيس خروقات الدستور أو القانون الأساسي، وآخر لقياس نسبة المصادر الخارجية في الميزانية، أو لقياس نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل، أو عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات.

ويشير شكل رقم (١) إلى الوزن المعطى لمؤشرات الوسائل (١٣٪) مقارنة بالوزن المعطى لمؤشرات الممارسات (٨٧٪).

شكل رقم (١): توزيع أوزان المقياس حسب قطاعي الوسائل والممارسات

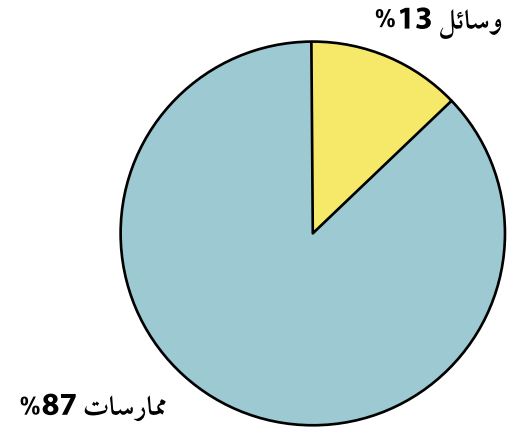

يقسم التصنيف الثاني المقياس إلى ثلاث مجالات: سياسية واجتماعية واقتصادية. وبالرغم من تركيزنا على المجال السياسي لما لذلك من أهمية في عملية التحول نحو الديمقراطية، فإننا ندرك أهمية المجالين الآخرين وخاصة المجال الاجتماعي. فقد بلغ عدد المؤشرات السياسية ٣٢، والاجتماعية ١٥، والاقتصادية ٣. وبلغ معدل وزن كل مؤشر من المؤشرات السياسية ٠,٠٢١٣، والاجتماعية ٠,٠١٦٣، والاقتصادية ٠,٠٢٥٢.

يظهر الشكل رقم (٢) أن ثلثي وزن المقياس مأخوذ من المؤشرات السياسية (٦٨٪) فيما تليها المؤشرات الاجتماعية (٢٤٪) وأخيراً الاقتصادية (٨٪). إن اهتمامنا بالمؤشرات الاجتماعية يعود لاعتقاد فريق العمل أنه نظراً للطبيعة الاجتماعية التقليدية للمجتمع الفلسطيني فإن إحداث تغيرات في هذا المجال هو أمر حيوي لنجاح عملية التحول الديمقراطي وبالتالي فإن مقياس المؤشرات الاجتماعية هو بارومتر حساس وصادق في وصف طبيعة التغيير في الحالة الديمقراطية.

شكل رقم (٢): توزيع أوزان المقياس حسب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

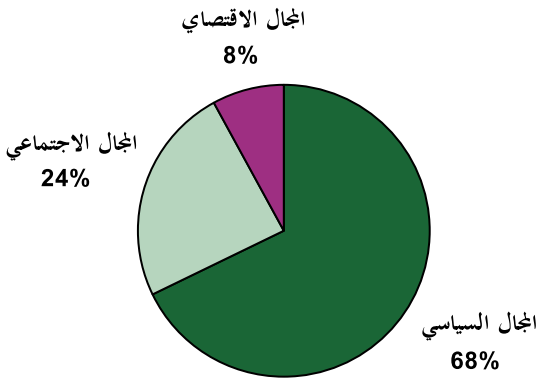

كما أن هناك تصنيفاً مزدوجاً يزاوج بين التصنيفين الأول والثاني وتكمن فائدته الأساسية في تقسيم المجال السياسي في قطاعي الوسائل والممارسات. إن الممارسات السياسية تبقى هي الأكثر أهمية في المقياس حتى بعد تقسيم المجال السياسي إلى قطاعي الوسائل والممارسات كما يتضح من الشكل رقم (٣).

شكل رقم (٣): توزيع أوزان المقياس حسب التصنيف المزدوج للقطاعات والمجالات

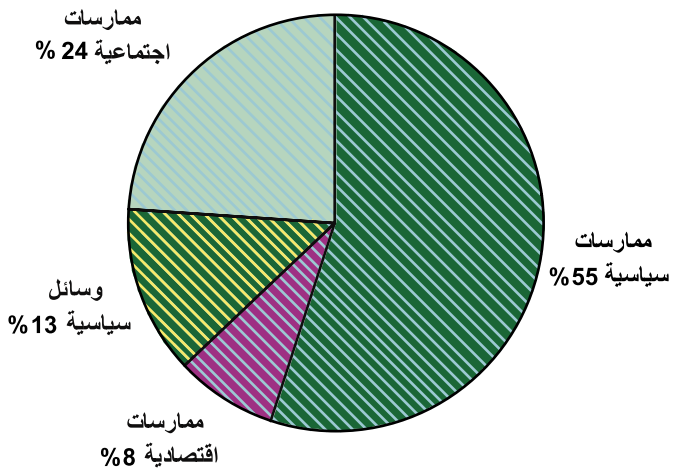

يقسم التصنيف الثالث المقياس إلى خمس قيم ديمقراطية أساسية موزعة كما يلي:

١ . المساواة والعدالة الاجتماعية، مثل نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة، ويبلغ عدد مؤشراتها ١٣ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,٠١٩٢ .

٢ . وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة، مثل تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة وسيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي، ويبلغ عدد مؤشراتها ١٤ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,٠١٧٩ .

٣ . احترام الحريات المدنية، مثل عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات وعدد الرخص الممنوحة لتشكيل أحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات، ويبلغ عدد مؤشراتها ٩ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,٠٢٢٢ .

٤ . حرية الصحافة والتعبير، مثل عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية وتقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد، ويبلغ عدد مؤشراتها ٩ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,٠١٦٧ .

٥ . سيادة القانون، مثل استقلال القضاء، التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية حسب الدوافع والمؤهلات وعدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة عن تلك المحكمة، ويبلغ عدد مؤشراتها ٥ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,٠١٧٩ .

يظهر الشكل رقم (٤) أن وزن كل من القيمة المتعلقة بالمؤسسات القوية وبالمساواة والعدالة الاجتماعية قد بلغ الربع فيما جاءت قيمة احترام الحريات المدنية (٢٠٪) في المرتبة الثالثة، وحصلت قيمتي سيادة القانون وحرية الصحافة والتعبير على ١٥٪ لكل منهما .

شكل رقم (٤): توزيع أوزان المقياس حسب القيم الديمقراطية

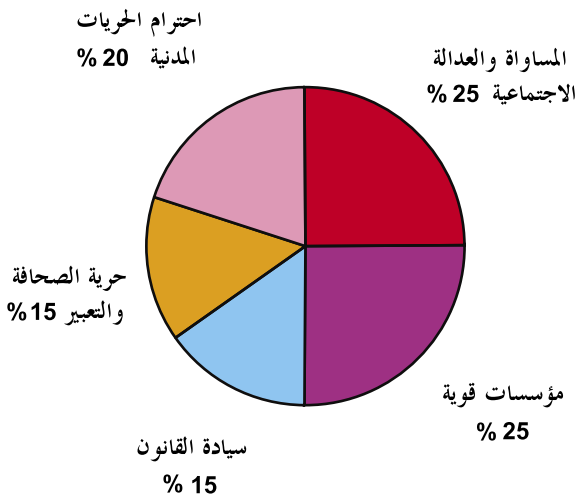

(٧) قراءة المقياس

لا يعتقد بأن هناك حالة معيارية للديمقراطية يتم القياس بالنسبة إليها. ولهذا السبب فان المقياس ينطلق من وضع تقدير كمي للحالة الديمقراطية في البلاد في الفترة التي يتعلق بها التقرير الدوري. وعلى الرغم من أن هذا التقدير يعطي انطباعا عن حالة الديمقراطية في البلاد، إلا أنه لا يشكل حكما عليها، ويجب عدم استخدامه لهذا الغرض.

ولهذا السبب، فإن من الضروري قراءة هذا المقياس بالمقارنة مع المؤشرات السابقة، حيث شكلت القراءة الأولى لعام ١٩٩٦-١٩٩٧ مرجعاً أو نقطة ارتكاز، ومن ثم يتم النظر إلى القراءات اللاحقة، على أنها نقاط على منحنى عملية التحول الديمقراطي. وفي هذا الصدد، فإن من الضروري إعادة التأكيد على أن المقياس لا يعكس حالة الديمقراطية، وإنما عملية التحول الديمقراطي عن طريق إجراء قياس رقمي وتقريري لحالة الديمقراطية في مجموعة من النقاط الزمنية، تلخص كل نقطة منها حقبة زمنية محددة.

ويمكن قراءة المقياس على عدة مستويات:

المستوى الأول: ويتمثل هذا في قراءة التعبير الرقمي النهائي (الإجمالي)، وهي قراءة تمكن من الإطلاع العام والمجرد على الحالة الديمقراطية في البلد. يمكن في هذه الحالة الإشارة لأربعة تقديرات لأوضاع التحول الديمقراطي في بلد ما. لو كانت

علامة المقياس لا تتجاوز ٢٥٠ درجة فإن هذا يعني أن النظام القائم هو نظام استبدادي، ولو كانت بين ٢٥٠ و٥٠٠ فإن النظام يكون سلطويا، وبين ٥٠٠ و٧٥٠ يكون النظام غير سلطوي وهو في الطريق نحو التحول الديمقراطي، وبين ٧٥٠ و١٠٠٠ يكون النظام ديمقراطيا. (انظر شكل رقم ٥)

شكل رقم (٥): بيان علامة الديمقراطية في فلسطين حسب المقياس

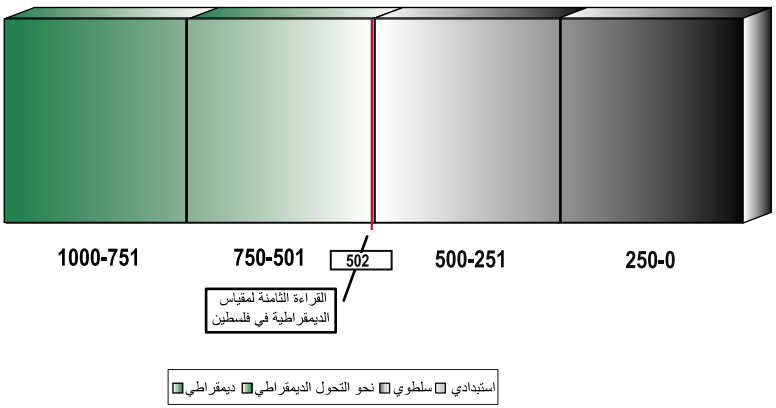

المستوى الثاني: ويتمثل هذا في قراءة التعبير الرقمي حسب التصنيفات المختلفة. ومن الممكن على هذا المستوى الإطلاع الأكثر تفصيلا على الحالة الديمقراطية في فترة التقرير، واكتشاف القطاعات والمجالات والقيم التي شهدت تقدما أو تراجعا.

المستوى الثالث: ويتمثل هذا في قراءة المؤشرات، ومن الممكن هنا مراقبة ٥٠ حالة يتم قياسها وصولا إلى المقياس. كما يمكن اكتشاف المجالات الرائدة بينها من أجل ترتيب أولويات التأثير في العملية الديمقراطية والتركيز على المجالات ذات التأثير المركب.

إننا لا ننصح أن تكون قراءة هذا المقياس ومؤشراته قراءة كمية فقط: فالديمقراطية وعملية التحول نحوها تمثلان حالة نوعية تعكس، وتعيد إنتاج، وتساهم في تطور نظام سياسي- اجتماعي- اقتصادي متحرك ومتغير. فما تقدمه هذه المؤشرات بمجموعها (مقياس الديمقراطية) أو في مجال معين (في القطاع أو المجال أو القيمة) أو في قضية محددة (المؤشر) هو تعبير كمي (رقمي) عن

حالة لحظية تم تثبيتها لتمثل قيما نوعية على مدى حقبة زمنية. إننا نوصي بقراءتها على خلفية حالات التبعية والانكشاف والقلق المستقبلي التي يعيشها المجتمع الفلسطيني في مناطق السلطة الفلسطينية. لذا يتوجب الحذر من أية محاولة لاختزال عملية التحول نحو الديمقراطية إلى رقم أو مجموعة من المتغيرات الكمية، بل ينبغي التعاطي مع المؤشرات والتصنيفات، ومع المقياس كأدوات مساعدة (أدوات تنبيه) في مراقبة التغييرات (السلبية والإيجابية) على وضع الديمقراطية، وبالتالي التدخل في صياغة سياسات وتوجهات تخدم التحول الديمقراطي، وتعمل على تجذير الديمقراطية.

الفصل الثاني
نتائج القراءة الثامنة

يستعرض هذا الفصل الملامح الرئيسية لمقياس الديمقراطية. كما يحتوي على جدول بنتائج المؤشرات كافة. ثم يستعرض نتائج المقياس حسب التصنيفات الثلاث بالإضافة إلى التصنيف المزدوج. تجدر الإشارة إلى أن المؤشرات المتعلقة بالقضاء وحقوق الإنسان وأداء السلطة الفلسطينية وحرية الصحافة قد تم التعامل معها على أساس التقييمات للحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية التي تتبع رئيس السلطة الفلسطينية كما أن المؤشرات التي تعتمد بياناتها على استطلاعات الرأي العام تأخذ بالحسبان تقييم المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية معا للسلطة الفلسطينية وحكومة د. سلام فياض، أما المؤشرات التي تعتمد بيانات الجهاز المركزي للإحصاء فإنها تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة. يجد القارئ في الملحق رقم (٢) تفصيلات كاملة حول نتائج المؤشرات ومصادر المعلومات التي بنيت عليها. ويجد في الملحق رقم (٣) تفاصيل التغطية الجغرافية والزمنية لكافة المؤشرات.

(١) الملامح الرئيسية لمقياس الديمقراطية في القراءة الثامنة (عام ٢٠٠٧)

تظهر نتائج مقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٧ الملامح الرئيسية التالية:

١. حصل مقياس الديمقراطية في القراءة التي تغطي الفترة ١/ ١/ ٢٠٠٧-٣١/ ١٢/ ٢٠٠٧ على علامة ٥٠٢ ويعد هذا تقدما غير ذي بال عن علامة المقياس للعام الماضي ٢٠٠٦ (٤٩٩ علامة)، لكنه في الوقت نفسه تراجع ٢٥ درجة مقارنة بعلامة المقياس للعام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (أعلى علامة حصل عليها المقياس بعد عام ٢٠٠٠).

٢. حصلت عشرة مؤشرات من أصل ٤٩ مؤشرا (مقارنة بأحد عشر مؤشرا في العام الماضي) في المقياس على علامة صفر وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر. وتعلقت هذه المؤشرات بأمور رئيسية في بنية النظام الديمقراطي مثل خرق السلطة التنفيذية للقانون الأساسي، واعتقال مواطنين دون محاكمة أو لائحة اتهام، والطلب من الناس الرجوع إلى أجهزة الأمن لإمور تتعلق بعملهم وتنقلاتهم، واستخدام التعذيب في المعتقلات، وعدم ترخيص أحزاب سياسية، وشعور المواطنين بالأمان الشخصي، واعتماد الموازنة العامة على الدعم الخارجي، ومعدل الإنفاق في الموازنة العامة على الخدمات الاجتماعية مقارنة مع المصروفات على الشؤون الأمنية، ومنع المظاهرات والمسيرات، وعدم إصدار الرئيس مشاريع قوانين مقرة من المجلس التشريعي.

٣. حصلت خمسة مؤشرات (مقارنة بستة مؤشرات في العام الماضي) على علامات متدنية جدا (٢٥٠ أو أقل) تتعلق باعتقاد الناس بوجود فساد في السلطة الفلسطينية والحالات التي يتم

مقاضاتها، وباستخدام الواسطة، وبمطالبة الناس بإجراء إصلاحات سياسية، والطعون في قرارات السلطات المحلية، وقدرة المجلس التشريعي على الرقابة على السلطة التنفيذية.

٤. حصل أحد عشر مؤشرا (مقارنة بثمانية مؤشرات في القراءة السابقة) على علامات متدنية (٢٥١-٥٠٠). تعلقت هذه المؤشرات بحرية الصحافة، وحرية إقامة محطات إعلامية، وبإجراء انتخابات داخل الأحزاب والمنظمات غير الحكومية، وتناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء، وكذلك مشاركة المرأة في مواقع مهمة في الوزارات والمنظمات الأهلية، ونسبة الأمية عند الإناث وخريجي الجامعات مقارنة بالذكور، وبالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف، وأداء المؤسسات العامة، وتقييم الوضع الديمقراطي في البلاد، وبمشاركة الناس ببرامج ضمان اجتماعي، وبتنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة العدل العليا.

٥. وحصلت سبعة مؤشرات (مقارنة بثمانية مؤشرات في العام الماضي) من مجموع المؤشرات على علامات متوسطة (٥٠١- ٧٥٠). تعلقت هذه المؤشرات: بصحف ومجلات المعارضة، ومنع صدور الكتب والمجلات في أراضي السلطة الفلسطينية، وقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية، وبمشاركة المرأة في قوة العمل، وكثافة السكن، وبمعدل الإنفاق على التعليم والصحة من موازنة الأسرة، وبالفصل بين السلطات والمساءلة.

٦. وحصل ست عشرة مؤشرا (مقارنة بسبعة عشر مؤشرا في العام الماضي) من مجموع المؤشرات على علامات جيدة (٧٥١- ١٠٠٠). تعلقت هذه المؤشرات باحترام حقوق الأقليات، واستقلال القضاء، وبحرية تشكيل الأحزاب، واصدار جوازات سفر، وبالسماح بدخول المطبوعات من الخارج، وبزيارات السجون، والتسرب من المدارس، وإجراء انتخابات عامة ومحلية، وبمحاكم أمن الدولة، والتأمين الصحي، وانضمام العمال والمهنيين إلى النقابات، وبعدم مضايقة مؤسسات حقوق الإنسان، وبتناسب الأجور بين النساء والرجال، وتناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء، ومشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية، وبعدم منع نشر مواقف الأحزاب في وسائل الإعلام.

٧. حاز ٢٦ مؤشرا من المؤشرات التسعة والأربعين (مقارنة بـ٢٥ مؤشرا في العام الماضي) على علامات تتراوح بين صفر و٥٠٠؛ وحاز ٢٣ مؤشرا على علامات تتراوح بين ٥٠١ و١٠٠٠. أحد عشر مؤشرا منها حصل على علامة ١٠٠٠ وهي أعلى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر.

٨. بالنظر إلى التصنيف الأول للمقياس يتضح أن قطاع الممارسات حصل على درجة متدنية حيث بلغت علامة هذا القطاع ٤٥٣ مقارنة بـ٤٣٧ في العام الماضي، بينما حصل قطاع

الوسائل على ٨٤٧ علامة مقارنة بـ٩٣٢ في العام الماضي. ويعود ذلك إلى انخفاض علامة المؤشر السادس بسبب قرار مجلس الوزراء بوضع قيود على ترخيص بعض وسائل الإعلام. ورغم أن تقدم الوسائل على الممارسات أمر متوقع في المراحل الأولى لعملية البناء الديمقراطي، إلا أن مرور أكثر من عقد دون جسر الهوة بين القطاعين، بل وتراجع مؤشر الوسائل، يشير إلى خلل كبير في الممارسة السياسية، وإلى تعثر عملية التحول الديمقراطي.

٩. تظهر المؤشرات حسب التصنيف الثاني (المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية) تباعدا في العلامات. فقد حصل المؤشر المتعلق بمجال الديمقراطية السياسية على ٤١٨ علامة (مقارنة بـ٥٢٦ في العام الماضي)، وحصل مؤشر الديمقراطية الاجتماعية على ٥١٥ علامة (مقارنة بـ٥١٥ في العام الماضي)، ومؤشر الديمقراطية الاقتصادية على ٣١٩ علامة (مقارنة بـ٢٠١ في العام الماضي) لارتفاع علامات المؤشرين المتعلقين بنسبة الإنفاق على التعليم والصحة من موازنة الأسرة ونسبة البطالة. يعزى تدني علامة المجال الاقتصادي مقارنة بعلامات المجالين الآخرين في الأعوام الثلاثة الأخيرة إلى الحصار الاقتصادي المفروض على السلطة الفلسطينية بداية العام واستمراره على قطاع غزة بعد شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٧.

١٠. تشير علامات التصنيف الثالث "القيمي" إلى أن أعلى علامة كانت "لسيادة القانون" (٦٧٣ علامة)؛ يأتي في المرتبة الثانية " احترام الحريات المدنية والسياسية" (٦٥٦ علامة)؛ ويتبعه مجال "حرية الصحافة والتعبير" (٥٣٣)؛ ومن ثم مجال "المساواة والعدالة الاجتماعية" (٥٣١ علامة)؛ وحظي "وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة فعالة" على أدنى العلامات (٢٢٩ علامة). يتضح من هذه النتائج أنه رغم انقضاء ثلاثة عشر سنة على إنشاء مؤسسات السلطة الفلسطينية فإن قدرتها على الأداء مازالت ضعيفة مما يتطلب العمل بشكل جاد على إصلاحها.

(٢) النتائج التفصيلية حسب المؤشرات

تظهر النتائج التفصيلية للمؤشرات التسعة والأربعين في المقياس تفاوتا شديدا في العلامات. حصلت عشر مؤشرات على علامة كاملة (١٠٠٠)، حصلت عشر مؤشرات على علامة (صفر) وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر. كما أن ٢٤ مؤشرا قد حصلت على علامات متدنية (أقل من ٥٠٠ علامة). مقارنة بنتائج المقياس في العام الماضي حصل ثلاث عشرة مؤشرا آنذاك على علامة ١٠٠٠ وحصل أحد عشر مؤشرا على علامة صفر وحصل ٢٤ مؤشرا على علامة تقل عن ٥٠٠.

يحتوي الجدول التالي على قائمة بمؤشرات المقياس، وتصنيفاتها، والعلامات التي حصلت عليها، ووزنها في المقياس ويمكن الحصول على كافة التفاصيل المتعلقة بعلامة كل مؤشر ومصدر العلامة بالرجوع للملحق رقم (٢) في هذا التقرير.

جدول رقم (١): علامات وأوزان المؤشرات

الرقم	المؤشرات الخاصة	الآلية	المجال	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	الوزن النوعي	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس
١	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة	ممارسات	المجال الاقتصادي	ممارسات اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٥	٦٦٧	١٦,٦٨
٢	الرقابة البرلمانية : عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٢٥	١٠٠	٢,٥٠
٣	حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره من القوانين .	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠٣٥	١٠٠٠	٣٥,٠٠
٤	احترام حقوق الأقليات في القانون الأساسي وغيره من القوانين	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠٣٥	١٠٠٠	٣٥,٠٠
٥	استقلال القضاء : التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية، حسب الدوافع والمؤهلات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٣٥	١٠٠٠	٣٥,٠٠
٦	إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠٢٢	٥٠٠	١٠,٧٥
٧	عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٣	١٠٠٠	١٢,٥٠
٨	تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠٢٥	٣٦٢	٩,٠٥

الرقم	المؤشرات الخاصة	الآلية	المجال	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	الوزن النوعي	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس
٩	عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٥	١١٩	١,٧٩
١٠	عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة.	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٢٦	٥٠٠	١٣,٠٠
١١	نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٠	١٠٠٠	١٠,٠٠
١٢	نسبة مشاريع القوانين التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٥	معلق	معلق
١٣	التسرب من المدارس	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٨	٨٤٠	١٥,١٢
١٤	نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٣	٤٨٧	٦,٠٩
١٥	نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٠	٤٣٠	٨,٦٠
١٦	نسبة البطالة من قوة العمل	ممارسات	المجال الاقتصادي	ممارسات اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٦	٢٩٠	٧,٤٠
١٧	نسبة الأفراد المؤمنين صحيا	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٩	٧٦٢	١٤,١٠

الرقم	المؤشرات الخاصة	الآلية	المجال	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	الوزن النوعي	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس
١٨	كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٣٢	٥٥٦	١٧,٧٩
١٩	إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠٣٣	١٠٠٠	٣٣,٠٠
٢٠	عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٣٦	٠	٠,٠٠
٢١	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٣٢	١٠٠٠	٣٢,٠٠
٢٢	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٣	١٠٠٠	١٢,٥٠
٢٣	عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٨	٠	٠,٠٠
٢٤	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠٢٠	٠	٠,٠٠
٢٥	نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة وعدد حالات الفساد في السلطة التي تمت مقاضاتها.	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٠	٨٠	٠,٨٠
٢٦	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٤	١٠٠٠	١٤,٠٠

الرقم	المؤشرات الخاصة	الآلية	المجال	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	الوزن النوعي	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس
٢٧	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٥	٤٤٤	٦,٦٦
٢٨	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٨	٠	٠,٠٠
٢٩	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٥	٥٦٠	٨,٤٠
٣٠	السماح بإدخال مطبوعات من الخارج	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٦	١٠٠٠	١٦,٠٠
٣١	تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٢١	١٠٠٠	٢١,٠٠
٣٢	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٥	٠	٠,٠٠
٣٣	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٨	٦٠٠	١٠,٨٠
٣٤	القدرة التشريعية للبرلمان : عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٦	٠	٠,٠٠

الرقم	المؤشرات الخاصة	الآلية	المجال	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	الوزن النوعي	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس
٣٥	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٢	٤٨٠	٥,٧٦
٣٦	استخدام الواسطة في التوظيف	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٠	٦١	٠,٦١
٣٧	تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٠	٩٠٩	٩,٠٩
٣٨	نسبة مشاركة النساء في قوة العمل	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٠	٥٥٣	١١,٠٦
٣٩	نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٢	٣٥٥	٤,٢٦
٤٠	تناسب أجور النساء والرجال	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٢	٩١٩	١١,٠٣
٤١	نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٠	٤٨٠	٤,٨٠
٤٣	نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٣	٩٢٠	١١,٥٠

الرقم	المؤشرات الخاصة	الآلية	المجال	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	الوزن النوعي	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس
٤٤	وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٣٤	٧٥٠	٢٥,٥٠
٤٥	خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٣٤	٠	٠,٠٠
٤٦	الميزانية ونسبة مصادرها الخارجية	ممارسات	المجال الاقتصادي	ممارسات اقتصادية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٢٥	٠	٠,٠٠
٤٧	مطالبة الناس بإجراء إصلاحات سياسية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٥	٩٦	١,٤٤
٤٨	تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٢	٥٧٦	٦,٩١
٤٩	أوجه صرف الميزانية ومعدل الإنفاق على الصحة والتعليم وشؤون اجتماعية أخرى مقارنة بالمصروفات الأمنية	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٣٢	٠	٠,٠٠
٥٠	سيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٢٤	٠	٠,٠٠
	النتائج والمعدلات والمجاميع					١,٠٠٠	٥٠٧	٥٠٢

(٣) نتائج القراءة الثامنة حسب التصنيفات

كما أوضحنا في الفصل الأول يقسم التقرير المقياس إلى تصنيفات ثلاث: حسب القطاع، وحسب المجال، وحسب القيمة. كما أن هناك تصنيفا إضافيا مزدوجا يزاوج بين تصنيفي القطاع والمجال (الأول والثاني).

نتائج التصنيف الأول (القطاعات):

تظهر النتائج حسب التصنيف الأول، أي حسب القطاع، حصول قطاع الوسائل على نتيجة عالية (٨٤٧) مقارنة بعلامة قطاع الممارسات (٤٥٣). وتظهر علامة قطاع الوسائل هذا العام انخفاضا بمقدار ٨٥ درجة عن العلامة التي حصل عليها في القراءات الثلاثة السابقة (٩٣٢)؛ بسبب انخفاض علامة المؤشر المتعلق بحرية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون نتيجة لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠٠٦/٩/٤ الذي يمنح الحكومة ضمنا حق عدم منح تراخيص لإنشاء محطات إذاعة وتلفزيون. كما شهدت علامة قطاع الممارسات ارتفاعا طفيفا مقارنة بالعام الماضي (٤٥٣ مقارنة بـ٤٣٧) لارتفاع علامات المؤشرات المتعلقة باستقلال القضاء والتعيينات في الجهاز القضائي، ونسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة المشتركين في برامج الضمان الاجتماعي، ونسبة البطالة من قوة العمل، وعدد صحف المعارضة، وتناسب حجم البطالة بين النساء والرجال. يظهر الجدول رقم (٢) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كل قطاع ووزنها النسبي في المقياس ومتوسط علامتها.

جدول (٢): علامات المقياس حسب التصنيف الأول (القطاعات)

الرقم	القطاعات	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي للقطاع في المقياس	علامة القطاع
١	المؤشرات الدالة على وسائل للتحول الديمقراطي	٤	٣، ٤، ٦، ٤٤	٪١٣	٨٤٧
٢	المؤشرات الدالة على ممارسات مؤثرة في التحول الديمقراطي	٤٦	١-٢، ٥، ٧، ٨-٤٣، ٤٥-٥٠	٪٨٧	٤٥٣

يظهر الشكل رقم (٦) أن علامة الوسائل تفوق كثيرا العلامة الكلية للمقياس فيما تهبط علامة الممارسات بشكل ملحوظ عن علامة المقياس.

شكل رقم (٦): علامات القطاعات حسب التصنيف الأول
مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين السابعة والثامنة

(تدل الأعمدة الملونة إلى القراءة الثامنة والأعمدة الرمادية إلى القراءة السابعة)

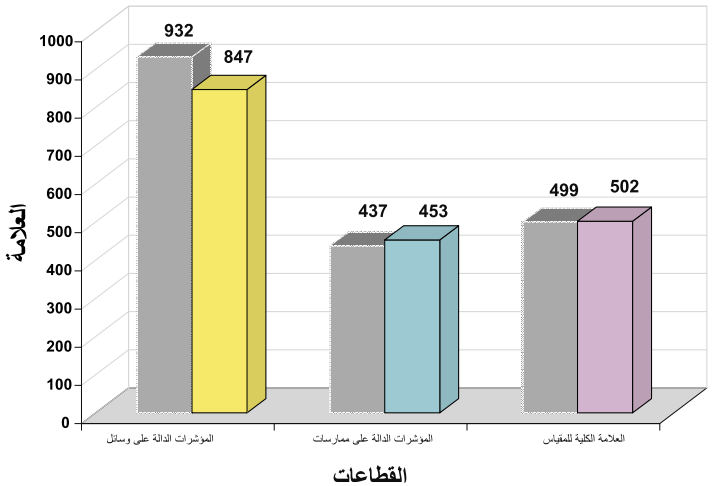

نتائج التصنيف الثاني (المجالات):

تظهر النتائج حسب التصنيف الثاني للمقياس، أي حسب المجال، انخفاض علامة المجال السياسي بمقدار ٨ درجات مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في العام الماضي (٥١٨ مقارنة بـ٥٢٦) لانخفاض علامات عدد من المؤشرات منها القدرة التشريعية للمجلس التشريعي، وحرية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون، وقمع المظاهرات والمسيرات، والشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف، وتقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد، وعدد القضايا المرفوعة أمام محكمة العدل العليا، وعدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية (إن علامات هذه المؤشرات فيما عدا المؤشرين المتعلقين بالقدرة التشريعية للمجلس التشريعي، وحرية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون تتعلق بتقييم الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية). وحافظت علامات المجال الاجتماعي (٥١٥) على نفس العلامة في القراءتين الأخيرتين وبانخفاض ١٤ درجة مقارنة بالعام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٥١٥ مقابل ٥٢٩) لانخفاض علامات المؤشرات الخاصة بنسبة الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني التي تجري انتخابات دورية لانتخاب هيئاتها القيادية، ونسبة مشاركة النساء في موقع مدير فما فوق في المؤسسات العامة والأهلية. ارتفعت بشكل ملحوظ علامات المجال الاقتصادي مقارنة بعلامات العام الماضي (٣١٩ مقابل ٢٠١) لارتفاع علامات المؤشرات المتعلقة بنسبة البطالة من قوة العمل،

ونسبة إنفاق الأسرة على التعليم والصحة . يظهر الجدول رقم (٣) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كل مجال .

جدول (٣): علامات المقياس حسب التصنيف الثاني (المجالات)

الرقم	المجالات	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي لكل مجال	علامة المجال
١	المجال السياسي	٣٢	٢-٨، ١٠، ١٢، ١٩-٣٥، ٤٢، ٤٤-٤٥، ٤٧-٤٨، ٥٠	٦٨٪	٥١٨
٢	المجال الاجتماعي	١٥	٩، ١١، ١٣-١٥، ١٧-١٨، ٣٦-٤١، ٤٣، ٤٩	٢٤,٥٪	٥١٥
٣	المجال الاقتصادي	٣	١، ١٦، ٤٦	٧,٥٪	٣١٩

يظهر الشكل رقم (٧) أنه بينما تفوق علامات المجال الاجتماعي والمجال السياسي العلامة الكلية للمقياس، فإن معدل علامة المجال الاقتصادي تقل كثيرا عن العلامة الكلية للمقياس .

شكل رقم (٧): علامات المجالات حسب التصنيف الثاني
مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين السابعة والثامنة

(تدل الأعمدة الملونة إلى القراءة الثامنة والأعمدة الرمادية إلى القراءة السابعة)

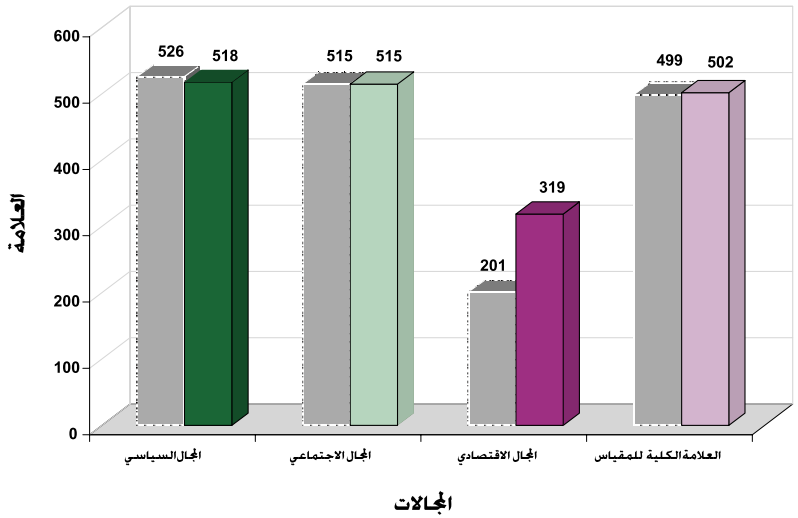

نتائج التصنيف المزدوج (القطاعات والمجالات)

تشير النتائج حسب التصنيف المزدوج (الأول والثاني)، أي حسب القطاعات والمجالات، حصول الوسائل السياسية على نتيجة عالية (٨٤٧) منخفضة بمقدار ٨٥ درجة مقارنة بالعلامة التي حصل عليها العام الماضي (٩٣٢). أما الممارسة الاقتصادية فشهدت ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالعام الماضي (٣١٩ مقابل ٢٠١)، فيما بقيت علامات الممارسة الاجتماعية على حالها (٥١٥ مقارنة بـ٥١٥). فيما ارتفعت الممارسة السياسية (٤٤٣ مقابل ٤٣٤) وذلك لارتفاع الدرجات التي حصلت عليها المؤشرات المتعلقة باستقلال القضاء، وعدد صحف المعارضة من إجمالي الصحف، ونسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة وعدد حالات الفساد في السلطة التي تمت مقاضاتها، وتقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية. يظهر الجدول رقم (٤) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كل مجال مزدوج ووزنها النسبي في المقياس ومتوسط علامتها. كما يظهر الشكل رقم (٨) علامة كل مجال مزدوج مقارنة بعلامة المقياس الكلية.

جدول (٤): علامات المقياس حسب التصنيف المزدوج

الرقم	المجالات المزدوجة	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي لكل مجال مزدوج في المقياس	علامة المجال المزدوج
١	وسائل سياسية	٤	٣، ٤، ٦، ٤٤	٪١٢,٥٥	٨٤٧
٢	ممارسات اقتصادية	٣	١، ١٦، ٤٦	٪٧,٥٥	٣١٩
٣	ممارسات اجتماعية	١٥	٩، ١١، ١٣-١٥، ١٧-١٨، ٣٦-٤١، ٤٣، ٤٩	٪٢٤,٤٥	٥١٥
٤	ممارسات سياسية	٢٨	٢، ٥، ٧، ٨، ١٠، ١٢، ١٩-٣٥، ٤٢، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٥٠	٪٥٥,٤٥	٤٤٣

يظهر الشكل رقم (٨) أن علامة الوسائل السياسية تفوق كثيرا المعدل العام للمقياس. لكن علامتي الممارسات السياسية والاقتصادية تقلان عن المعدل العام للمقياس.

شكل رقم (٨): علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيفين الأول والثاني مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين السابعة والثامنة

(تدل الأعمدة الملونة إلى القراءة الثامنة والأعمدة الرمادية إلى القراءة السابعة)

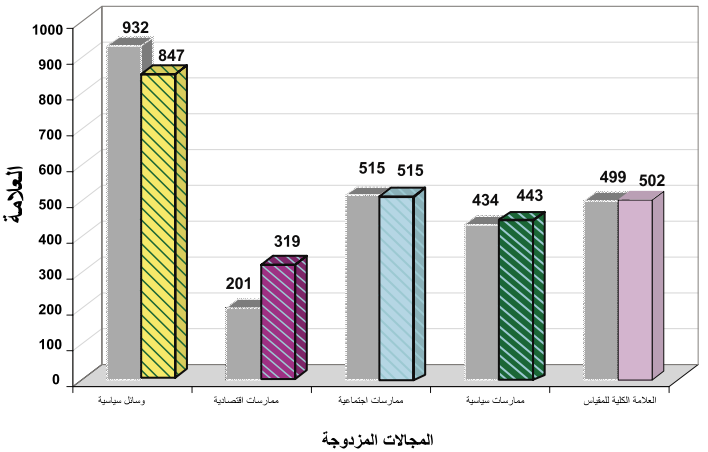

نتائج التصنيف الثالث (القيم)

توضح النتائج حسب التصنيف الثالث للمؤشرات، أي حسب القيم، تراجعا مستمرا في البناء المؤسسي للسلطة الفلسطينية من عام إلى عام (٢٢٩ مقارنة بـ٢٧٦ في العام السابق)، لانخفاض علامات المؤشرات المتعلقة بالقدرة التشريعية للبرلمان: عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية، وتقييم الناس لأداء المؤسسات العامة[1]. كما استمر الانخفاض في علامة حرية الصحافة والتعبير للعام الثاني على التوالي بحوالي ٢٠٪ عن العام الماضي ٢٠٠٦ (من ٦٦٢ إلى ٥٣٣) وحوالي ٣٨٪ عن العلامة التي حصلت عليها في العام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (من ٧٤٠ إلى ٥٣٤). فقد انخفضت علامة احترام الحريات المدنية والسياسية بحوالي ٦٪ (من ٦٩٥ إلى ٦٥٦) للتراجع الذي طرأ على المؤشر المتعلق بعدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات[2]. حصل تحسن ملموس على علامات القيمتين الأخيرتين مقارنة بالوضع خلال العام الماضي؛ بحيث ارتفعت علامات قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية بمقدار ٥٥ درجة مقارنة مع العلامات التي حصل عليها في العام الماضي (من ٤٧٦ إلى ٥٣١) لارتفاع علامات المؤشرات المتعلقة بنسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة، والتسرب من المدارس، ونسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة، وتناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء، ونسبة مشاركة النساء في قوة العمل. وارتفعت علامة سيادة القانون بحوالي ١٩٠درجة (من ٤٨٣ إلى ٦٧٣) لارتفاع علامة المؤشر المتعلق باستقلال القضاء. يظهر الجدول رقم (٥) عدد وأرقام المؤشرات ومتوسط علامة كل قيمة في المقياس.

[1] يتعلق هذا المؤشر بتقييم الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية.
[2] علامات هذا المؤشر تنطبق على قرارات المجالس المحلية في الضفة الغربية فقط.

جدول رقم (٥): علامات المقياس حسب التصنيف الثالث (القيم)

الرقم	القيم	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي لكل قيمة في المقياس	علامة كل قيمة في المقياس
١	احترام الحريات المدنية والسياسية	٩	٣، ٤، ٩، ١٩، ٢٢-٢٤، ٢٦، ٢٨	٪٢٠	٦٥٦
٢	حرية الصحافة والتعبير	٩	٦-٨، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٥	٪١٥	٥٣٣
٣	المساواة والعدالة الاجتماعية	١٣	١، ١٣-١٨، ٣٧-٤٠، ٤٣، ٤٩	٪٢٥	٥٣١
٤	سيادة القانون	٥	٥، ١٠، ٢٠، ٢١، ٣١	٪١٥	٦٧٣
٥	وجود مؤسسات عامة قوية مساءلة وفعالة	١٤	٢، ١١، ١٢، ٢٥، ٣٤، ٣٦، ٤١، ٤٢، ٤٤-٤٨، ٥٠	٪٢٥	٢٢٩

يظهر الشكل رقم (٩) أن علامات كافة القيم، ما عدا قيمة وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة، قد فاقت المعدل العام للمقياس.

شكل (٩): علامات القيم حسب التصنيف الثالث مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين السابعة والثامنة

(تدل الأعمدة الملونة إلى القراءة الثامنة والأعمدة الرمادية إلى القراءة السابعة)

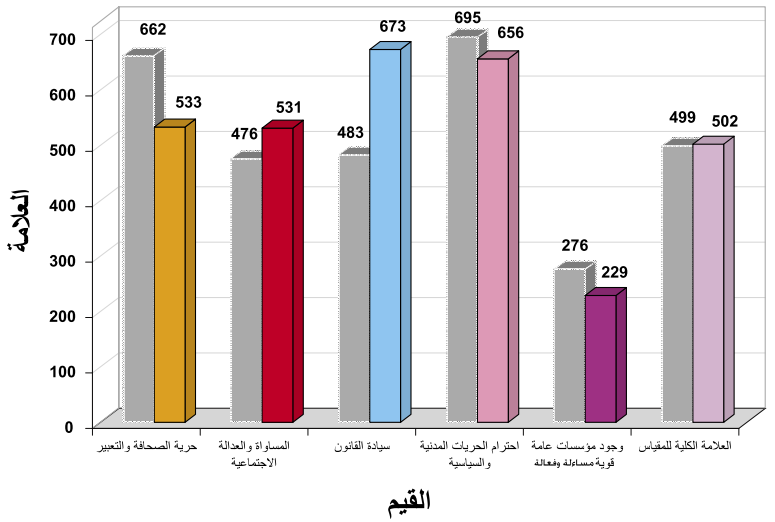

الفصل الثالث
مقارنات القراءات الثمانية

يقارن هذا الفصل بين نتائج القراءة الثامنة للمقياس مع نتائج القراءات السبعة السابقة. يبدأ الفصل بمقارنة النتائج النهائية لكل من القراءات الثمانية ثم يستعرض في قسم ثانٍ التصنيفات المختلفة للمقياس في قراءاته الثمانية. وفي القسم الثالث من الفصل يجد القارىء مقارنة بين نتائج المؤشرات كافة في القراءات المختلفة. يجدر التنبيه هنا إلى أن مقارنة التصنيفات تتم في إطار الأوزان الجديدة التي تم تبنيها في القراءة الخامسة. لهذا الغرض قام فريق العمل بإعادة توزين كافة المؤشرات في القراءات الأربعة الأولى لتتوافق مع التوزين الراهن.

(١) علامات المقياس في القراءات الثمانية

كانت علامة المقياس في القراءة الأولى هي الأعلى بين القراءات الثمانية، مما يدل على تراجع عملية التحول الديمقراطي بشكل عام بعد حصولها على زخم ناجم عن انجاز الانتخابات الفلسطينية الأولى. ورغم اقتراب علامة المقياس في سبع قراءات من العلامة ٥٠٠، إلا أن علامة المقياس في القراءة الخامسة جاءت منخفضة جدا (٤٤٧ نقطة) وهي أدنى علامة حصل عليها المقياس في كافة القراءات تليها علامة القراءة الثالثة. وقد حصل مقياس الديمقراطية في فلسطين خلال القراءات الثمانية على العلامات التالية:

جدول رقم (٦): علامات المقياس[١] في القراءات الثمانية

القراءة	الفترة	العلامة
علامة المؤشر العام في القراءة الأولى	تشرين أول ١٩٩٦ – كانون ثاني ١٩٩٧	٥٦٣
علامة المؤشر العام في القراءة الثانية	شباط ١٩٩٧ – تموز ١٩٩٧	٥١٤
علامة المؤشر العام في القراءة الثالثة	آب ١٩٩٧ –كانون الثاني ١٩٩٨	٤٩٥
علامة المؤشر العام في القراءة الرابعة	شباط ١٩٩٨ – تموز ١٩٩٨	٥٢٦
•علامة المقياس في القراءة الخامسة	كانون ثاني ٢٠٠٣ – كانون أول ٢٠٠٤	٤٤٧
علامة المقياس في القراءة السادسة	كانون ثاني ٢٠٠٤– كانون أول ٢٠٠٥	٥٢٧
علامة المقياس في القراءة السابعة	كانون ثاني ٢٠٠٦ – كانون أول ٢٠٠٦	٤٩٩
علامة المقياس في القراءة الثامنة	كانون ثاني ٢٠٠٧ – كانون أول ٢٠٠٧	٥٠٢

[١] في القراءات الأربعة الأولى كان يطلق على المقياس مسمى المؤشر الديمقراطي.
• في مقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ تم حذف ودمج وإضافة مؤشرات جديدة، كما تم إعادة توزيع الأوزان وفقا للمنهجية المبينة في الفصل الأول.

شكل رقم (١٠): بيان علامات المقياس في القراءات الثمانية

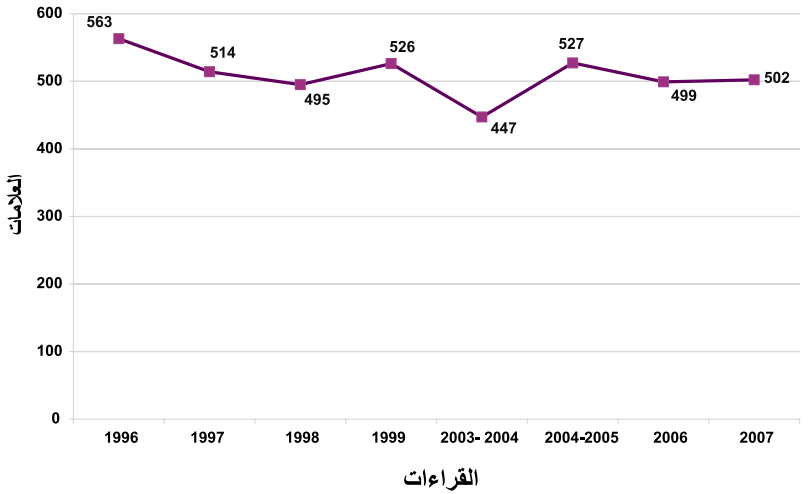

الملاحظات الأساسية على المؤشرات في القراءات الثمانية

١ . بقيت ثلاثة مؤشرات على حالها في القراءات الثمانية من بينها اثنان حافظا على علامة صفر هما الاعتقال دون محاكمة أو لائحة اتهام، والطلب إلى الناس الرجوع إلى أجهزة الأمن لأمور تتعلق بعملهم وتنقلاتهم. وواحد حافظ على علامة (١٠٠٠) هو احترام حقوق الأقليات في القانون الأساسي.

٢ . حافظ مؤشران اثنان على علامة صفر في القراءات الستة الأخيرة هما التعذيب والوفاة في المعتقلات، والرخص الممنوحة لأحزاب جديدة.

٣ . حافظت عشر مؤشرات على علامة مستقرة في القراءات الأربعة الأخيرة من بينها اثنان حافظا على علامة صفر هما الشعور بالأمن الشخصي وخرق الدستور من قبل السلطة التنفيذية، وسبعة حافظت على علامة ١٠٠٠ هي: حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي، وظهور مواقف المعارضة في الصحف المحلية، ونسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية، والسماح بزيارة المعتقلين، وإصدار جوازات السفر، وإدخال المطبوعات من الخارج، وتعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة التنفيذية. وحافظ المؤشر الخاص بوجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة على علامة ٧٥٠.

٤. حافظ مؤشران اثنان على علامة مستقرة في القراءات الثلاثة الأخيرة واحد منهما حافظ على علامة ١٠٠٠ هو عدد المحاكمات أمام محاكم أمن الدولة، وحافظ المؤشر المتعلق بنسبة الأفراد المؤمنين صحيا على علامة ٧٦١.

٥. استقرت سبعة مؤشرات على علامة ١٠٠٠ في القراءات الأربعة الأخيرة، وهي: حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي، مواقف أحزاب المعارضة المنشورة في الصحف ووسائل الإعلام، وأعضاء النقابات العمالية والمهنية، والسماح بالزيارة للسجون، وجوازات السفر الممنوحة، والسماح بإدخال المطبوعات من الخارج، وعدم تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات.

٦. حافظت خمسة مؤشرات على الارتفاع بدرجات متفاوتة هي التسرب من المدارس، ونسبة الأمية بين الإناث والذكور ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث، والتأمين الصحي، وكثافة السكن، وعدد صحف المعارضة.

٧. انخفضت علامات ثمانية مؤشرات في القراءات الأربعة الأخيرة مقارنة بعلامات حصلت عليها في القراءات الأربعة السابقة أو في إحداها، هي: حرية الصحافة في البلاد، والطعون المقدمة في قرارات السلطات المحلية، ونشر مشاريع القوانين المدرجة على جدول أعمال المجلس التشريعي، وجود فساد في السلطة، واستخدام الواسطة في التوظيف، وتقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد، والأحزاب التي تعتمد على المؤتمرات العامة وتنتخب هيئاتها القيادية، ومنح رخص لأحزاب جديدة.

٨. عاودت علامات عشرين مؤشرا الارتفاع في القراءة الثامنة مقارنة مع القراءة السابعة بعلامات متفاوتة مقتربة من علامات حصلت عليها في القراءات الستة الأولى أو مرتفعة عنها. هي: نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة، حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي، استقلال القضاء، والتسرب من المدارس، ونسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة، ونسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة البطالة من قوة العمل، ونسبة الأفراد المؤمنين صحيا، وكثافة السكن، ونسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة وعدد حالات الفساد في السلطة التي تمت مقاضاتها، وعدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات، وتقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد، واستخدام الواسطة في التوظيف، وتناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء، ونسبة مشاركة النساء في قوة العمل، وتناسب أجور النساء والرجال، ونسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية، ومطالبة الناس بإصلاحات سياسية، وتقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية.

٩ . عاودت علامات ثمانية مؤشرات الانخفاض في القراءة الثامنة مقارنة مع العلامات التي حصلت عليها في القراءة السابعة لتقترب من العلامات التي حصلت عليها في القراءات الأربعة الأولى أو منخفضة عنها . وهي : تقييم الناس لحرية الصحافة ، والطعون المقدمة في قرارات السلطات المحلية ، وتنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة العدل العليا ، والشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف ، وعدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية ، والقدرة التشريعية للمجلس التشريعي وإصدار القوانين وفق الآجال القانونية ، ومشاركة المرأة في صنع القرار في الوزارات والمنظمات الأهلية ، وتقييم الناس لأداء المؤسسات العامة .

١٠ . حافظ اثنان وعشرون مؤشرا على نفس العلامة في القراءتين السابعة والثامنة ؛ منها عشرة مؤشرات حافظت على علامة الـ ١٠٠٠ هي : احترام حقوق الأقليات في القانون الأساسي وغيره من القوانين ، حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي ، وعدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية ، ونسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل ، وإجراء انتخابات عامة ومحلية ، وعدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة ، وعدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين ، وعدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات ، والسماح بإدخال مطبوعات من الخارج ، وتعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة . كما حافظت تسعة مؤشرات على علامة الصفر ، وهي : عدد المعتقلين بدون محاكمة أو لائحة اتهام ، وعدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن ، وعدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات ، وعدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات ، والمظاهرات والمسيرات التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة ، وخروقات للقانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية ، ونسبة اعتماد الميزانية على المصادر الخارجية ، وأوجه صرف الموازنة العامة على القضايا الاجتماعية مقارنة بالإنفاق على الأمن ، وسيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي . وحافظت كل من المؤشرات التالية على علاماتها : قدرة المجلس التشريعي على الرقابة على أعمال الحكومة (١٠٠ علامة)، ونسبة مشاركة النساء في الانتخابات العامة والمحلية (٩٢٠ علامة)، ووجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة (٧٥٠ علامة) .

ويوضح الجدول رقم (٧) أدناه العلامات التي حصل عليها كل مؤشر في القراءات الثمانية .

جدول رقم (٧) علامات المؤشرات في القراءات الثمانية

رقم	المؤشرات الخاصة	القراءة الأولى ١٩٩٦	القراءة الثانية ١٩٩٧	القراءة الثالثة ١٩٩٨	القراءة الرابعة ١٩٩٩	القراءة الخامسة ٢٠٠٣-٢٠٠٤	القراءة السادسة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	القراءة السابعة ٢٠٠٦	القراءة الثامنة ٢٠٠٧
١	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة	٥٠٠	٥٠٠	٥٧٧	٥٧٧	١٠٠٠	٧٢٥	٥٤٢	٦٦٧
٢	الرقابة البرلمانية: عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية	١٠٠٠	٥٥٠	١٠٠	٣٥٠	٢٥٠	٨٥٠	١٠٠	١٠٠
٣	حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره من القوانين.	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٤	احترام حقوق الأقليات في القانون الأساسي وغيره من القوانين	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠
٥	استقلال القضاء: التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية، حسب الدوافع والمؤهلات	٥٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٤٠٠	٠	٠	٠	١٠٠٠
٦	إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠
٧	عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية	٨٥٠	٩١٠	٤٢٠	٦١٥	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٨	تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد	٤٣٤	٤٣٤	٤٥٩	٤٠٤	٣١٨	٤٠٩	٤١٦	٣٦٢
٩	عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات	١٠٠٠	٧٤٩	١٠٠	٥٠٠	٢٦	٢٠٣	٦٣١	١١٩
١٠	عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة.	٣٠٠	٢٣٠	٤٦٠	٨٩٠	٥٠٠	٥٠٠	٧٥٠	٥٠٠
١١	نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١٢	نسبة مشاريع القوانين التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع	١٠٠٠	١٤٣	٣٦٨	٥٧١	٢٦	٢٩	٠	معلق
١٣	التسرب من المدارس	٥٥٠	٥٥٠	٥٦٠	٥٦٠	٨٠٠	٧٨٠	٨٢٠	٨٤٠
١٤	نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٨٧
١٥	نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث	٢٤٦	٢٤٦	٢٦٤	٢٦٤	٣٣١	٤٢٥	٣٧٦	٤٣٠

رقم	المؤشرات الخاصة	القراءة الأولى ١٩٩٦	القراءة الثانية ١٩٩٧	القراءة الثالثة ١٩٩٨	القراءة الرابعة ١٩٩٩	القراءة الخامسة ٢٠٠٣-٢٠٠٤	القراءة السادسة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	القراءة السابعة ٢٠٠٦	القراءة الثامنة ٢٠٠٧
١٦	نسبة البطالة من قوة العمل	٢٥٠	٢٥٠	٢٣٥	٢٣٥	٠	٠	٦٥	٢٩٠
١٧	نسبة الأفراد المؤمنين صحيا	٥٤٠	٥٤٠	٥٧١	٥٧١	٧٤٣	٧٦١	٧٦١	٧٦٢
١٨	كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)	٣٩٨	٣٩٨	٤١٨	٤١٨	٥٢٦	٥٠٠	٥٣٧	٥٥٦
١٩	إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني	٩٥٦	٩٥٦	٩٥٦	٩٥٦	٠	٧٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٠	عدد المعتقلين بدون محاكمة أو لائحة اتهام	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢١	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	٤٠٠	٧٠٠	٠	٩٠٠	٦٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٢	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٩٣	٨٩٣	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٣	عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٤	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	٢٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٥	نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة وعدد حالات الفساد في السلطة التي تمت مقاضاتها .	٣٥٧	٢٢١	٣١٤	٢٦٠	٣٧	٥٧	٤٢	٨٠
٢٦	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات	٩٥٠	٩٨٦	٩٧٣	٩٩٢	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٧	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف	٣٧٤	٣٨١	٤٠٥	٤٠٢	٥١٥	٥٢٩	٦٠١	٤٤٤
٢٨	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	٠	٢٣١	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٩	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات	٤٨٢	٤٨٢	٣٠٣	٣٠٣	٤٦٦	٤٦٦	٤٦٦	٥٦٠
٣٠	السماح بإدخال مطبوعات من الخارج	٧٠٠	٨٢٥	١٠٠٠	٩٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٣١	تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة	٢٨٦	٧١٤	١٠٠٠	٩٢٩	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٣٢	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة	٧٥٠	٦٠٠	٩٠٠	٩٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	٠	٠
٣٣	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية	١٠٠٠	٠	٩٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٦٠٠

رقم	المؤشرات الخاصة	القراءة الأولى ١٩٩٦	القراءة الثانية ١٩٩٧	القراءة الثالثة ١٩٩٨	القراءة الرابعة ١٩٩٩	القراءة الخامسة ٢٠٠٣-٢٠٠٤	القراءة السادسة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	القراءة السابعة ٢٠٠٦	القراءة الثامنة ٢٠٠٧
٣٤	القدرة التشريعية للبرلمان: عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية	٠	١٤٣	٦٠٠	٧٥٠	٢٣٥	٨٥٧	١٠٠٠	٠
٣٥	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد	٤٥٦	٤٩٨	٥٨٠	٤٥٣	٣٦٣	٤٨٩	٤٠٩	٤٨٠
٣٦	استخدام الواسطة في التوظيف	١٧٠	١٧٠	١٥٣	١٥٣	٥٦	٤٨	٣٤	٦١
٣٧	تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء	٩٨٠	٧٢١	٩١١	٩٤٥	٦٩١	٧٣٠	٨٠٦	٩٠٩
٣٨	نسبة مشاركة النساء في قوة العمل	٤٠٠	٣٦٠	٤١٠	٤٢٠	٤٥٣	٤٨٧	٤٠٠	٥٥٣
٣٩	نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية	٤٠٠	٤٠٠	٥١٣	٥١٣	٤٠٢	٤٦٦	٥١٦	٣٥٥
٤٠	تناسب أجور النساء والرجال	٧٢٠	١٠٠٠	٧٥٣	٧٨٤	٨٧٤	٨١٩	٩١٣	٩١٩
٤١	نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية	٦٢٣	٦٢٣	٦٦٨	٦٦٨	٨٤	٧٤٥	٢٤٣	٤٨٠
٤٢	تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة					٤٥٨	٥٠١	٤٧١	٤٥٨
٤٣	نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية					٠	٩١٥	٩٢٠	٩٢٠
٤٤	وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة					٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠
٤٥	خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية					٠	٠	٠	٠
٤٦	الميزانية ونسبة مصادرها الخارجية					٣٤٠	٢٤٠	٠	٠
٤٧	مطالبة الناس بإجراء إصلاحات سياسية					١٠٠	٦٥	٧٣	٩٦
٤٨	تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية					٢٥٠	٦٣٢	٥٠٥	٥٧٦
٤٩	أوجه صرف الميزانية ومعدل الإنفاق على الصحة والتعليم وشؤون اجتماعية أخرى مقارنة بالمصروفات الأمنية					٢٦٤	١٩٦	٠	٠
٥٠	سيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي					٠	٠	٠	٠

(٢) مقارنة التصنيفات الثلاث في القراءات الثمانية

يستعرض هذا القسم مقارنة بين نتائج التصنيفات الثلاث للقراءات الثمانية .

التصنيف الأول (القطاعات)

تنقسم مؤشرات هذا التصنيف إلى قطاعين : المؤشرات الدالة على وسائل، وتلك الدالة على ممارسات، ويبدو الفرق بين الاثنين واضحا عند النظر إلى العلامات التي حازت عليها كل منها في القراءات الثمانية، حيث يتضح تدني علامات قطاع الممارسات لتتراوح بين (٣٧٨- ٥١٤) درجة، وكانت أدنى علامة حصل عليها قطاع الممارسات هي في القراءة الخامسة. ويلاحظ أن علامات قطاع الوسائل بقيت في موقف جيد وارتفعت في القراءة الخامسة لتصل (٩٣٢) وذلك ناتج عن نشر القانون الأساسي وتضمين القوانين قواعد قانونية تنسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. انظر جدول رقم (٨) وشكل رقم (١١) أدناه.

جدول رقم (٨): علامات التصنيف الأول في القراءات الثمانية

القراءة	قطاع الوسائل	قطاع الممارسات
الأولى ١٩٩٦	٧٤٤	٤٤٣
الثانية ١٩٩٧	٦٥٨	٤١٨
الثالثة ١٩٩٨	٥٥٦	٥١٤
الرابعة ١٩٩٩	٦٣٤	٤٩٣
الخامسة ٢٠٠٣-٢٠٠٤	٩٣٢	٣٧٨
السادسة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	٩٣٢	٤٦٨
السابعة ٢٠٠٦	٩٣٢	٤٣٧
الثامنة ٢٠٠٧	٨٤٧	٤٥٣

شكل رقم (١١): مقارنة علامات القطاعات حسب التصنيف الأول في القراءات الثمانية

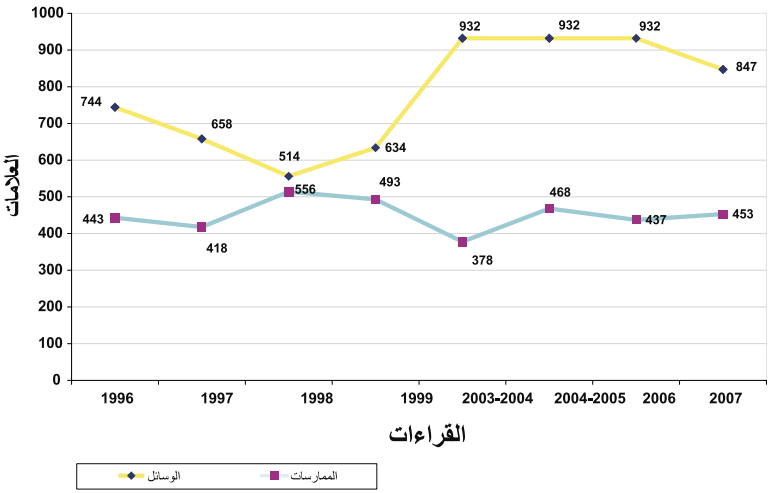

التصنيف الثاني (المجالات)

تظهر مقارنة علامات التصنيف الثاني في القراءات الثمانية، أن علامتي المجالين السياسي والاجتماعي في القراءة الخامسة كانتا الأكثر تدنيا بالمقارنة مع كافة القراءات. وانخفضت علامات المجال الاقتصادي إلى أدنى مستوى في القراءة السابعة (٢٠١) مسجلا نسبة انخفاض ٣٧٪ عن القراءة السادسة و٥٥٪ عن القراءة الخامسة وعلى الرغم من ارتفاعها في القراءة الثامنة إلا أنها لم تتجاوز العلامة التي حصلت عليها في القراءة السادسة. الجدول رقم (٩) والشكل رقم (١٢) أدناه يوضحان هذه الصورة.

جدول رقم (٩): علامات التصنيف الثاني في القراءات الثمانية

القراءة	المجال السياسي	المجال الاجتماعي	المجال الاقتصادي
الأولى ١٩٩٦	٥٦٩	٦٥٥	٤٧١
الثانية ١٩٩٧	٤٩٢	٦٣٧	٤٧١
الثالثة ١٩٩٨	٤٨٣	٦٠٣	٥٥٦
الرابعة ١٩٩٩	٥٢٥	٦٣٥	٥٥٦
الخامسة ٢٠٠٣-٢٠٠٤	٤٤٩	٤٤٤	٤٤٤

السادسة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	٥٤٩	٥٢٩	٣٢٠
السابعة ٢٠٠٦	٥٢٦	٥١٥	٢٠١
الثامنة ٢٠٠٧	٥١٨	٥١٥	٣١٩

شكل رقم (١٢): مقارنة علامات المجالات حسب التصنيف الثاني في القراءات الثمانية

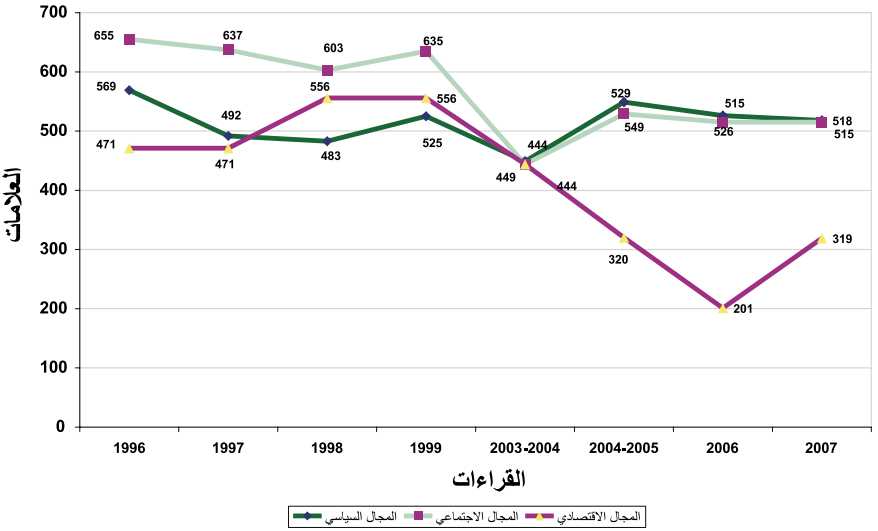

التصنيف المزدوج

يشير الجدول رقم (١٠) إلى ارتفاع العلامة التي حصلت عليها "الممارسات السياسية" إلى (٤٤٣) في القراءة الثامنة بارتفاع ٩ درجات عن القراءة السابعة (٤٣٤) لكنها منخفضة بمقدار ١٩ درجة عن القراءة السادسة. وكانت أدنى علامة حصلت عليها "الممارسات السياسة" في القراءة الخامسة (٣٣٩) في جميع القراءات. انخفضت علامة "الممارسات الاجتماعية" إلى (٥١٥) في القراءتين السابعة والثامنة أي بانخفاض ١٤ درجة عن القراءة السادسة، لكنها بقيت مرتفعة عن العلامة التي حصلت عليها في القراءة الخامسة (٤٤٤ مقابل ٥١٥). وارتفعت علامة "الممارسات الاقتصادية" مقارنة مع القراءة السابقة (٣١٩ مقابل ٢٠١ وهي أدنى علامة حصلت عليها في كافة القراءات). وقد حافظت علامات الوسائل السياسية على علامة جيدة في كافة القراءات. الجدول رقم (١٠) والشكل رقم (١٣) يوضحان صورة التطورات في القراءات الثمانية.

جدول رقم (١٠) علامات التصنيف المزدوج في القراءات الثمانية

القراءة للأعوام	وسائل سياسية	ممارسات اجتماعية	ممارسات اقتصادية	ممارسات سياسية
الأولى ١٩٩٦	٧٨٨	٥٤٤	٣١٩	٤٥٩
الثانية ١٩٩٧	٦١٦	٥٠٨	٣١٩	٤٣١
الثالثة ١٩٩٨	٥٧٢	٥٥٤	٣٢١	٤٣٨
الرابعة ١٩٩٩	٥٧٧	٨٥٨	٣٢١	٣٩١
الخامسة ٢٠٠٣-٢٠٠٤	٩٣٢	٤٤٤	٤٤٤	٣٣٩
السادسة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	٩٣٢	٥٢٩	٣٢٠	٤٦٢
السابعة ٢٠٠٦	٩٣٢	٥١٥	٢٠١	٤٣٤
الثامنة ٢٠٠٧	٨٤٧	٥١٥	٣١٩	٤٤٣

شكل رقم (١٣): مقارنة علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيف المزدوج في القراءات الثمانية

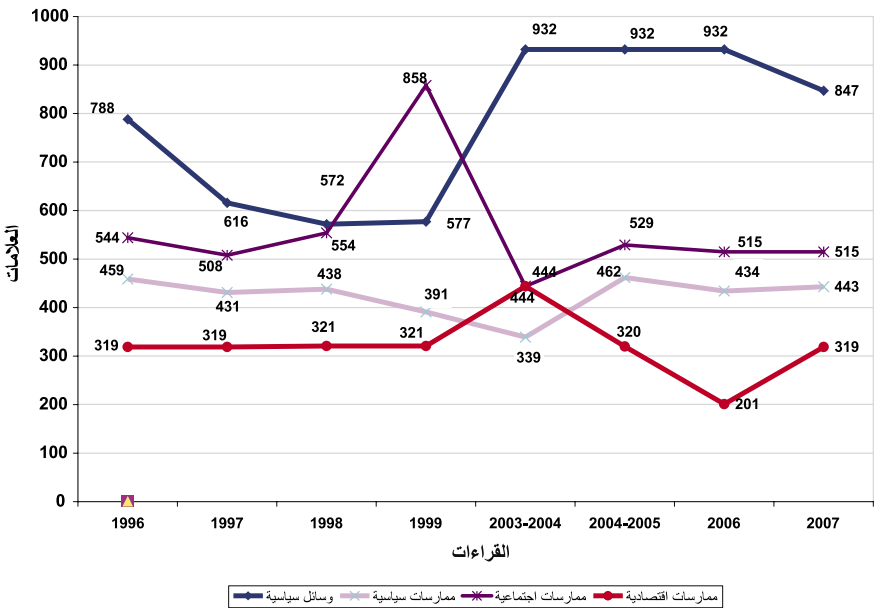

التصنيف الثالث

تظهر مقارنة التصنيف الثالث في القراءات الثمانية، أي حسب القيم، أن علامات ثلاث قيم هي حرية الصحافة واحترام الحريات المدنية والسياسية ووجود مؤسسات عامة قوية قد انخفضت في القراءة الثامنة مقارنة بالقراءة السابعة، وحصلت قيمة "وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة" على علامة متدنية جدا (٢٢٩) في القراءة الثامنة وهي أدنى علامة حصلت عليها في جميع القراءات، فقد انخفضت بـ ٤٧ درجة عن علامات القراءة السابعة وبـ ٦٧ درجة عن القراءة السادسة، وانخفضت علامة حرية الصحافة (٥٣٣) مقارنة بالقراءات الأربعة السابقة بحوالي ٣٨٪ عن العلامة التي حصلت عليها في القراءة السادسة و٢٠٪ عن العلامة التي حصلت في القراءة السابقة. ارتفعت علامة "سيادة القانون" (٦٧٣) وهي الأعلى في القراءات الأربعة الأخيرة حيث ارتفعت بنسبة ٥٨٪ عن القراءة الخامسة وبفارق حوالي بـ٢٣٣ درجة عن القراءة السادسة (٤٤٠) وبحوالي ١٩٠ درجة عن القراءة السابعة وذلك بسبب ارتفاع علامة المؤشر الخاص باستقلال القضاء فيما يتعلق بالتعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية. كما أن العلامة التي حصلت عليها المساواة والعدالة الاجتماعية (٥٣١) في القراءة الثامنة هي الأعلى في القراءات الأربعة الأخيرة مجتازة العلامة التي حصلت عليها في القراءة السادسة (٥٠٦) وذلك بسبب ارتفاع علامة المؤشرين المتعلقين بتناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء، وبنسبة مشاركة النساء في قوة العمل.[٢] يظهر الجدول رقم (١١) والشكل رقم (١٤) علامات القيم في القراءات الثمانية.

جدول رقم (١١): علامات التصنيف الثالث في القراءات الثمانية

القراءة للأعوام	الحريات المدنية والسياسية	حرية الصحافة	المساواة والعدالة الاجتماعية	سيادة القانون	وجود مؤسسات قوية
١٩٩٦	٥٩٩	٦٠٦	٧٦٧		
١٩٩٧	٥٧٣	٥٤٩	٧٦٦		
١٩٩٨	٤٥٣	٦٧٥	٧٨٨		
١٩٩٨	٥٠٥	٦٨١	٧٩٣		

[٢] تجدر الإشارة إلى أن مؤشرات القيم المتعلقة بحرية الصحافة واحترام الحريات المدنية والسياسية والمؤسسات العامة القوية وسيادة القانون تنطبق فقط على الحكومة الفلسطينية التي تتبع رئيس السلطة الفلسطينية، حيث لم يتم احتساب قطاع غزة في هذه المؤشرات في المقياس.

٢٠٠٤-٢٠٠٣	٤٨٤	٧٣٣	٤٨٧	٣٥٥	٢٦١
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٦٢١	٧٤٠	٥٠٦	٤٤٠	٣٩٦
٢٠٠٦	٦٩٥	٦٦٢	٤٧٦	٤٨٣	٢٧٦
٢٠٠٧	٦٥٦	٥٣٣	٥٣١	٦٧٣	٢٢٩

شكل رقم (١٤): مقارنة علامات قيم مختارة من التصنيف الثالث في القراءات الثمانية

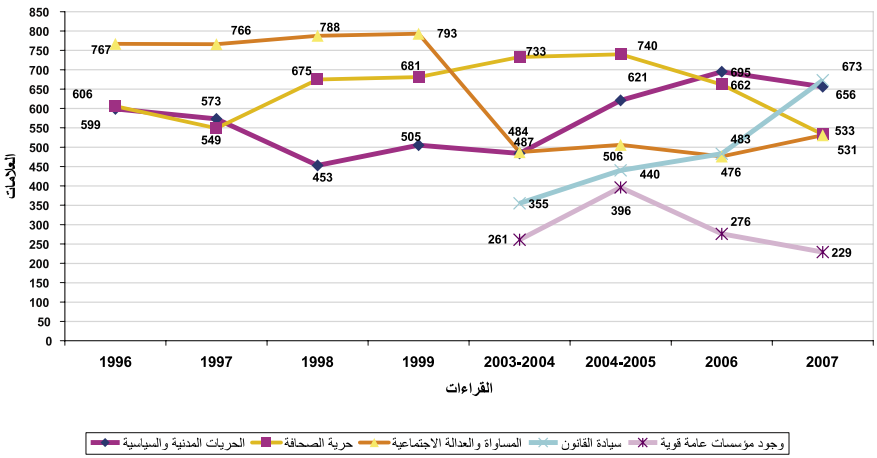

(٣) علامات المؤشرات في القراءات الثمانية

فيما يلي وصف لتغير العلامات في مؤشرات القراءات الثمانية :

١. نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٥٠٠	٥٠٠	٥٧٧	٥٧٧	١٠٠٠	٧٢٥	٥٤٢	٦٦٧	٦٣٦

طرأ ارتفاع في علامة هذا المؤشر في القراءة الثامنة مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءة السابعة . وارتفعت عن علامات المؤشر في القراءات الأربعة الأولى . وارتفع في القراءة السادسة ، ثم انخفض مجددا في القراءة السابعة .

٢. الرقابة البرلمانية: عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية.

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	١٠٠٠	٥٥٠	١٠٠	٣٥٠	٢٥٠	٨٥٠	١٠٠	١٠٠	٤١٣

لم يطرأ أي تغيير على هذا المؤشر في القراءة الثامنة، وكان قد حصل انخفاض كبير في القراءة السابعة على علامة هذا المؤشر مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءة السادسة واقتربت من العلامات التي حصل عليها في القراءات الثالثة والرابعة والخامسة، ويعكس هذا تراجعا في أداء المجلس التشريعي فيما يتعلق بالقيام بالرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. يظهر الشكل رقم (١٥) مقارنة لعلامات المؤشر في القراءات الثمانية.

شكل رقم (١٥): بيان علامات المؤشر الثاني في القراءات الثمانية

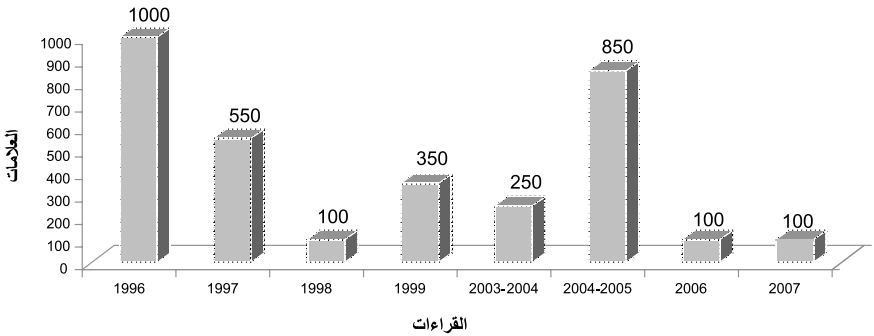

٣. حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره من القوانين

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٧٥

استقرت علامة هذا المؤشر في القراءات الأربعة الأخيرة على علامة ١٠٠٠ متساوية مع علامات القراءتين الأولى والثانية. ويعكس ذلك الصيغة التي ينص عليها القانون الأساسي التي تضمن حرية تشكيل الأحزاب.

٤. احترام حقوق الأقليات حسب القانون الأساسي وغيره من القوانين

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

حصل هذا المؤشر على علامة ١٠٠٠ في جميع القراءات.

٥. التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي حسب معايير متعارف عليها

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٥٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٤٠٠	٠	٠	٠	١٠٠٠	٣٥٠

ارتفعت علامة هذا المؤشر في القراءة الثامنة إلى علامة ١٠٠٠ للمرة الأولى وهي أقصى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر لترتفع بمقدار الضعف عن العلامات التي حصل عليها المؤشر في القراءات الأربعة الأولى، علما أن هذا المؤشر حصل على أدنى علامة (صفر) في القراءات الخامسة والسادسة والسابعة. (أنظر الشكل رقم ١٦)

شكل رقم (١٦): بيان علامات المؤشر الخامس في القراءات الثمانية

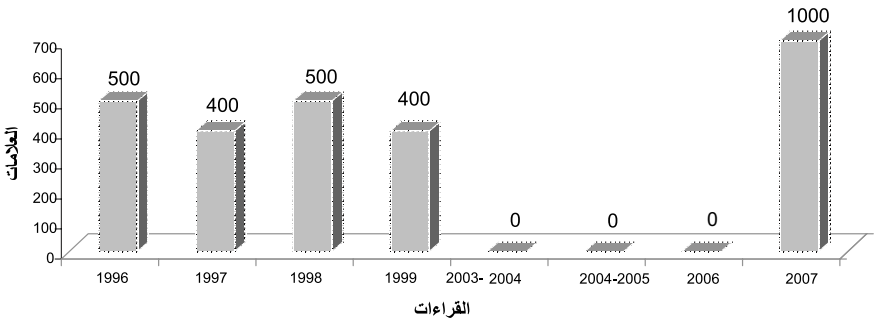

٦. إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٩٣٨

حافظ هذا المؤشر على علامة ١٠٠٠ في القراءات السبعة الأولى. لكن انخفضت علامة المؤشر الى النصف (٥٠٠ علامة) في القراءة الثامنة بسبب قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤/ ٩/ ٢٠٠٦ القاضي بحصر إنشاء محطات الإذاعة والتلفزيون بالسلطة فيما يجوز لها منح هذا الحق للمؤسسات والهيئات المحلية والشركات الخاصة.[٣]

٧. عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣- ٢٠٠٤	٢٠٠٤- ٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٨٥٠	٩١٠	٤٢٠	٦١٥	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٤٩

يحافظ هذا المؤشر على أعلى علامة ممكنة في بروز مواقف المعارضة السياسية في الصحف الرئيسية خلال فترة القراءات الأربعة الأخيرة. ويعود ذلك لإعادة مكانة الحركات والأحزاب الفلسطينية خلال الانتفاضة الثانية هذا من جهة، ولضعف المؤسسة الأمنية من جهة أخرى. (أنظر الشكل رقم ١٧).

شكل رقم (١٧): بيان علامات المؤشر السابع في القراءات الثمانية

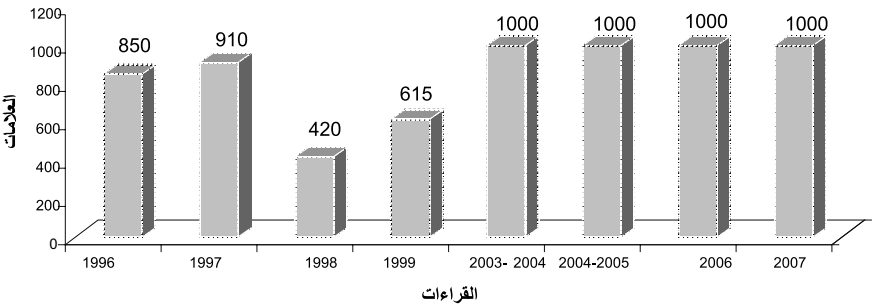

٨. تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣- ٢٠٠٤	٢٠٠٤- ٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٤٣٤	٤٣٤	٤٥٩	٤٠٤	٣١٨	٤٠٩	٤١٦	٣٦٢	٤٠٥

[٣] إن عدم ظهور أثر لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٤/ ٩/ ٢٠٠٦ كان بسبب عدم الإعلان في حينه عن فحوى القرار. كما أنه عند مراجعة قرارات الحكومة العاشرة خلال عام ٢٠٠٦ لم نحصل على أية قرارات صادرة في تلك الجلسة.

طرأ انخفاض كبير على علامات هذا المؤشر في القراءة الثامنة، وتعكس هذه العلامة الوضع المتردي لحرية الصحافة في البلاد. الذي قد يكون ناجما عن المستوى المهني للعمل الصحفي، وممارسات أجهزة السلطة التنفيذية. ومن الممكن أن يعزى الفارق إلى شعور الجمهور ببعض الانتقائية في مواقف المعارضة الموجودة في الصحف. وبصرف النظر عن الأسباب، فإن عدم وجود صحافة حرة تشكل وسيلة مساءلة شعبية وأداة توعية يعد نقصا رئيسيا في الشروط الأساسية للتحول الديمقراطي. الشكل رقم (١٨) يظهر مقارنة لعلامات المؤشر في القراءات الثمانية.

شكل رقم (١٨): بيان علامات المؤشر الثامن في القراءات الثمانية

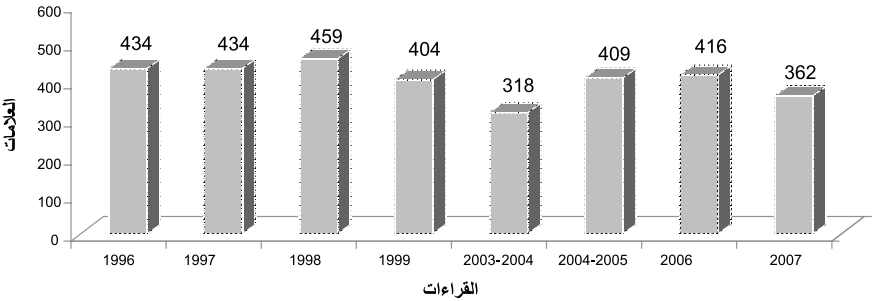

٩. عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	١٠٠٠	٧٤٩	١٠٠	٥٠٠	٢٦	٢٠٣	٦٣١	١١٩	٤١٦

طرأ انخفاض ملحوظ على علامة هذا المؤشر في القراءة الثامنة (١١٩) مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءة السابعة (٦٣١). يشار هنا إلى الحداثة النسبية للمجالس المحلية التي انتخبت خلال الفترة من كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٤ إلى كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٥. الشكل التالي (رقم ١٩) يظهر مقارنة لعلامات المؤشر في القراءات الثمانية.

شكل رقم (١٩): بيان علامات المؤشر التاسع في القراءات الثمانية

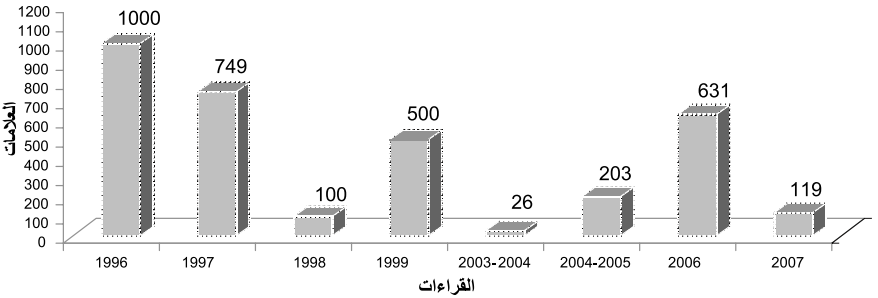

١٠. عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٣٠٠	٢٣٠	٤٦٠	٨٩٠	٥٠٠	٥٠٠	٧٥٠	٥٠٠	٥١٦

عاودت علامة هذا المؤشر في القراءة الثامنة إلى الانخفاض كما كانت عليه في القراءتين الخامسة والسادسة (٥٠٠). تشير العلامة التي حصل عليها المؤشر إلى زيادة الإقبال لدى المواطنين ومؤسسات حقوق الإنسان على اللجوء إلى محكمة العدل العليا كما يعكس ثقة الناس وأملهم في هذه المحكمة. وفي الوقت نفسه مازال عدم تنفيذ مؤسسات السلطة التنفيذية لقرارات هذه المحكمة يشكل عقبة كبيرة في نفاذ سيادة القانون. أنظر الشكل رقم ٢٠.

شكل رقم (٢٠): بيان علامات المؤشر العاشر في القراءات الثمانية

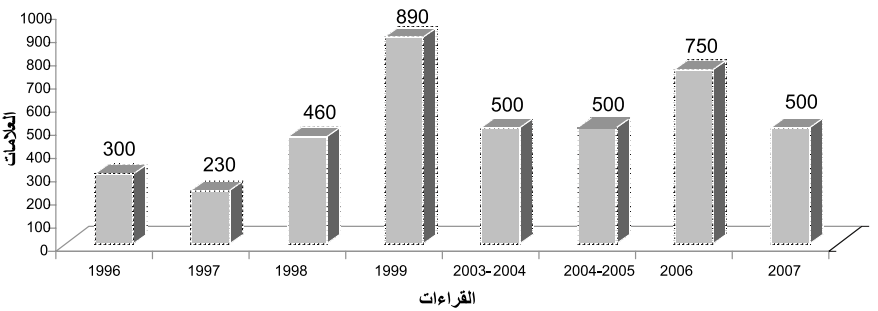

١١. نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٦٤٧

بقيت علامات هذا المؤشر مرتفعة في القراءات الأربعة الأخيرة (الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة) فقد حصل على علامة (١٠٠٠) مقارنة بالعلامة التي حصل عليها (٢٩٤) في القراءتين الأولى والثانية، في حين علق احتساب هذا المؤشر في القراءتين الثالثة والرابعة (بسبب عدم توفر المعلومات). ويبدو أن هذا الارتفاع الحاد لم ينجم عن ازدياد الوعي النقابي لدى العمال، بل يعود ذلك في بعض جوانبه إلى انخفاض عدد العمال نتيجة الإغلاقات والحصار ومنعهم من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل. وفي جانب ثان للحصول على بطاقة التأمين الصحي الحكومي التي تتطلب التسجيل في النقابات العمالية. وللحصول على المساعدات من خلالها.

١٢. نسبة مشاريع القوانين والأنظمة الجديدة التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	١٠٠٠	١٤٣	٣٦٨	٥٧١	٢٦	٢٩	٠	معلق	٣٠٥

تم تعليق هذا المؤشر في القراءة الثامنة. لكن تظهر العلامات التي حصل عليها هذا المؤشر في القراءات السبعة السابقة، تراجع إطلاع الجمهور على ما يتم نقاشه من قوانين في المجلس التشريعي. يعود هذا التراجع في بعض جوانبه لعدم انعقاد جلسات المجلس التشريعي. يظهر الشكل رقم (٢١) مقارنة لعلامات المؤشر في القراءات الثمانية.

شكل رقم (٢١): بيان علامات المؤشر الثاني عشر في القراءات الثمانية

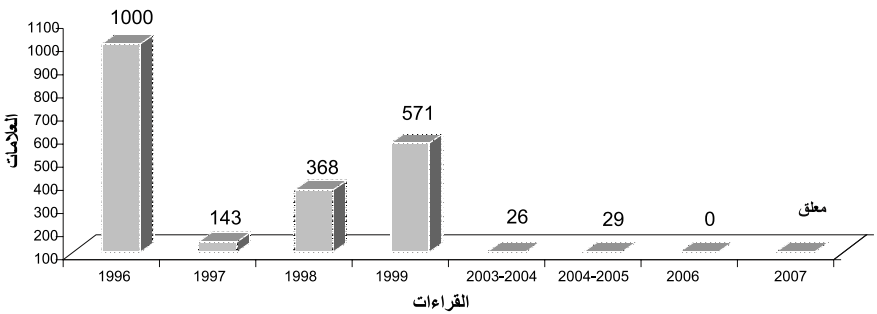

١٣. التسرب من المدارس

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٥٥٠	٥٥٠	٥٦٠	٥٦٠	٨٠٠	٧٨٠	٨٢٠	٨٤٠	٦٨٣

تحسنت علامة المؤشر بشكل ظاهر في القراءات الأربعة الأخيرة مقارنة مع القراءات الأربعة الأولى، وارتفعت علامة هذا المؤشر ٢٠ درجة في القراءة الثامنة عن العلامة التي حصل عليها في القراءة السابعة.

١٤. نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٨٧	٤٤٦

حصل ارتفاع في علامة هذا المؤشر، حيث ارتفع ٤٧ درجة عن القراءات السبعة السابقة، تم الحصول على معطيات هذا المؤشر من خلال استطلاع للرأي العام وذلك لعدم توفر معلومات عن هذا المؤشر لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والجهات المختصة الأخرى.

١٥. نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٢٤٦	٢٤٦	٢٦٤	٢٦٤	٣٣١	٤٢٥	٣٧٦	٤٣٠	٣٢٣

طرأ على هذا المؤشر ارتفاع في العلامة التي حصل عليها في القراءة الثامنة مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءة السابعة.

١٦. نسبة البطالة من قوة العمل

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٢٥٠	٢٥٠	٢٣٥	٢٣٥	٠	٠	٦٥	٢٩٠	١٦٦

حصل ارتفاع في العلامة التي حصل عليها هذا المؤشر في القراءة الثامنة وهي العلامة الأعلى التي يحصل عليها هذا المؤشر في جميع القراءات، إلا أنها بقيت متدنية جدا ما يدل على استمرار الوضع الخطير للاقتصاد الفلسطيني جراء الإغلاق المفروض على الأراضي الفلسطينية. أنظر الشكل رقم ٢٢.

شكل رقم (٢٢): بيان علامات المؤشر السادس عشر في القراءات الثمانية

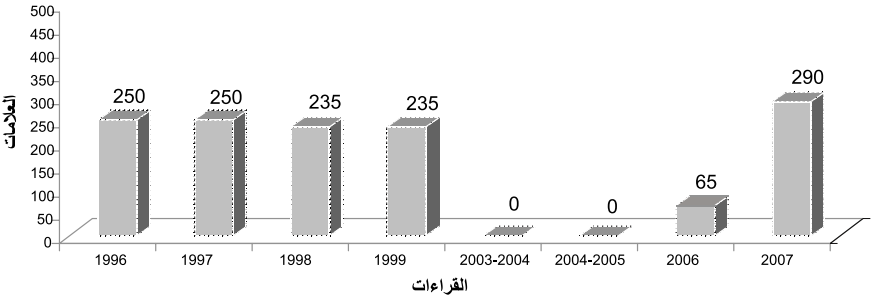

١٧. نسبة الأفراد المؤمنين صحيا

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٥٤٠	٥٤٠	٥٧١	٥٧١	٧٤٣	٧٦١	٧٦١	٧٦٢	٦٥٦

طرأ ارتفاع على علامة المؤشر في القراءة الثامنة بمقدار درجة واحدة عن العلامة التي حصل عليها في القراءة السابقة، واستمرت علامات هذا المؤشر بالارتفاع في القراءات الثلاثة الأخيرة. وتغيرت العلامة بين متوسط علامات القراءات الأربعة الأولى ٥٥٥ إلى ٧٤٣ في القراءة الخامسة و٧٦١ في القراءتين السادسة والسابعة و٧٦٢ في القراءة الثامنة. تجدر الإشارة إلى أن سوء الأوضاع الاقتصادية ربما كان السبب في زيادة التأمين الصحي الحكومي للأسر التي تضررت في الانتفاضة أو فقدت عملها جراء الإغلاق، حيث تم إعفاء العمال العاطلين عن العمل من دفع الاشتراكات الشهرية وتم توسيع شريحة المستفيدين من هذا التأمين للحالات المحتاجة. الشكل التالي (رقم ٢٣) يظهر علامات المؤشر في القراءات الثمانية.

شكل رقم (٢٣): بيان علامات المؤشر السابع عشر في القراءات الثمانية

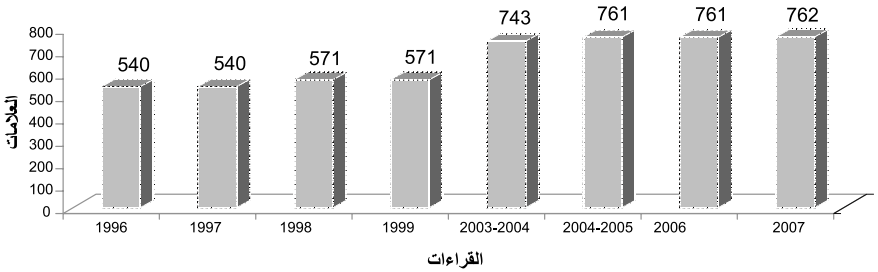

١٨. كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٣٩٨	٣٩٨	٤١٨	٤١٨	٥٢٦	٥٠٠	٥٣٧	٥٥٦	٤٦٩

طرأ ارتفاع على علامة هذا المؤشر في القراءة الثامنة (٥٥٦) مقارنة مع القراءة السابعة (٥٣٧)، واستمرت علامة هذا المؤشر بالارتفاع بشكل مستمر في القراءات الثمانية على الرغم من الانخفاض الطفيف في القراءة السادسة (من ٣٩٨ في القراءة الأولى و٤١٨ في القراءة الثالثة إلى ٥٣٧ في القراءة السابعة).

١٩. إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٩٥٦	٩٥٦	٩٥٦	٩٥٦	٠	٧٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٢٢

حافظ هذا المؤشر على علامة ١٠٠٠ في القراءة الثامنة نتيجة إجراء الانتخابات الرئاسية بداية عام ٢٠٠٥ وإجراء المرحلة الأولى والثانية والثالثة والرابعة من الانتخابات المحلية وإجراء الانتخابات التشريعية بداية عام ٢٠٠٦.

٢٠. عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

حافظ هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات الثمانية، بسبب بقاء عدد من المعتقلين دون محاكمة لفترات طويلة ودون تقديم لوائح اتهام لبعضهم. وهذا مؤشر يدل على عدم احترام السلطة الفلسطينية للحقوق المدنية والسياسية.

٢١. عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٤٠٠	٧٠٠	٠	٩٠٠	٦٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٧٠٠

حافظ هذا المؤشر على علامة ١٠٠٠، وهي أعلى علامة يحصل عليها مؤشر، في القراءات السادسة والسابعة والثامنة. وعلى الرغم من أنه تم تحويل كافة القضايا المعروضة إلى هذه المحاكم إلى المحاكم النظامية إلا أنه يتطلب إصدار مرسوم قانون أو رئاسي لإلغاء المرسوم الرئاسي المنشيء لمحاكم أمن الدولة عام ١٩٩٥.

٢٢. عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٩٣	٨٩٣	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٧٣

حافظ هذا المؤشر على علامة مرتفعة (١٠٠٠) في القراءات التي تلت الرابعة بعد أن حصل على علامة ٨٩٣ في القراءتين الثالثة والرابعة. يشار إلى استمرار عدم وجود سياسة موحدة في السجون لإجراءات زيارة الأهالي.

٢٣. عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

حافظ هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات الثمانية بسبب كثرة المجالات التي يطلب فيها الرجوع إلى أجهزة الأمن، وقد بلغت في القراءة الراهنة ١٧ مجالا.

٢٤. عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٢٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٥

حصل هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات السبعة الأخيرة، بينما حصل في القراءة الأولى على علامة ٢٠٠ .

٢٥. نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة وعدد حالات الفساد في السلطة التي تمت مقاضاتها

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٣٥٧	٢٢١	٣١٤	٢٦٠	٣٧	٥٧	٤٢	٨٠	١٧١

ارتفعت علامة هذا المؤشر مقارنة بالقراءة السابقة. وتجدر الإشارة هنا إلى استمرار المؤشر للسنة الرابعة في الحصول على علامات متدنية جدا بعد أن كان يحصل على علامات متدنية في القراءات الأربعة الأولى. أنظر الشكل رقم ٢٤ .

شكل رقم (٢٤): بيان علامات المؤشر الخامس والعشرون في القراءات الثمانية

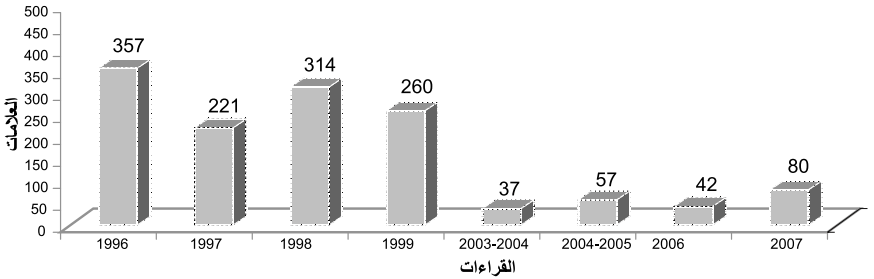

٢٦. عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٩٥٠	٩٨٦	٩٧٣	٩٩٢	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٨٨

حافظ هذا المؤشر على علامات مرتفعة في كافة القراءات.

٢٧. الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٣٧٤	٣٨١	٤٠٥	٤٠٢	٥١٥	٥٢٩	٦٠١	٤٤٤	٤٥٦

تراجعت علامة هذا المؤشر من (٦٠١) في القراءة السابعة إلى (٤٤٤) في القراءة الثامنة، علما أن علامة هذا المؤشر في القراءات السبعة السابقة تحسنت بشكل مستمر (من ٣٧٤ في القراءة الأولى إلى ٦٠١ في القراءة السابعة)، يعكس هذا التراجع شعور الناس بعودة حاجز الخوف إزاء السلطة. تم الاعتماد في هذا المؤشر على عينة الضفة الغربية فقط لاعتماد التقرير تقييم حكومة الرئيس الفلسطيني في الضفة الغربية.[٤] كما تم احتساب نسبة الذين قدروا بأن باستطاعة الناس انتقاد السلطة إلى حد ما والذين لا رأي لهم ضمن فئة واحدة. أنظر الشكل رقم ٢٥.

شكل رقم (٢٥): بيان علامات المؤشر السابع والعشرون في القراءات الثمانية

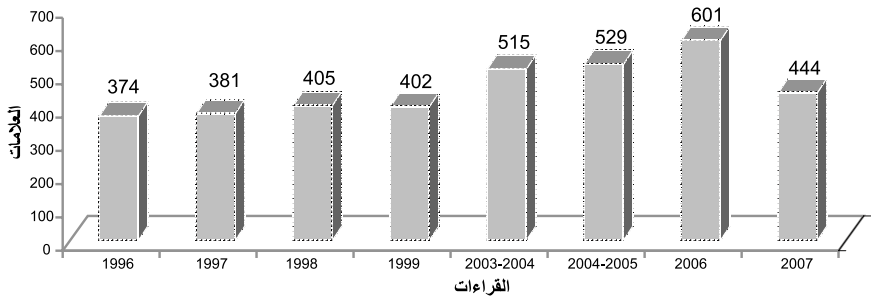

٢٨. عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٠	٢٣١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٩

بقيت علامات هذا المؤشر صفرا، فيما عدا علامة متدنية (٢٣١) حصل عليها هذا المؤشر في القراءة الثانية.

[٤] يشار إلى أن وضع هذا المؤشر في قطاع غزة لنفس الفترة لا يعكس تحسنا فكان المؤشر سيحصل على ٤٧٠ علامة فيما لو تم قياسه في قطاع غزة فقط.

٢٩. عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٤٨٢	٤٨٢	٣٠٣	٣٠٣	٤٦٦	٤٦٦	٤٦٦	٥٦٠	٤٤١

طرأ ارتفاع ملحوظ على علامة هذا المؤشر، وكان هذا المؤشر حافظ في القراءات الثلاثة السابقة على نفس العلامة (٤٦٦). وكانت أدنى علامة حصل عليها (٣٠٣) في القراءتين الثالثة والرابعة (٣٠٣)، ويعود السبب في ارتفاع علامة هذا المؤشر إلى صدور جريدة يومية معارضة أخرى هي جريدة فلسطين. أنظر الشكل رقم ٢٦.

شكل رقم (٢٦): بيان علامات المؤشر التاسع والعشرون في القراءات الثمانية

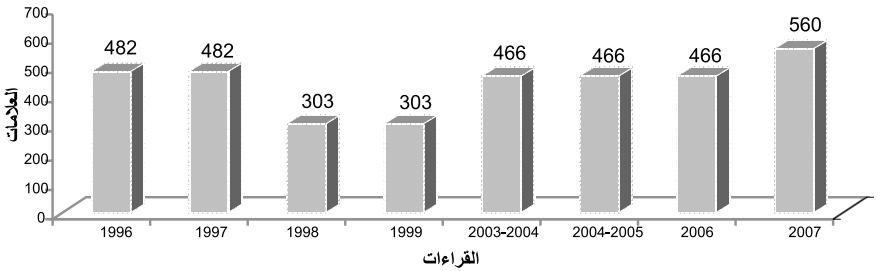

٣٠. السماح بإدخال مطبوعات من الخارج

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٧٠٠	٨٢٥	١٠٠٠	٩٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٣٤

حازت علامات هذا المؤشر على علامات عالية في القراءات الثمانية. فيما حافظت في القراءات الأربعة الأخيرة على علامة ١٠٠٠ وهي أعلى علامة ممكن أن يحصل عليها مؤشر.

٣١. تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٢٨٦	٧١٤	١٠٠٠	٩٢٩	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٦٦

حافظ هذا المؤشر على مستواه (علامة ١٠٠٠) للسنة الرابعة على التوالي، حيث تشير علامات هذا المؤشر إلى تحسن كبير في سياسة السلطة تجاه منظمات حقوق الإنسان بالمقارنة مع العلامة في القراءة الأولى. أنظر الشكل رقم ٢٧.

شكل (٢٧): بيان علامات المؤشر الواحد والثلاثون في القراءات الثمانية

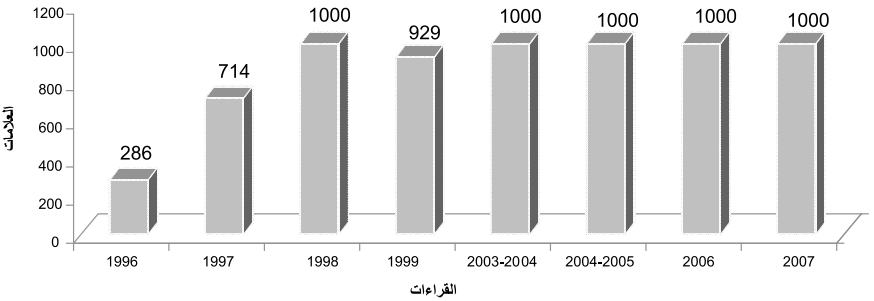

٣٢. عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٧٥٠	٦٠٠	٩٠٠	٩٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	٠	٠	٦١٩

استمر هذا المؤشر في تراجعه، وكان قد طرأ انخفاض حاد على علامة هذا المؤشر في القراءتين السابعة والثامنة (صفر) وهي أدنى علامة يحصل عليها المؤشر في القراءات الثمانية. أنظر الشكل رقم ٢٨.

شكل رقم (٢٨): بيان علامات المؤشر الثاني والثلاثون في القراءات الثمانية

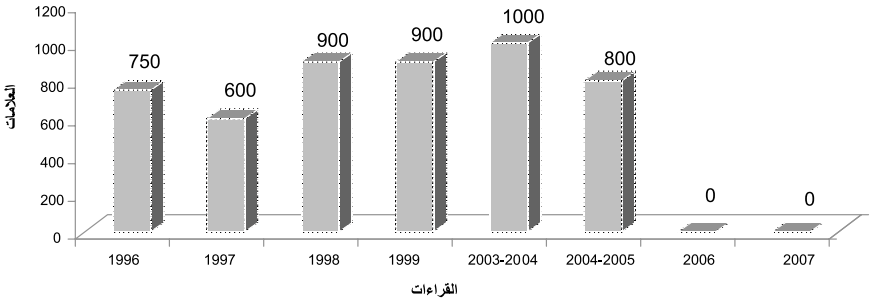

٣٣. عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	١٠٠٠	٠	٩٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٦٠٠	٨١٣

تراجع هذا المؤشر بشكل ملحوظ حيث انخفض من (١٠٠٠) إلى (٦٠٠)، وكان هذا المؤشر قد حصل في القراءات السابقة على علامات مرتفعة، باستثناء القراءة الثانية حيث حصل على علامة (٠).

٣٤. عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٠	١٤٣	٦٠٠	٧٥٠	٢٣٥	٨٥٧	١٠٠٠	٠	٤٤٨

طرأ انخفاض كبير على هذا المؤشر حيث انخفض من أعلى علامة يمكن أن يحصل عليها المؤشر (١٠٠٠) إلى أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها المؤشر (٠)، ويعود السبب لعدم إصدار الرئيس الفلسطيني القانون المعدل لقانون تأجيل تقديم مشروع قانون الموازنة للسنة المالية ٢٠٠٦ المقر من قبل المجلس التشريعي في ٢٩/ ٨/ ٢٠٠٦ . (أنظر الشكل رقم ٢٩ أدناه)

شكل رقم (٢٩): بيان علامات المؤشر الرابع والثلاثون في القراءات الثمانية

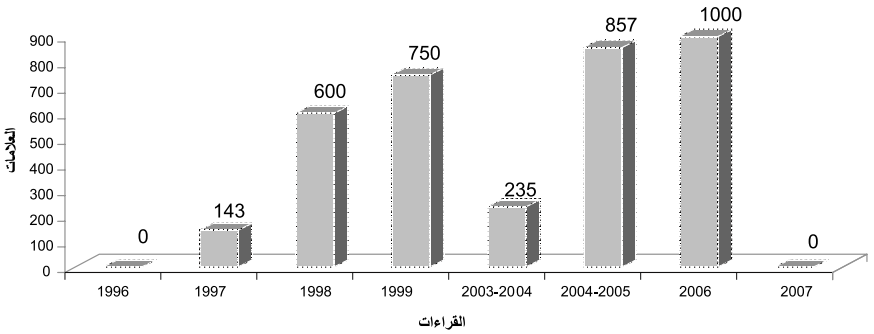

٣٥. تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٤٥٦	٤٩٨	٥٨٠	٤٥٣	٣٦٣	٤٨٩	٤٠٩	٤٨٠	٤٦٦

طرأ ارتفاع على علامة هذا المؤشر في القراءة الثامنة مقارنة بالعلامة التي حصل عليها في القراءة السابقة (٤٨٠ مقابل ٤٠٩)، في حين سجل أفضل علامة (٥٨٠) له في القراءة الثالثة التي تقيس تقييم الناس لوضع الديمقراطية عام ١٩٩٨ . يشار إلى أن علامة المؤشر أعلى بقليل من متوسط علاماته في القراءات الثمانية (٤٦٦) . أنظر الشكل رقم ٣٠ .

شكل رقم (٣٠): بيان علامات المؤشر الخامس والثلاثون في القراءات الثمانية

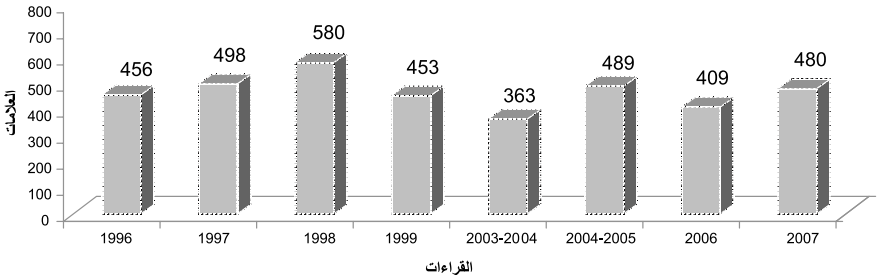

٣٦. استخدام الواسطة في التوظيف

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	١٧٠	١٧٠	١٥٣	١٥٣	٥٦	٤٨	٣٤	٦١	١٠٦

طرأ ارتفاع محدود على علامة هذا المؤشر، استمرت علامات المؤشر بالتدني والانخفاض في القراءات السبعة السابقة، حيث بلغت أدنى علامة حصل عليها هذا المؤشر في القراءة السابعة التي تقيس تقييم الناس لاستخدام الواسطة في التوظيف لعام ٢٠٠٦ .

٣٧. تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٩٨٠	٧٢١	٩١١	٩٤٥	٦٩١	٧٣٠	٨٠٦	٩٠٩	٨٣٧

استمرت علامة هذا المؤشر في الارتفاع في القراءة الثامنة بالمقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءات السابعة والسادسة والخامسة. أنظر الشكل رقم ٣١.

شكل رقم (٣١): بيان علامات المؤشر السابع والثلاثون في القراءات الثمانية

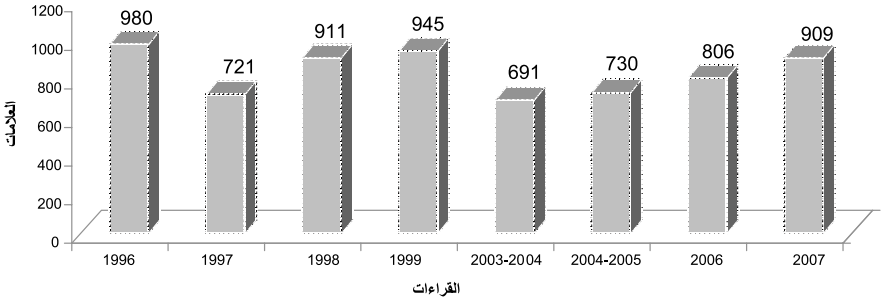

٣٨. نسبة مشاركة النساء في قوة العمل

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٤٠٠	٣٦٠	٤١٠	٤٢٠	٤٥٣	٤٨٧	٤٠٠	٥٥٣	٤٣٥

حصل هذا المؤشر على علامة ٥٥٣ وهي الأعلى في القراءات الثمانية، وارتفعت علامة هذا المؤشر في القراءة الثامنة بمقدار ١٥٣ درجة مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءة السابعة(٤٠٠). وهي المرة الأولى التي تتعدى علامة هذا المؤشر علامة (٥٠٠).

٣٩. نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٤٠٠	٤٠٠	٥١٣	٥١٣	٤٠٢	٤٦٦	٥١٦	٣٥٥	٤٤٦

طرأ انخفاض على علامات هذا المؤشر في القراءة الثامنة وحصل على أدنى علامة (٣٥٥) في القراءات الثمانية. أنظر الشكل رقم ٣٢.

شكل رقم (٣٢): بيان علامات المؤشر التاسع والثلاثون في القراءات الثمانية

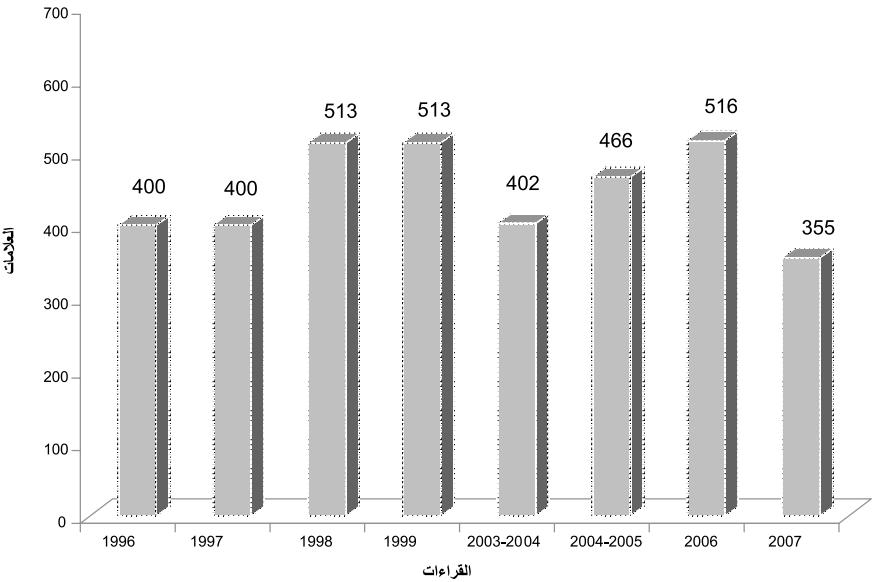

٤٠. تناسب أجور النساء والرجال

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٧٢٠	١٠٠٠	٧٥٣	٧٨٤	٨٧٤	٨١٩	٩١٣	٩١٩	٨٤٨

طرأ ارتفاع طفيف على علامة هذا المؤشر في القراءة الثامنة، علما بأن علامات هذا المؤشر ظلت مرتفعة خلال القراءات الثمانية.

٤١. نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية

الفترة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٦٢٣	٦٢٣	٦٦٨	٦٦٨	٨٤	٧٤٥	٢٤٣	٤٨٠	٥١٧

ارتفعت علامة هذا المؤشر من (٢٤٣) في القراءة السابعة إلى (٤٨٠) في القراءة الثامنة. أنظر الشكل رقم ٣٣.

شكل رقم (٣٣): بيان علامات المؤشر الواحد والأربعون في القراءات الثمانية

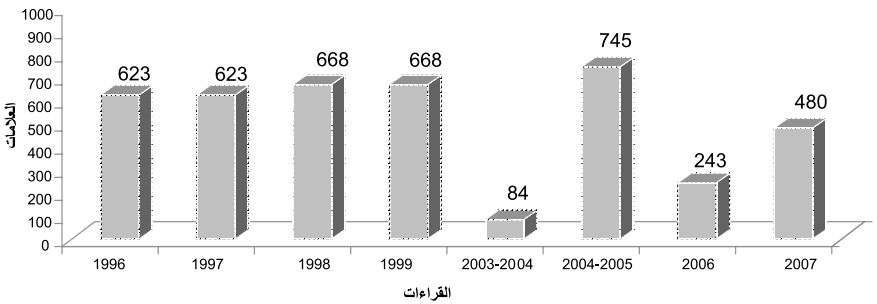

٤٢. تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة

الفترة	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٤٥٨	٥٠١	٤٧١	٤٥٨	٤٧٢

انخفضت علامات هذا المؤشر في القراءة الثامنة (٤٥٨) مقارنة مع القراءة السابعة (٤٧١) وهي علامة متدنية. وتم استحداث هذا المؤشر في القراءة الخامسة من ضمن التعديلات التي جرت على المقياس. انظر الشكل رقم ٣٤.

شكل رقم (٣٤): بيان علامات المؤشر الثاني والأربعون في القراءات الأربعة الأخيرة

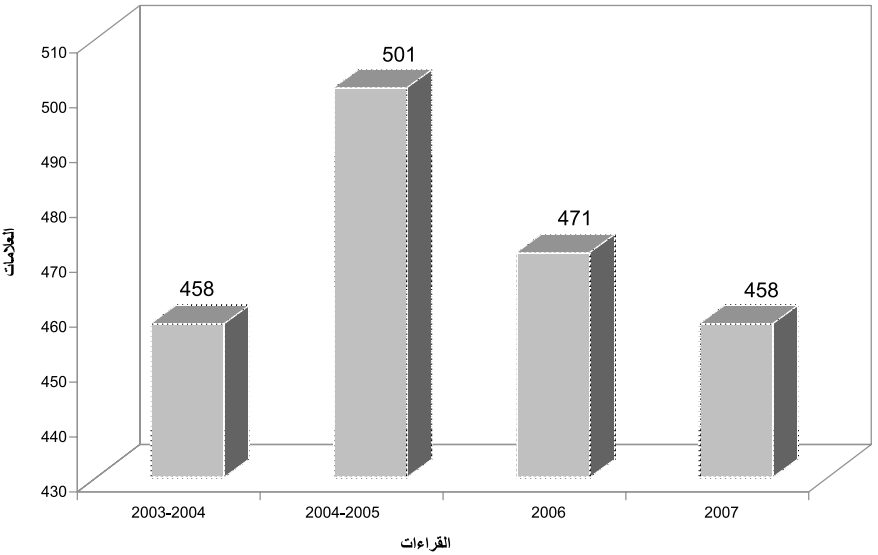

٤٣. نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية

الفترة	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٠	٩١٥	٩٢٠	٩٢٠	٦٨٩

لم يطرأ أي تغيير على هذا المؤشر في القراءة الثامنة، وكان طرأ ارتفاع كبير على علامة هذا المؤشر في القراءة السابعة نتيجة إجراء السلطة الفلسطينية الانتخابات الرئاسية والمحلية والتشريعية بين نهاية عام ٢٠٠٤ وبداية عام ٢٠٠٦. وحصل هذا المؤشر على علامة (٠) في القراءة الخامسة للمقياس لغياب الانتخابات العامة والمحلية في السنوات السابقة.

٤٤. وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة

الفترة	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠

حافظ هذا المؤشر على نفس العلامة في القراءات الأربعة الأخيرة (٧٥٠). تم حسم ٢٥٠ نقطة منه مادام لا توجد آلية في الدستور لمساءلة الرئيس الذي يتمتع عمليا بصلاحيات واسعة في الشؤون الداخلية والخارجية.

٤٥.خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية

الفترة	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٠	٠	٠	٠	٠

بقيت علامات هذا المؤشر على حالها وهي علامة صفر وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها أي مؤشر، مما يدل على أن السلطة التنفيذية ما زالت لا تحترم أحكام القانون الأساسي فيما يتعلق بمبدأ فصل السلطات والمساواة بين المواطنين.

٤٦.الميزانية ونسبة مصادرها الخارجية

الفترة	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٣٤٠	٢٤٠	٠	٠	١٤٥

بقيت علامة هذا المؤشر في القراءة الثامنة (٠) كما في القراءة السابعة، وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشر، ما يدل على ازدياد اعتماد السلطة الفلسطينية على المنح والمساعدات الدولية، للنقص في الموارد المحلية بسبب الوضع الاقتصادي المتردي. انظر الشكل رقم ٣٥.

شكل رقم (٣٥): بيان علامات المؤشر السادس والأربعون في القراءات الأربعة الأخيرة

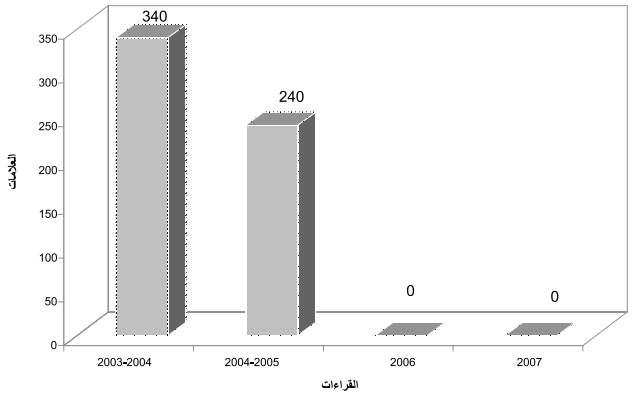

٤٧. مطالبة الناس بإجراء إصلاحات سياسية

الفترة	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	١٠٠	٦٥	٧٣	٩٦	٨٤

طرأ ارتفاع طفيف على العلامة التي حصل عليها المؤشر في القراءة الثامنة مقارنة بالعلامة التي حصل عليها المؤشر في القراءة السابعة (٩٦ مقابل ٧٣). بقيت علامات المؤشر متدنية جدا في القراءات الأربعة ما يدل على ازدياد المطالبة الشعبية بإجراء الإصلاحات السياسية. انظر الشكل رقم ٣٦.

شكل رقم (٣٦): بيان علامات المؤشر السابع والأربعون في القراءات الأربعة الأخيرة

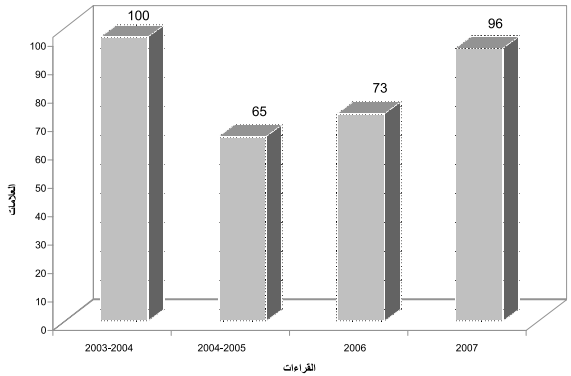

٤٨. تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية

الفترة	٢٠٠٤-٢٠٠٣	٢٠٠٥-٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٢٥٠	٦٣٢	٥٠٥	٥٧٦	٤٩١

ارتفعت في القراءة الثامنة علامات هذا المؤشر الذي يقيس تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء الإصلاحات. انظر الشكل رقم ٣٧.

شكل رقم (٣٧): بيان علامات المؤشر الثامن والأربعون في القراءات الأربعة الأخيرة

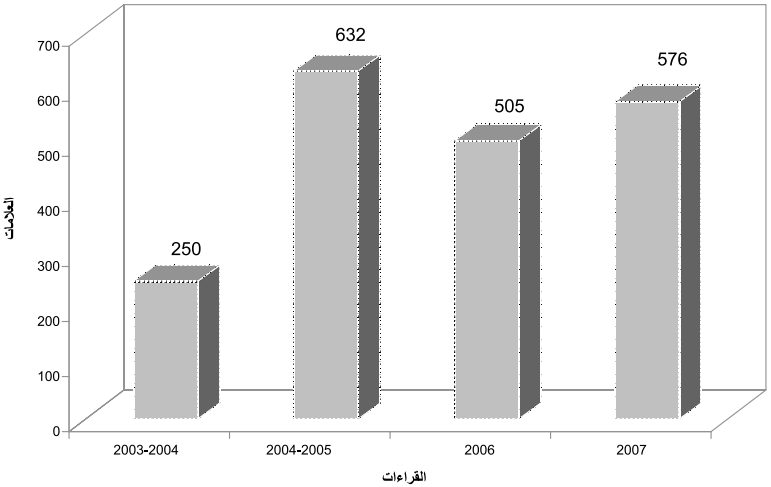

٤٩. أوجه صرف الميزانية ومعدل الإنفاق على الصحة والتعليم وشؤون اجتماعية أخرى مقارنة بالمصروفات الأمنية.

الفترة	٢٠٠٤-٢٠٠٣	٢٠٠٥-٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٢٦٤	١٩٦	٠	٠	١١٥

بقيت علامات هذا المؤشر في القراءة الثامنة صفر كما في القراءة السابعة وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشر. انظر الشكل رقم ٣٨.

شكل رقم (٣٨): بيان علامات المؤشر التاسع والأربعون في القراءات الأربعة الأخيرة

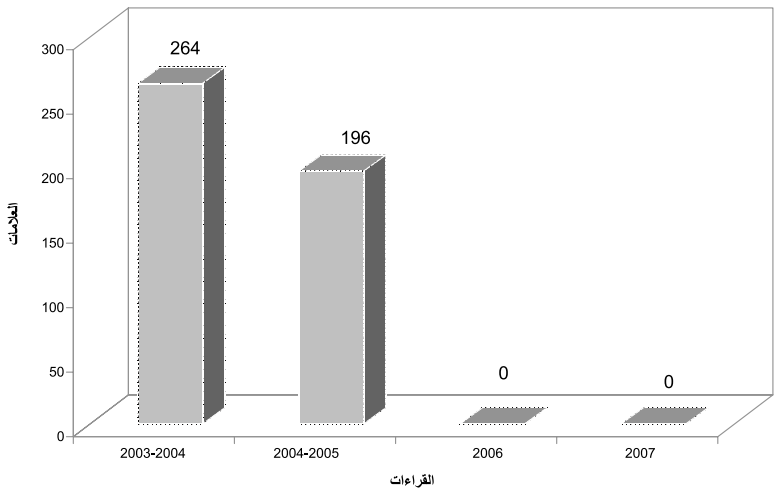

٥٠. سيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي

الفترة	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط
العلامة	٠	٠	٠	٠	٠

حافظ هذا المؤشر على علامة صفر. ما يعني عدم شعور المواطنين بالأمان على المستوى الفردي وعدم اعتقاد المواطنين بتطبيق سيادة القانون على المستوى العام. تم الاعتماد في هذا المؤشر على عينة الضفة الغربية فقط لاعتماد التقرير تقييم حكومة الرئيس الفلسطيني في الضفة الغربية.

الخلاصة والتوصيات

هيمنت ظروف الانقسام السياسي الداخلي الفلسطيني واستمرار المقاطعة الإسرائيلية والدولية لحكومة حماس ولحكومة الوحدة الوطنية التي ترأستها حماس واستمرار الصراع المسلح مع إسرائيل على أجندة التحول الديمقراطي الفلسطيني. أدى الانقسام الداخلي إلى صراع دموي في قطاع غزة بين حركة فتح وحركة حماس بلغ ذروته في "الحسم" العسكري الذي بادرت إليه حركة حماس في حزيران (يونيو) والذي انتهى بسيطرتها الكاملة على قطاع غزة واستيلائها بقوة السلاح على مقرات الرئاسة والحكومة والأجهزة الأمنية. أدى هذا بدوره إلى انقسام النظام السياسي الفلسطيني إلى كيانين منفصلين. وأدت المقاطعة الدولية والإسرائيلية لحماس وحكومتها إلى استمرار العقوبات الاقتصادية على المناطق الفلسطينية الخاضعة لسيطرة حماس وحكومتها. وأدى استمرار الصراع المسلح مع إسرائيل إلى قيام جيش الاحتلال في الضفة الغربية باعتقال معظم أعضاء المجلس التشريعي المنتمين لحماس مما عطل أعماله تماماً.

أسهمت كل هذه التطورات السلبية في التأثير على عملية التحول الديمقراطي في المناطق الفلسطينية مؤدية إلى تراجع كبير في دور ومكانة وأداء المؤسسات السياسية العامة وإلى بروز تهديدات جدية لحرية الصحافة والتعبير وللحريات المدنية والسياسية. فقد المجلس التشريعي دوره في الحياة السياسية، وساهم الارتفاع في حدة التهديدات الداخلية في فرض قيود على الحريات كحرية الصحافة ووسائل الإعلام والمظاهرات العامة وفي بروز خروقات لحقوق الإنسان كالاعتقال بدون محاكمة والتعذيب في المعتقلات. رغم ذلك طرأ تحسن على سيادة القانون وعلى المساواة والعدالة الاجتماعية نظراً لتحسن محدود في أوضاع القضاء ولحصول تطورات إيجابية في مجالات موازنة الأسرة، والاشتراك في برامج الضمان الاجتماعي، وتحسن أوضاع المرأة اجتماعياً.

تشير المراجعة التفصيلية لنتائج المقياس لعام ٢٠٠٧ للعديد من الفجوات القديمة والجديدة التي تتطلب جهداً جماعياً من المجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية ومؤسسة الرئاسة لمعالجتها بهدف تعزيز عملية التحول الديمقراطي. ينبغي أن توضع القضايا والاستخلاصات التالية على رأس أولويات السلطة ومجلسها التشريعي وجهازها القضائي:

١) ينبغي العمل على إنهاء حالة الانقسام الراهنة وإعادة توحيد شطري الوطن. إن استمرار حالة الانقسام يخلق إحساساً بالتهديد لدى طرفي الصراع الداخلي دافعاً إياهما إلى اتخاذ خطوات وبلورة سياسات "دفاعية" تستهدف "إجهاض" ذلك التهديد مؤدياً بالتالي لقمع حرية الرأي والتعبير وتهديد الحريات المدنية والسياسية وتجاهل أو خرق الأسس الدستورية والقانونية القائمة. بعبارة أخرى، يشكل الانقسام الراهن تهديداً حقيقياً لمستقبل عملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

٢) كما في المقياس السابق، يظهر المقياس الراهن أن أكثر نقاط النظام السياسي الفلسطيني ضعفاً هي تلك المتعلقة بوجود مؤسسات عامة قوية وفاعلة. إن وجود هذه المؤسسات الفاعلة هو شرط ضروري لأي عملية تحول ديمقراطي في فلسطين. إن الصراع الداخلي الراهن بين القوى السياسية الرئيسية وبين الرئاسة من جهة والمجلس التشريعي والحكومة من جهة أخرى حول تفسير بنود القانون الأساسي وحول حدود صلاحيات الحكومة والرئاسة يساهم بقوة في تمزيق المؤسسات العامة وإضعاف قدرتها على تقديم الخدمات وخاصة في مجالات فرض النظام والقانون وتوفير الخدمات الإدارية. كما أن استمرار اعتقال أعداد كبيرة من أعضاء المجلس التشريعي تهمش دور هذه المؤسسة تماماً. كذلك فإن لجوء حركة سياسية منتخبة إلى السلاح لفرض موقفها ورؤيتها على رئيس منتخب ومؤسسات وأجهزة رسمية تخضع لإمرته يشكل انقلاباً مسلحاً على العملية الديمقراطية التي أتت بها لسدة الحكم.

٣) إن هناك فجوة كبيرة لا تزال واضحة بين تشريعات ونظم النظام السياسي وممارساته. إن السبب الرئيسي في انخفاض المقياس لهذا العام وللأعوام السابقة يعود أساساً للعلامات المنخفضة جداً التي حصلت عليها مؤشرات"الممارسة" فيما جاءت علامات"الوسائل" عالية جداً. لمعالجة هذا الخلل ينبغي الانتباه في المرحلة القادمة لتفعيل تلك الأدوات القادرة على ردم الفجوة. فمثلاً ينبغي تمكين المجلس التشريعي من أداء دوره الرقابي والتشريعي بشكل أكثر فاعلية، كما ينبغي تفعيل ديوان الرقابة المالية والإدارية ونشر تقاريره السابقة وزيادة ميزانيته. كذلك ينبغي على مؤسسة الرئاسة التوقف عن خرق القانون الأساسي في تعاملها مع مجلس الوزراء أو المجلس التشريعي.

٤) قد تشكل بعض الجوانب في طبيعة المجتمع الفلسطيني التقليدية معيقاً لعملية التحول الديمقراطي. رغم صعوبة التعامل مع هذه المشكلة على المدى القصير، فإن هناك حاجة ماسة للاهتمام بتلك الجوانب الاجتماعية، وخاصة تلك المتعلقة بما يلي:

- العمل على بلورة نظام ضمان اجتماعي فعال وتجنيد الموارد المالية اللازمة له.
- الاهتمام ببرامج محو الأمية.
- إكمال إجراء الانتخابات المحلية.
- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية على إجراء انتخابات دورية لاختيار مسؤوليها الرئيسيين.
- مراقبة تطبيق نظام الخدمة المدنية ومحاربة آفة الواسطة في التعيينات.
- مراقبة وتنظيم الأنظمة والإجراءات الكفيلة بعدم التمييز ضد المرأة في التوظيف والرواتب.

٥) هناك حاجة ماسة لمنع التضارب في الصلاحيات بين المؤسسات العامة وخاصة بين الرئاسة ومجلس الوزراء. إن المطلوب تحديداً هو مراجعة كافة القوانين التي سبقت صدور القانون الأساسي المعدل بهدف ضمان توافقها مع التعديلات التي أدخلت عليه.

٦) يؤدي استمرار إسرائيل في اعتقال عدد كبير من أعضاء المجلس التشريعي والصراع السياسي الراهن بين فتح وحماس إلى شل عمل المجلس التشريعي وتجميد جهوده التشريعية والرقابية. إن هناك حاجة ماسة لإيجاد آلية عمل تسمح للمجلس التشريعي بالعمل حتى في ظل عدم اكتمال النصاب القانوني. يمكن للجان المختلفة الاستمرار في العمل حتى لو لم يكن ممكناً لها إجراء التصويت، كما يمكن لأعضاء المجلس بالتوافق مع الحكومة والرئاسة الاجتماع لأغراض الرقابة والمساءلة حتى لو لم يتمكن من إجراء التصويت على إعطاء أو سحب الثقة أو على مشروعات القوانين.

٧) توقفت خلال عام ٢٠٠٧ جهود الإصلاح الأمني وبالتالي ضاعت إنجازات عام ٢٠٠٥. بل إن الخلافات السياسية الراهنة حول دور "القوة التنفيذية" وجهاز الأمن الوقائي قد أدت إلى اشتعال المواجهات المسلحة الداخلية وإضعاف قدرة السلطة في فرض النظام والقانون واستمرار شكوى المواطنين من فقدان الأمن والسلامة لهم ولعائلاتهم. إن أي إصلاح مؤسسي لقطاع الأمن يجب أن يبدأ بسن قانون أساسي للأمن يحدد مهام وتنظيم وطرق مساءلة الأجهزة الأمنية بحيث يكون متوافقا مع القانون الأساسي المعدل الذي يضمن اختصاص مجلس الوزراء بمسؤولية حفظ النظام العام والأمن الداخلي، كما يضمن مساءلة فعالة للمجلس التشريعي على كافة نشاطات الأجهزة الأمنية من خلال مساءلة وزارة الداخلية ورئاسة الوزراء.

ملحق رقم (١):
طرق احتساب المقياس الديمقراطي

الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
المؤشر الأول	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة ×١٠٠٠ / ١٢٪ (نسبة مجتمع متقدم)
المؤشر الثاني	الرقابة البرلمانية: عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية	تبدأ علامة هذا المؤشر بصفر، وتزيد العلامة ١٠٠ نقطة لكل تحقيق، تزيد العلامة ٢٥٠ نقطة لكل طرح حجب ثقة.
المؤشر الثالث	حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره من القوانين	القيمة لهذا المؤشر توزع كالآتي: ١٠٠٠ لحرية تشكيل الأحزاب. يتم تقديرها بناء على دراسة القانون الأساسي والقوانين الأخرى.
المؤشر الرابع	احترام حقوق الأقليات، حسب القانون الأساسي وغيره من القوانين	يتم تقدير العلامة وفق نص القانون الأساسي.
المؤشر الخامس	التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي حسب معايير متعارف عليها	تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ٥٠٠ نقطة وينقص بما مقداره ١٠٠ نقطة لأية حالة إقالة أو تعيين بطريقة غير نظامية. ويزيد بما مقداره ١٠٠ نقطة لكل حالة تعيين بطريقة نظامية.
المؤشر السادس	إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية	١٠٠٠ نقطة للسماح بوجود محطات خاصة.
المؤشر السابع	عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية	تبدأ علامة هذا المؤشر بصفر وتزيد بما مقداره ١٠ نقاط لكل موقف. والأساس المستخدم هنا هو توقع ظهور موقف واحد على الأقل للمعارضة يوميا.

المؤشر الثامن	تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد	(نسبة الناس الذين يعتقدون أن الصحافة حرة ×١٠٠٠) + (نسبة الذين يعتقدون أنها بين بين × ٥٠٠)+ (نسبة الذين لا يعتقدون بأن الصحافة حرة × صفر). ويتم الحصول على هذه النسبة من استطلاع الرأي العام.
المؤشر التاسع	عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات	تحتسب القيمة كالتالي نسبة الطعون من القرارات الكلية ×١٠٠٠ ٪١٠ وإذا كانت النسبة أكبر من ١٠٪ يعطى هذا المؤشر علامة ١٠٠٠ . إن هذه النسبة تعبير عن وعي الأفراد لحقوقهم وإذا كانت النسبة أكثر من ١٠٪ يعتبر المجتمع متقدما من هذه الناحية.
المؤشر العاشر	عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا، ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة	يقسم هذا المؤشر إلى قسمين القسم الأول يتعلق بعدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا، والقسم الثاني يتعلق بمدى تنفيذ الأحكام الصادرة، ويعطى لكل قسم من المؤشر ٥٠٠ نقطة على النحو التالي، القسم الأول: تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره صفر، وتزيد بما مقداره ٥ نقاط لكل قضية. والقسم الثاني: تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ٥٠٠ نقطة، وينقص بما مقداره ٢٥٠ نقطة عن كل حكم يصدر عن محكمة العدل العليا ولم ينفذ.
المؤشر الحادي عشر	نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل	اعتبرنا أن النسبة المقبولة لأعضاء النقابات العمالية من قوة العمل هي ٢٠٪، وعليه تصبح قيمة هذا المؤشر. العلامة = نسبة المنتسبين للنقابات من قوة العمل ×١٠٠٠ ٪٢٠
المؤشر الثاني عشر	نسبة مشاريع القوانين والأنظمة الجديدة التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع	يتم حساب علامة هذا المؤشر كالتالي: نسبة القوانين التي تنشر من القوانين المطروحة ×١٠٠٠ . إذا لم يتم طرح أي من القوانين يحصل هذا المؤشر على ١٠٠٠ نقطة.
المؤشر الثالث عشر	التسرب من المدارس	العلامة تساوي ١٠٠٠(٥٪ – نسبة التسرب) ٪٥٠ إذا كانت نسبة التسرب ٥٪ أو أكثر فتكون العلامة صفرا.
المؤشر الرابع عشر	نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	تحتسب العلامة كالتالي: نسبة المشتركين بصندوق تقاعد من العاملين ×١٠٠٠ .

المؤشر الخامس عشر	نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث	تحتسب العلامة كالتالي : (١) ٢٥٠ نقطة تحسب لنسبة الأمية . (٢) ٢٥٠ نقطة تحسب لنسبة الذين يحملون شهادة بكالوريوس فما فوق . (٣) ٢٥٠ نقطة للفرق بين نسبة الأمية لكل من الرجال والنساء . (٤) ٢٥٠ نقطة للفرق بين نسبة الذين يحملون شهادة بكالوريوس فما فوق لكل من الرجال والنساء . ١ – تنقص علامة الأمية بما مقداره ٢٥ نقطة لكل ١٪ في نسبة الأمية . وعليه، تصبح العلامة المخصصة لنسبة الأمية صفرا إذا كانت نسبة الأمية ١٠٪ أو أعلى . ٢ – اعتبرنا أن النسبة المعقولة لحملة البكالوريوس فما فوق من الأفراد فوق سن الثامنة عشرة هو ٢٠٪، وعليه، فإن العلامة لهذا المؤشر تعادل : ٢٥٠× نسبة حملة البكالوريوس فما فوق / ٢٠٪ ٣ – العلامة تساوي (نسبة الأمية بين الرجال) ×٢٥٠ / نسبة الأمية بين النساء إذا كانت نسبة الأمية بين الرجال أقل منها بين النساء . أما إذا كانت نسبة الأمية بين الرجال أكبر منها بين النساء تصبح قيمة هذه العلامة كما يلي : العلامة تساوي (نسبة الأمية بين النساء) ×٢٥٠ / نسبة الأمية بين الرجال ٤ – العلامة تساوي (نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء) ×٢٥٠ / نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال إذا كانت نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء أقل من نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال . أما إذا كانت نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء أكثر من نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال تصبح العلامة : العلامة تساوي (نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال) ×٢٥٠ / نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء تجمع العلامات الأربعة للحصول على علامة المؤشر . أما نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث . تحتسب العلامة كالتالي : النسبة ×١٠٠٠ / ٥٠٪ (أي النسبة المثالية)
المؤشر السادس عشر	نسبة البطالة من قوة العمل	اعتبرت النسبة المقبولة للبطالة ٥٪ . وعليه تحتسب علامة هذا المؤشر كالتالي : بحيث تبدأ علامة هذا المؤشر بـ ١٠٠٠ نقطة وتنقص بما مقداره ٥٠ نقطة لكل ١٪ زيادة فوق الـ ٥٪ . إذا كانت نسبة البطالة أكثر من ٢٥٪ تصبح قيمة هذا المؤشر صفرا .

المؤشر السابع عشر	نسبة الأفراد المؤمنين صحيا	تحتسب العلامة كالتالي: العلامة تساوي ١٠٠٠× نسبة الأفراد الذين يتمتعون بتأمين صحي.
المؤشر الثامن عشر	كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة).	العلامة تساوي ١٠٠٠ × ١ (إذا كانت كثافة السكن أكبر من واحد) كثافة السكن اعتبرت كثافة السكان المثالية شخصا لكل غرفة. أما إذا كانت كثافة السكان أقل من واحد للغرفة تصبح العلامة ١٠٠٠.
المؤشر التاسع عشر	إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني.	٥٠٠ علامة في حال إجراء الانتخابات العامة في موعدها القانوني، والعلامة صفر في حال عدم إجراءها. ٥٠٠ علامة في حال إجراء الانتخابات المحلية في موعدها القانوني، والعلامة صفر في حال عدم إجراءها.
المؤشر العشرون	عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام	تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة وتنقص بما مقداره ١٠ نقاط لكل حالة اعتقال دون محاكمة أو لائحة اتهام. وتصبح قيمة هذا المؤشر صفرا عند وبعد ١٠٠ حالة.
المؤشر الواحد والعشرون	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة. وتنقص قيمة هذا المؤشر بما مقداره ٢٠٠ نقطة لكل حالة أي أنه تصبح علامته صفرا بعد خمس حالات.
المؤشر الثاني والعشرون	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين.	المتعارف عليه دوليا هو زيارة واحدة في الأسبوع، وبسبب عدم وجود نظام موحد في السجون الفلسطينية فيؤخذ معدل عدد الزيارات في الشهر، وتحتسب العلامة كالتالي: معدل عدد الزيارات في الشهر × ١٠٠٠ ٤
المؤشر الثالث والعشرون	عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن	تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة إذا كان هناك صفر من المجالات، وتنقص قيمته بما مقداره: ١٠٠ نقطة لوجود مجال واحد، ٣٠٠ نقطة لوجود مجالين، و٦٠٠ نقطة لوجود ثلاثة مجالات، ١٠٠٠ نقطة لوجود أربعة مجالات فأكثر.
المؤشر الرابع والعشرون	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة. وتنقص كلها لكل حالة وفاة ناتجة عن التعذيب خلال فترة المراقبة، وتصبح قيمة هذا المؤشر صفرا. وتنقص العلامة ١٠٠ نقطة لكل حالة تعذيب، ويقسم ما تبقى إلى النصف في حالة تبين أن هناك حجبا متعمدا للمعلومات.

المؤشر الخامس والعشرون	نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة، وعدد حالات الفساد التي تمت مقاضاتها	يتم اعطاء ٥٠٠ علامة لكل بند ويتم احتساب بنود المؤشر كالتالي: أولا: يتم الحصول على علامة المؤشر من استطلاع الرأي العام وتحتسب كالتالي: العلامة= (ج)×٥٠٠ + (ب)× ٢٥٠ + (أ) × صفر. (أ) نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة، (ب) نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في أجهزة السلطة إلى حد ما، (ج) نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد في أجهزة السلطة. ثانيا: البند الثاني العلامة تساوي (عدد الحالات التي تم مقاضاتها × ٥٠٠ / عدد الحالات الكلي ويأخذ هذا البند قيمة ٥٠٠ في حال عدم وجود حالات. ويأخذ هذا المتغير علامة صفر في حال غياب المعلومات في هذا المجال أو عدم توفيرها من سجلات هيئة الرقابة العامة.
المؤشر السادس والعشرون	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات	علامة هذا المؤشر تساوي نسبة جوازات السفر الممنوحة إلى عدد الطلبات الكلية × ١٠٠٠
المؤشر السابع والعشرون	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف	يتم الحصول على النسب التالية من استطلاع الرأي العام (أ) نسبة الذين يعتقدون بأنه بالإمكان انتقاد السلطة دون خوف، (ب) نسبة الذين يعتقدون بأنه ليس بالإمكان انتقاد السلطة دون خوف، (ج) نسبة الذين لا رأي لهم. وتحتسب علامة المؤشر كما يلي: العلامة= (١٠٠٠× أ) + (٥٠٠× ج)
المؤشر الثامن والعشرون	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	يحصل هذا المؤشر على ١٠٠٠ نقطة إذا تم ترخيص جميع الأحزاب التي تقدمت بطلبات. وإذا كان غير ذلك يتم حساب علامة هذا المؤشر كما يلي: عدد الأحزاب التي تم ترخيصها خلال فترة المراقبة × ١٠٠٠ / مجموع عدد الأحزاب المتقدمة بطلبات ترخيص وغير مرخصة كما أن هذا المؤشر تراكمي، أي إن الطلبات المقدمة تحتسب في كل فترة مراقبة بغض النظر عن أقدميتها ما لم ترد أو يحسم أمرها بطريقة قانونية.
المؤشر التاسع والعشرون	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات	(نسبة الصحف المعارضة من المجموع الكلي للصحف) ×٧٠٠ / ٥٠٪ وبالنسبة إلى المجلات فإنها تأخذ قيمة ٣٠٠ في المعادلة السابقة وتجمع إليها، وذلك بعد تقسيم المؤشر إلى قسمين حيث أعطيت علامة ٧٠٠ للصحف و ٣٠٠ للمجلات، وذلك على افتراض أن نسبة الجمهور المؤيد للمعارضة يعادل نحو ٣٠٪ من المجموع العام وعلى افتراض أن توزيع صحف المعارضة أدنى بكثير من توزيع الصحف غير المعارضة.

المؤشر الثلاثون	السماح بإدخال مطبوعات من الخارج	تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة وتنقص هذه العلامة بما مقداره ٥٠ نقطة لكل مطبوعة تمنع من الدخول لمناطق السلطة لأسباب سياسية أو أيديولوجية .
المؤشر الواحد والثلاثون	تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة	تحسب علامة هذا المؤشر كالتالي : يحصل هذا المؤشر على ١٠٠٠ نقطة في حال عدم تعرض أي من مؤسسات حقوق الإنسان إلى مضايقات . تنقص العلامة بما مقداره ٢٠ نقطة عند تعرض كل ١٪ من المؤسسات لمضايقات . وتصبح العلامة صفرا إذا ما تعرضت ٥٠٪ أو أكثر من المؤسسات إلى مضايقات .
المؤشر الثاني والثلاثون	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو يتم قمعها بالقوة من قبل السلطة	تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة . تنقص العلامة بما مقداره ٢٠٠ نقطة لكل فعالية تمنع أو يتم قمعها .
المؤشر الثالث والثلاثون	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية .	تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة وتنقص ٢٠٠ لكل كتاب أو مجلة تمنع من الصدور في مناطق السلطة
المؤشر الرابع والثلاثون	القدرة التشريعية للبرلمان : عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية	نسبة القوانين التي أقرها أو أعترض عليها رئيس السلطة ×١٠٠٠ .
المؤشر الخامس والثلاثون	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد	يتم الحصول على النسب التالية من استطلاع للرأي العام : (أ) جيد جدا ، (ب) جيد ، (ج) لا سيء ولا جيد ، (د) سيء ، (هـ) سيء جدا . ويتم احتساب العلامة كالتالي : العلامة= (١٠٠٠× أ) + (٧٥٠× ب) + (٥٠٠× ج) + (٢٥٠ × د) + (صفر × هـ)
المؤشر السادس والثلاثون	استخدام الواسطة في التوظيف	تحتسب قيمة هذا المؤشر كالتالي : نسبة الذين لا يعتقدون بأن التوظيف يتم عن طريق الواسطة ×١٠٠٠ . ويتم الحصول على نسبة الذين يعتقدون بأن التوظيف يتم عن طريق الواسطة بموجب استطلاع للرأي .

المؤشر السابع والثلاثون	تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء	العلامة تساوي ١٠٠٠ × ن إذا كانت ن أقل من ر ر العلامة تساوي ١٠٠٠ × ر إذا كانت ن أكبر من ر ن ن تساوي نسبة البطالة بين النساء . ر تساوي نسبة البطالة بين الرجال .
المؤشر الثامن والثلاثون	نسبة مشاركة النساء في قوة العمل	اعتبرت النسبة المقبولة لمشاركة النساء في قوة العمل ٣٠٪، وعليه يتم حساب علامة هذا المتغير كالآتي : العلامة تساوي نسبة النساء في قوة العمل ×١٠٠٠ ٪٣٠
المؤشر التاسع والثلاثون	نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية	العلامة تساوي ٥٠٠×(النسبة الحالية للنساء في موقع مدير فما فوق في الوزارات) ٪٥٠ + (٥٠٠×النسبة الحالية للنساء في موقع مدير فما فوق في المنظمات الأهلية) ٪٥٠
المؤشر الأربعون	تناسب أجور النساء والرجال	معدل أجور النساء ×١٠٠٠ معدل أجور الرجال
المؤشر الواحد والأربعون	نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية	نسبة الأحزاب التي تعقد مؤتمرا عاما وتنتخب هيئاتها ×٥٠٠ نسبة المنظمات غير الحكومية التي تعقد مؤتمرا عاما وتنتخب هيئاتها ×٥٠٠
المؤشر الثاني والأربعون	تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة	يتم الحصول على النسب التالية من استطلاع للرأي العام : (أ) جيد جدا، (ب) جيد، (ج) لا سيء ولا جيد، (د) سيء ، (هـ) سيء جدا . ويتم احتساب العلامة لكل مؤسسة كالتالي : العلامة تساوي (١٠٠٠× أ) + (٧٥٠× ب) + (٥٠٠× ج) + (٢٥٠ × د) + (صفر × هـ) وهذا المؤشر يتعلق بعمل خمسة مؤسسات، ويتم احتساب العلامة للمؤشر بايجاد متوسط العلامات الخمسة
المؤشر الثالث والأربعون	نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية	يحصل هذا المؤشر على العلامة ١٠٠٠ في حال كانت نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية ٥٠٪، وينخفض المؤشر ٢٠ علامة لكل ١٪ تنقص من نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات . ويكون محكوما بالمعادلة التالية : $\frac{[1-(1-ن)]1}{0.5}$ ن تساوي نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية .

المؤشر الرابع والأربعون	وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المسائلة	في حال وجود قانون يتم احتساب ٥٠٠ نقطة، وفي حالة عدم وجود يتم احتساب العلامة صفر. ويتم احتساب العلامة ٢٥٠ في حالة وجود مساءلة لرئيس الحكومة، كما يتم احتساب العلامة ٢٥٠ في حال وجود مساءلة لرئيس السلطة
المؤشر الخامس والأربعون	خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية	كل خرق من الرئيس أو الحكومة للدستور أو القانون الأساسي ينقص المؤشر ٢٥٠ علامة.
المؤشر السادس والأربعون	موارد الميزانية الحكومية ومدى اعتمادها على مصادر خارجية	سيتم احتساب هذا المؤشر بإعطائه قيمة ١٠٠٠ نقطة وتكون قيمته صفر إذا كانت النسبة ٥٠٪ فأكثر. وينخفض ٢٠٠ نقطة لكل ١٠٪ تقل عن ٥٠٪
المؤشر السابع والأربعون	مطالبة الناس للسلطة لإجراء الإصلاحات السياسية	١٠٠٠ × (١- نسبة الذين يؤيدون إجراء الإصلاح) بحيث يخسر المؤشر ١٠٠ نقطة لكل ١٠٪ من عدد المطالبين
المؤشر الثامن والأربعون	تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء الإصلاحات السياسية	يتم حساب قيمة هذا المؤشر كما يلي : ١٠٠٠ × القيمة المستقاة من السؤال المتعلق بتقييم قدرة الحكومة على إجراء الإصلاحات . ويخسر المؤشر ١٠٠ نقطة لكل ١٠٪ يعتقدون أن الحكومة لم تنجح في تطبيق برنامج الإصلاح
المؤشر التاسع والأربعون	أوجه صرف الميزانية ومعدل الانفاق على الخدمات الاجتماعية مقارنة بالمصروفات الأمنية	مصروفات الأمن / الميزانية × ١٠٠٪ : مصروفات الخدمات الإجتماعية/ الميزانية ×١٠٠٪ وتكون النسبة المقبولة هي ١ : ٩ حسب المعدل التقريبي العالمي. تكون قيمة المؤشر ١٠٠٠ إذا كانت النسبة ١ : ٩ وتكون صفرا إذا أصبحت ٩ : ٩ أو تجاوزت هذه النسبة وبهذا تخسر ١٢ نقطة لكل ١ : ٠ إضافية في التناسب
المؤشر الخمسون	سيادة القانون والشعور بالأمن الشخصي	يبدأ هذا المؤشر ب ١٠٠٠ نقطة وينخفض ٢٠٠ نقطة لكل ١٠٪ من المواطنين لا يشعرون بالأمن الشخصي. سيأخذ قيمة صفر في حالة أن ٥٠٪ من المواطنين فما فوق لا يشعرون بالأمن الشخصي

ملحق رقم (٢):

نتائج مؤشرات مقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٧

المؤشر الأول: نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة
النتيجة: بلغت نسبة إنفاق الأسرة على التعليم والصحة من مجموع الإنفاق الكلي للأسرة ٨٪.
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧. مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، ٢٠٠٦. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1362.pdf
العلامة: ٦٦٧.

المؤشر الثاني: الرقابة البرلمانية: عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية
النتيجة: لم يستطع المجلس التشريعي الحالي القيام بتحقيقات وطرح حجب الثقة نتيجة لاستمرار الخلاف بين الكتلتين البرلمانيتين ألأكبر (فتح وحماس). تشكلت لجنة من قبل المجلس التشريعي لتقصي الحقائق بخصوص كارثة أحواض الصرف الصحي في قرية أم النصر في شمال قطاع غزة بتاريخ ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٧.
المصدر: دائرة مساعد الأمين العام لشؤون الجلسات واللجان في المجلس التشريعي.
العلامة: ١٠٠.

المؤشر الثالث: حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره من القوانين
النتيجة: تنص المادة (٢٦) من القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية على ما يلي: "للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفرادا وجماعات ولهم على وجه الخصوص الحقوق الآتية: أ- تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون..".
المصدر: القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية.
العلامة: ١٠٠٠.

المؤشر الرابع: احترام حقوق الأقليات حسب القانون الأساسي وغيره من القوانين
النتيجة: النص واضح ضد التمييز، تنص المادة (٩) من القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية على ما يلي : "الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة".
المصدر: القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية .
العلامة: ١٠٠٠ .

المؤشر الخامس: التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي حسب معايير متعارف عليها
النتيجة: جرى في عام ٢٠٠٧ الإعلان في الصحف لمسابقة قضائية، وتم إجراء المسابقة، ولكن حتى نهاية العام لم يتم تعيين قضاة جدد على أساس المسابقة التي جرت أو خلافه .
المصدر: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن . مخابرة هاتفية بتاريخ ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٧ .
العلامة: ١٠٠٠ .

المؤشر السادس: إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية
النتيجة: تؤكد المادة (٢٧) من القانون الأساسي المعدّل على حرية الإعلام "١- تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام حق للجميع يكفله هذا القانون الأساسي وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون . ٢- حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبث، وحرية العاملين فيها، مكفولة وفقاً لهذا القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة . ٣- تحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاءها أو فرض قيود عليها إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي" .
في المقابل، أصدر مجلس الوزراء قرارا بتاريخ ٤/ ٩/ ٢٠٠٦ (معدل للمادة ١٧ من نظام تراخيص المحطات الإذاعية والفضائية واللاسلكية لسنة ٢٠٠٤) يقيد فيه منح التراخيص للمحطات الإذاعية والتلفزيونية، وعلى ضوء ذلك يحصل على ٥٠٠ علامة .
المصادر:(١) القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣ : الوقائع الفلسطينية، العدد الممتاز ٢، (١٩/ ٣/ ٢٠٠٣)، ص ١٧ .
(٢) الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، التقرير السنوي الثاني عشر، وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام ٢٠٠٦، ص ١٢٠ .
العلامة: ٥٠٠ .

المؤشر السابع: عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية
النتيجة: منذ بدء الانتفاضة في ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠ وقوى المعارضة تنشر مواقفها في الصحف المحلية بشكل شبه يومي.
المصدر: تقدير فريق العمل.
العلامة: ١٠٠٠.

المؤشر الثامن: تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد
النتيجة: وفق استطلاع رأي خاص بالمقياس أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية- رام الله في أيلول[١] ٢٠٠٧، قال ٥,٢٣٪ أن هناك حرية صحافة في البلاد، وقال ٥,٢٥٪ بوجود حرية صحافة إلى حد ما في البلاد، في حين ٥,٤٧٪ من المستطلعين قالوا إنه لا وجود لحرية صحافة، ولم يبد ٥,٣٪ رأياً حول الموضوع.
المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.
العلامة: ٣٦٢.

المؤشر التاسع: عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات
النتيجة: عدد القرارات: ١٧٥٣
عدد الطعون: ٢١
المصدر: تم اختيار ١٢ بلدية (المدن) في الضفة الغربية وقطاع غزة عشوائيا، استجاب ٨ منها هي البلديات الموجودة في الضفة الغربية ولم تجب أي من بلديات قطاع غزة التي تمت مخاطبتها.
كانون أول ٢٠٠٧
العلامة: ١١٩.

المؤشر العاشر: عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا، ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة
النتيجة: بلغت القضايا المرفوعة أمام محكمة العدل العليا حتى ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٧ في الضفة الغربية ١٠٠ قضية، من ناحية ثانية سجلت ٢٠ شكوى بعدم تنفيذ أحكام صادرة عن المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الفترة ١/ ١/ ٢٠٠٧ - ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٧، كان من بينها ٣ أحكام صادرة عن محكمة العدل العليا.

[١] نتائج استطلاع خاص أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ما بين ٦-٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٧. بلغ حجم العينة (١٢٧٠) شخصا ممن تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ عاما فما فوق، منها (٨٣٠) في الضفة الغربية، و (٤٤٠) في قطاع غزة وذلك في ١٢٧ موقعاً سكنياً تم اختيارها عشوائياً. تصل نسبة الخطأ إلى ٣٪.

المصدر: ١) حصل الباحث على المعلومات خلال زيارة قام بها لمجلس القضاء الأعلى .
٢) الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن مخابرة هاتفية بتاريخ ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٧ .
العلامة: ٥٠٠ .

المؤشر الحادي عشر: نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل
النتيجة: بلغت نسبة العاملين المنتسبين إلى نقابات عمالية ٤ ,٣١٪ من مجمل العاملين وفقا لإحصائيات عام ٢٠٠٥ وهي آخر بيانات متوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء .
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات عام[٢] ,٢٠٠٥
العلامة: ١٠٠٠ .

المؤشر الثاني عشر: نسبة مشاريع القوانين والأنظمة الجديدة التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع
النتيجة: تم تعليق العمل بالمؤشر هذا العام، وذلك بسبب غياب أية مشاريع لدى المجلس التشريعي
المصدر:
العلامة: لا ينطبق

المؤشر الثالث عشر: التسرب من المدارس
النتيجة: بلغت نسبة التسرب من المدارس ٨ , ٠٪
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ .
العلامة: ٨٤٠ .

المؤشر الرابع عشر: نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة
النتيجة: لعدم توفر المعلومات من قبل الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة الشؤون الاجتماعية تم الاستعانة بالاستطلاع من خلال الاستفسار من الجمهور عن الضمان الاجتماعي . أظهرت نتائج استطلاع رأي خاص بالمقياس أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية- رام الله في أيلول ٢٠٠٧ ، أن نسبة المشاركة في برامج الضمانات الاجتماعية تبلغ ٧ ,٤٨٪ .
المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية .
العلامة: ٤٨٧ .

[٢] آخر معلومات متوفرة هي لعام ٢٠٠٥ .

المؤشر الخامس عشر: نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث

النتيجة: بلغت نسبة الأمية ٥,٦٪ منها ٩,٢٪ بين الذكور و٢,١٠٪ بين الإناث. بلغت نسبة الخريجين من الجامعات ٨,٧٪ منها ٦,٩٪ بين الذكور و١,٦٪ بين الإناث.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧. مسح القوى العاملة للعام ٢٠٠٦.

العلامة: ٤٣٠.

المؤشر السادس عشر: نسبة البطالة من قوة العمل

النتيجة: بلغت نسبة البطالة في قوة العمل ٢,١٩٪ لعام ٢٠٠٧

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة – الربع الثاني ٢٠٠٧.

العلامة: ٢٩٠.

المؤشر السابع عشر: نسبة الأفراد المؤمنين صحيا

النتيجة: بلغت نسبة الأفراد (١٨ سنة فما فوق) المؤمنين صحيا ٢,٧٦٪

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧. مسح القوى العاملة للعام ٢٠٠٦.

العلامة: ٧٦٢.

المؤشر الثامن عشر: كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)

النتيجة: بلغت كثافة السكن ١,٨ شخص للغرفة الواحدة في العام ٢٠٠٦.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٦.
.http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3665&lang=en

العلامة: ٥٥٦.

المؤشر التاسع عشر: إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني

النتيجة: جرت الانتخابات التشريعية في ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦، كما جرت الانتخابات الرئاسية في شهر كانون ثاني / يناير ٢٠٠٥. كذلك جرت الانتخابات المحلية في ٢٦٤ هيئة محلية على أربع مراحل من شهر ١٢/ ٢٠٠٤ إلى شهر ١٢/ ٢٠٠٥.

المصدر: لجنة الانتخابات المركزية.

العلامة: ١٠٠٠.

المؤشر العشرون: عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام

النتيجة: في أعقاب أحداث قطاع غزة وسيطرة حركة حماس عليها حدثت اعتقالات خارج نطاق القانون، ويقدر عدد المعتقلين ٣٥٠ معتقلا لدى أجهزة الأمن في الضفة الغربية تزيد فترة اعتقال أغلبهم عن ستة أشهر دون محاكمة.

المصدر: ١) حصل الباحث على المعلومات خلال زيارة قام بها للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ٢/ ٤/ ٢٠٠٨.

العلامة: صفر.

المؤشر الواحد والعشرون: عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة

النتيجة: تم إلغاء محكمة أمن الدولة وإحالة جميع القضايا المعروضة عليها إلى المحاكم النظامية المختصة. أصدر الرئيس محمود عباس بتاريخ ٢٢/ ٦/ ٢٠٠٥ قرارا بإعادة محاكمة كل المدانين بجرائم عقوبتها الإعدام، من قبل محكمة أمن الدولة، أمام محاكم نظامية. لكن تم تفعيل المحاكم العسكرية للنظر في قضايا بموجب المرسوم الرئاسي بشأن اختصاص القضاء العسكري والذي تم إلغاؤه بعد أيام من صدوره. لم تتم محاكمة أي شخص مدني أمام المحاكم العسكرية.

المصادر: (١) قرار وزير العدل الصادر في ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٣.

(٢) تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ٢٠٠٤.

(٣) تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ٢٠٠٥.

(٤) المرسوم رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٧ بشأن اختصاص القضاء العسكري في حالة الطوارئ، الوقائع الفلسطينية، عدد ٧٣. http://muqtafi.birzeit.edu/pg

(٥) نشرة عين على العدالة العدد السابع، كانون أول ٢٠٠٧، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة".

العلامة: ١٠٠٠.

المؤشر الثاني والعشرون: عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين

النتيجة: عدد الزيارات المسموح بها ومواعيدها ليس موحدا أو محددا مركزيا، إذ يختلف من سجن إلى آخر. لكن يتم توفير زيارات دورية للأهالي وبمواعيد محددة.

المصدر: تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ٢٠٠٥.

العلامة: ١٠٠٠.

المؤشر الثالث والعشرون: عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن

النتيجة: أظهر البحث أن على المواطن الرجوع إلى أجهزة الأمن في العديد من المجالات المهنية منها: التوظيف في القطاع العام، استصدار رخصة مكتب خدمات جامعية، ورخصة فتح مؤسسة تعليمية خاصة، رخص المؤسسات الفندقية، ورخصة مكتب سياحة وسفر، رخص متاجر التحف الشرقية، ورخصة مكتب نقل سياحي، ورخص محطات البث الإذاعي والتلفزيوني، ورخصة إصدار جريدة، ورخصة مركز أبحاث، ورخص مؤقتة لمزاولة المهن، والتصديق على الشهادات لمؤسسة أو مركز تدريب مهني خاص، ورخصة مكتب تكسي، ورخصة شركة تأجير سيارات، ورخصة تأجير رقم عمومي، ورخصة معهد تعليم سواقة، ورخصة متاجرة بقطع الغيار للمركبات، ورخصة معرض سيارات، ورخصة فتح ملف استيراد سيارات.

المصدر: ١) الدليل الفلسطيني للتراخيص والتصاريح والأذونات، أمان، ٢٠٠٥.

٢) تمت مراجعة الأجهزة الأمنية بخصوص شهادة حسن السلوك في شهر ١٢/ ٢٠٠٧.

العلامة: صفر.

المؤشر الرابع والعشرون: عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات

النتيجة: توفي أحد المعتقلين في مدينة رفح لدى القوة التنفيذية في ٢٤/ ١/ ٢٠٠٧ في ظروف غامضة، وأكدت التقارير الصادرة عن المؤسسات الحقوقية وفاة المعتقل نتيجة التعذيب. تسلمت الهيئة ٤٠٠ شكوى ادعاء بتعذيب وسوء معاملة أثناء الاعتقال.

المصدر: الفصلية، عدد ٢٠، نيسان ٢٠٠٧، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، أيضاً المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

حصل الباحث على المعلومات خلال زيارة قام بها للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان ٢/ ٤/ ٢٠٠٨

العلامة: صفر.

المؤشر الخامس والعشرون: نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة، وعدد حالات الفساد التي تمت مقاضاتها

النتيجة: وفق استطلاع رأي خاص بالمقياس أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية- رام الله في أيلول ٢٠٠٧، فإن ٨٠٪ يعتقدون بوجود فساد في السلطة، بينما ١٢٪ لا يعتقدون بوجود فساد، وكانت نسبة المترددين (غير متأكد) ٨٪.

أما بالنسبة لعدد حالات الفساد التي تمت مقاضاتها . أحالت النيابة العامة أربعة حالات إلى القضاء لكن لم تتم محاكمة أيا منهم .
المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية .
العلامة: ٨٠ .

المؤشر السادس والعشرون: عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات
النتيجة: لم يبلغ عن أي حالة رفض فيها منح جواز سفر فلسطيني باستثناء الحالات غير المستوفية الشروط .
المصدر: وزارة الداخلية – الإدارة العامة للجوازات، رام الله .
العلامة : ١٠٠٠ .

المؤشر السابع والعشرون: الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف[٣]
النتيجة: وفق استطلاع رأي خاص بالمقياس أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية– رام الله في أيلول ٢٠٠٧ ، بلغت نسبة الذين قدروا أن باستطاعة الناس انتقاد السلطة الفلسطينية دون خوف ٤ , ٣٢٪ ، والذين قدروا أن الناس يستطيعون انتقاد السلطة إلى حد ما ٢٣٪ ، والذين قدروا أن الناس لا تستطيع انتقاد السلطة دون خوف ٤٣٪ ، والذين لا رأي لهم ١٪ .
المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية .
العلامة: ٤٤٤ .

المؤشر الثامن والعشرون: عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات
النتيجة: خلال الفترة الماضية قدم طلبين لوزارة الداخلية لترخيص أحزاب جديدة، لكن وزارة الداخلية رفضت استقبال الطلبات نظرا لعدم وجود قانون للأحزاب، ولم تصدر أية رخصة بسبب غياب قانون للأحزاب .
المصدر: نص مكالمة هاتفية مع مدير عام دائرة المنظمات الأهلية في وزارة الداخلية .
العلامة: صفر .

[٣] تم الاعتماد في هذا المؤشر على عينة الضفة الغربية فقط . كما تم احتساب نسبة الذين قدروا بأن باستطاعة الناس انتقاد السلطة إلى حد ما والذين لا رأي لهم ضمن فئة واحدة .

المؤشر التاسع والعشرون: عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات

النتيجة: هناك عشرات الصحف والمجلات التي تحمل تراخيص في مناطق الضفة والقطاع بعضها صدر وتوقف عن الصدور وما زال يحمل تصريح الصدور من وزارة الإعلام وبعض هذه الصحف والمجلات توزع على نطاق محدود. توزع في فلسطين (على مستوى الوطن) خمس صحف يومية وأسبوعية وخمس مجلات أسبوعية وشهرية وفصلية بشكل منتظم، منها صحيفتان للمعارضة هما الرسالة وفلسطين.

المصدر: مقابلات مع عينة من مكتبات بيع الكتب.

العلامة: ٥٦٠.

المؤشر الثلاثون: السماح بإدخال مطبوعات من الخارج

النتيجة: لا توجد أية قيود على إدخال أي مطبوعة ترد من الخارج باستثناء المطبوعات التي تتنافى مع الحياء العام، فالسلطة الفلسطينية لا تمانع بإدخال المطبوعات. ولكن بعض العقبات تضعها سلطات الاحتلال.

المصدر: وزارة الإعلام- المطبوعات، المكتبات.

العلامة: ١٠٠٠.

المؤشر الواحد والثلاثون: تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة

النتيجة: لم تقدم أي شكوى من مؤسسات حقوق الإنسان للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن تفيد بتعرضها لضغوط أو مضايقات من السلطة الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٧.

المصدر: حصل الباحث على المعلومات خلال زيارة قام بها للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان ٢/ ٤/ ٢٠٠٨.

العلامة: ١٠٠٠.

المؤشر الثاني والثلاثون: عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو يتم قمعها بالقوة من قبل السلطة

النتيجة: سجلت عدة حالات لقمع مظاهرات النحو التالي:

١. بتاريخ ١٧/ ٤/ ٢٠٠٧ تم الاعتداء على الصحفيين من قبل حراس المجلس التشريعي بغزة.

٢. بتاريخ ١٨/ ٧/ ٢٠٠٧ تم تفريق اعتصام بالقوة قامت به نساء مؤيدات لحركة حماس في نابلس، وذلك للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين لدى السلطة الفلسطينية.

٣ . بتاريخ ٩/ ٩/ ٢٠٠٧ قوات الأمن الفلسطينية تستخدم القوة لفض مهرجان طلابي في الخليل .
٤ . بتاريخ ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٧ قوات الأمن الفلسطينية تستخدم القوة في را م الله لتفريق مسيرة نظمها أهالي المعتقلين لدى السلطة الفلسطينية .
٥ . بتاريخ ٢٢/ ١٠ / ٢٠٠٧ قوات الأمن الفلسطينية تستخدم القوة لتفريق مسيرة لحماس .
٦ . بتاريخ ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٧ منعت السلطة الفلسطينية عقد مؤتمر صحفي لحركة حماس .
٧ . بتاريخ ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٧ رفضت السلطة منح تراخيص لأية مظاهرات أو مسيرات مؤيدة أو معارضة لمؤتمر أنابولس للسلام، فقد رفضت منح حركة فتح ترخيص لتنظيم مسيرة مؤيدة للمؤتمر .

المصدر: الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة الجديدة) .
العلامة: صفر .

المؤشر الثالث والثلاثون: عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية

النتيجة: سجلت خلال العام ٢٠٠٧ حالات منع توزيع صحيفتي الرسالة وفلسطين في مناطق الضفة الغربية خاصة بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧ .
المصدر: وزارة الإعلام- دائرة المطبوعات .
العلامة: ٦٠٠ .

المؤشر الرابع والثلاثون: القدرة التشريعية للبرلمان: عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية

النتيجة: لم يصدر الرئيس قانون معدل لقانون تأجيل تقديم مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٦ .
المصدر: المجلس التشريعي الفلسطيني – دائرة حفظ السجلات .
العلامة: صفر .

المؤشر الخامس والثلاثون: تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد

النتيجة: وفق استطلاع رأي خاص بالمقياس أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية- رام الله في أيلول ٢٠٠٧ ، فإن الناس يقيمون الوضع الديمقراطي في البلاد كما يلي : فقد منح ٥ , ٦٪ علامة جيد جدا، و٢ , ٣١٪ علامة جيد، وقيم ٢٥٪ بأنها ليست جيدة وليست سيئة، في حين أعطى ٦ , ٢٢٪ علامة سيء، و٤ , ١١٪ علامة سيء جدا ، و٣ , ٣٪ لا أعرف

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
العلامة: ٤٨٠ .

المؤشر السادس والثلاثون: استخدام الواسطة في التوظيف
النتيجة: أشارت نتائج استطلاع رأي خاص بالمقياس أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية- رام الله في أيلول ٢٠٠٧ ، إلى أن نسبة ٦٦٪ من المستطلعين ترى (من خلال تجربته وتجارب يعرف عنها) "أن الوظائف تتم بالواسطة بشكل كبير" ، ورأى ٢٠٪ أنها "تتم بالواسطة أحيانا" ، ورأى ١ ,٦٪ أنها "تتم دون واسطة" ، و٥ ,٦٪ قال انه لا يوجد "لديه تجربة يعرف عنها" ، ٣ ,١٪ لا أعرف .
المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
العلامة: ٦١ .

المؤشر السابع والثلاثون: تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء
النتيجة: بلغت نسبة البطالة بين الذكور في الأراضي الفلسطينية (١٥ سنة فما فوق) ٨ ,١٩٪ ، وبين الإناث ١٨٪ للعام ٢٠٠٦ .
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، مسح القوى العاملة - الربع الثاني ٢٠٠٧ .
العلامة: ٩٠٩ .

المؤشر الثامن والثلاثون: نسبة مشاركة النساء في قوة العمل
النتيجة: بلغت نسبة النساء من قوة العمل ٦ ,١٦٪ لعام ٢٠٠٦ .
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، مسح القوى العاملة - الربع الثاني ٢٠٠٧ .
العلامة: ٥٥٣ .

المؤشر التاسع والثلاثون: نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية
النتيجة: أ- الوزارات : نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في المؤسسات الحكومية ٥ ,١٣٪ لعام ٢٠٠٦ .
ب- الجمعيات والمنظمات الأهلية : نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في المنظمات الأهلية ٢٢٪ .

المصادر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس"، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، شباط ٢٠٠٨، ص ٦٦.
نتائج مسح بالعينة على الأهلية أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في كانون ثاني / يناير ٢٠٠٨.
العلامة: ٣٥٥.

المؤشر الأربعون: تناسب أجور النساء والرجال
النتيجة: بلغ معدل الأجر اليومي للنساء في الأراضي الفلسطينية ٦٧,٢ شيكلا، في المقابل بلغ معدل الأجر اليومي للرجال ٧٣,١ شيكلا خلال العام ٢٠٠٦.
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة – الربع الثاني ٢٠٠٧.
العلامة: ٩١٩.

المؤشر الواحد والأربعون: نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية
النتيجة: أ- الأحزاب: تجاوزت كافة الأحزاب المدد المنصوص عليها في الأنظمة الداخلية لها لعقد مؤتمراتها العامة وانتخاب هيئاتها القيادية، ولم تعقد أي من القوى والأحزاب مؤتمراتها سوى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي عقدت مؤتمرها العام في أيلول ٢٠٠٧.
ب- بلغت نسبة المنظمات الأهلية التي تعقد مؤتمراتها العامة وتنتخب قياداتها نحو ٨٩٪.
المصدر: مسح بالعينة أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية خلال كانون ثاني عام ٢٠٠٨.
العلامة: ٤٨٠.

المؤشر الثاني والأربعون: تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة
النتيجة: أظهرت نتائج استطلاع رأي خاص بالمقياس أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية- رام الله في أيلول ٢٠٠٧، حول تقييم أداء خمسة مؤسسات عامة، أن الأغلبية ترفض اعطاء تقييم إيجابي لأداء هذه المؤسسات. (١) المجلس التشريعي الفلسطيني، فقد منح ٣٪ علامة جيد جدا، و٣٠٪ علامة جيد، وقيم ٢٤٪ بأنها ليست جيدة وليست سيئة، في حين أعطى ٢٧٪ علامة سيء، و١٠٪ علامة سيء جدا، و٦٪ لا أعرف. (٢) الحكومة الفلسطينية، فقد منح ٤٪ علامة جيد جدا، و٣٦٪ علامة جيد، وقيم ٢١٪ بأنها ليست جيدة وليست سيئة، في حين أعطى ٢٧٪ علامة سيء، و٧٪ علامة سيء جدا، و٥٪ لا أعرف.

(٣) السلطة القضائية، فقد منح ٣٪ علامة جيد جدا، و٣١٪ علامة جيد، وقيم ٢٠٪ بأنها ليست جيدة وليست سيئة، في حين أعطى ٢٩٪ علامة سيء، و٨٪ علامة سيء جدا، و٩٪ لا أعرف. (٤) أداء الشرطة والأجهزة الأمنية، فقد منح ٥٪ علامة جيد جدا، و٣٣٪ علامة جيد، وقيم ١٩٪ بأنها ليست جيدة وليست سيئة، في حين أعطى ٢٩٪ علامة سيء، و٩٪ علامة سيء جدا، و٤٪ لا أعرف. (٥) مؤسسة الرئاسة الفلسطينية فقد منح ٤٪ علامة جيد جدا، و٣٣٪ علامة جيد، وقيم ١٩٪ بأنها ليست جيدة وليست سيئة، في حين أعطى ٢٦٪ علامة سيء، و٨٪ علامة سيء جدا، و١٠٪ لا أعرف.

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

العلامة: ٤٥٨.

المؤشر الثالث والأربعون: نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية

النتيجة: بلغت نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية الأخير (عام ٢٠٠٦) ٤٦٪.

المصدر: نتائج الانتخابات التشريعية، لجنة الانتخابات المركزية.

العلامة: ٩٢٠.

المؤشر الرابع والأربعون: وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة

النتيجة: تم تعديل القانون الأساسي الفلسطيني ونشره في عام ٢٠٠٣، ويضمن هذا القانون مساءلة رئيس الحكومة من قبل المجلس التشريعي. لكن يفتقر هذا القانون لإي نوع من المساءلة أو المحاسبة لرئيس السلطة من قبل المجلس التشريعي.

المصدر: القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية المعدل.

العلامة: ٧٥٠.

المؤشر الخامس والأربعون: خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية

النتيجة: شهد عام ٢٠٠٧ العديد من الخروقات من قبل السلطة التنفيذية للقانون الأساسي ومن هذه الخروقات:

١. عدم تقديم مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠٠٧، وعدم تقديم الحساب الختامي لعام ٢٠٠٦.

٢. المرسوم الرئاسي بشأن تراخيص الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

٣. المرسوم الرئاسي بشأن اختصاص القضاء العسكري في حالة الطوارئ (تم إلغاؤه لاحقا).

٤. اتفاق لجنة الشراكة بين فتح وحماس بعد اتفاق مكة بشأن مراسيم التوظيف تمت على أساس

المحاصصة، ولم تتم بطريقة قانونية في قضية الترقية والتعيين استناداً إلى قانون الخدمة المدنية.
٥. عدم تقديم هيئة الرقابة الإدارية والمالية لتقريرها السنوي لعام ٢٠٠٦.
المصادر: المجلس التشريعي الفلسطيني، لجنة الموازنة والشؤون المالية.
الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن مخابرة هاتفية ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٧.
المرسوم رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٧ بشأن اختصاص القضاء العسكري في حالة الطوارئ، الوقائع الفلسطينية، عدد ٧٣. http://muqtafi.birzeit.edu/pg/
العلامة: صفر.

المؤشر السادس والأربعون: موارد الموازنة العامة ومدى اعتمادها على مصادر خارجية
النتيجة: بلغت المساعدات الخارجية لدعم موازنة السلطة الفلسطينية ١١٠٠ مليون دولار أمريكي من إجمالي الإيرادات المقدرة بـ ٢٦٦٨ مليون دولار أمريكي (أي بلغت نسبة المساعدات الخارجية من إجمالي الميزانية ٢,٤١٪).
المصدر: الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٧.
العلامة: صفر.

المؤشر السابع والأربعون: مطالبة الناس للسلطة بإجراء إصلاحات سياسية
النتيجة: أظهرت نتائج استطلاع رأي خاص بالمقياس أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية- رام الله في أيلول ٢٠٠٧ ما يلي: أن ٨٩٪ من المستجوبين تؤيد الدعوات الداخلية والخارجية لإجراء أصلاحات وتغيرات جذرية على مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية. و٦,٩٪ تعارض هذه الدعوات، وأجاب ٤,١٪ من المستجوبين بلا أعرف.
المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.
العلامة: ٩٦.

المؤشر الثامن والأربعون: تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية
النتيجة: أشارت نتائج استطلاع رأي خاص بالمقياس أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية- رام الله في أيلول ٢٠٠٧ إلى أن ٤٩,٨٪ من المستطلعين ترى أن الحكومة تمكنت من إجراء الإصلاحات السياسية التي وعدت بتحقيقها في برنامجها الوزاري. ورأى ٤٢,٤٪ من المستطلعين أن الحكومة لم تتمكن من إجراء الإصلاحات السياسية، وأجاب ٧,٧٪ بلا رأي ولا أعرف.
المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.
العلامة: ٥٧٦.

المؤشر التاسع والأربعون: أوجه صرف الموازنة ومعدل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية مقارنة بالمصروفات الأمنية

النتيجة: بلغ حجم الإنفاق على قطاع الأمن "وزارة الداخلية والأمن الوطني" في الموازنة العامة ٧٥٤,٩٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي (أي ما نسبته ٢٨٪ من إجمالي الإنفاق في الموازنة المقدر بـ٢,٦٦٦,٩٥٨,٠٠٠ دولار أمريكي، في المقابل بلغ حجم الإنفاق على قطاعي التربية والتعليم والصحة ٥٦١,١٤٤,٠٠٠ دولار أمريكي (أي ما نسبته ٢١٪).

المصدر: الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٧.

العلامة: صفر.

المؤشر الخمسون: سيادة القانون والشعور بالأمن الشخصي[٤]

النتيجة: أظهرت نتائج استطلاع رأي خاص بالمقياس أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية- رام الله في أيلول ٢٠٠٧ أن ٦٤,٣٪ من المستطلعين لا يشعرون بتوفر الأمن والسلامة الشخصية لهم ولأفراد عائلاتهم. فيما يشعر ٣٥,٣٪ بتوفر الأمن الشخصي.

المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

العلامة: صفر.

[٤] تم الاعتماد في هذا المؤشر على عينة الضفة الغربية فقط.

ملحق رقم (٣):

التغطية الجغرافية والزمنية للمعلومات

الرقم	المؤشرات	التغطية الجغرافية	الفترة الزمنية	ملاحظات
١	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٠٠٦	
٢	الرقابة البرلمانية : عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٠٠٧	المعلومات تغطي ما قبل شهر ٦/ ٢٠٠٧
٣	حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره من القوانين .	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٠٠٧	
٤	احترام حقوق الأقليات، في القانون الأساسي وغيره من القوانين	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٠٠٧	تعتمد على القانون الأساسي
٥	استقلال القضاء: التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية، حسب الدوافع والمؤهلات	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة وغزة	٢٠٠٧	
٦	إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة وغزة	٢٠٠٧	قانون أساسي وقرار مجلس الوزراء لسنة ٢٠٠٦
٧	عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة	٢٠٠٧	
٨	تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة وغزة	٢٠٠٧	العينة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة لكن التقييم لحكومة الضفة
٩	عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة	٢٠٠٧	لم تجب أيا من بلديات قطاع غزة، واقتصرت المعلومات على الضفة الغربية

الرقم	المؤشرات	التغطية الجغرافية	الفترة الزمنية	ملاحظات
١٠	عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة.	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة وغزة	٢٠٠٧	
١١	نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٠٠٥	
١٢	نسبة مشاريع القوانين التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٠٠٧	
١٣	التسرب من المدارس	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٠٠٦-٢٠٠٧	
١٤	نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة	أيلول ٢٠٠٧	العينة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة
١٥	نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٠٠٦	
١٦	نسبة البطالة من قوة العمل	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٠٠٧	
١٧	نسبة الأفراد المؤمنين صحيا	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٠٠٦	
١٨	كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٠٠٦	
١٩	إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦	
٢٠	عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة	٢٠٠٧	المعلومات تغطي الفترة ما بين ١٤/٦-٣١/١٢
٢١	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة	٢٠٠٤	
٢٢	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة		

الرقم	المؤشرات	التغطية الجغرافية	الفترة الزمنية	ملاحظات
٢٣	عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة وغزة	٢٠٠٧	الكتاب تم إصداره في عام ٢٠٠٥ من قبل مؤسسة أمان. كما تم الاستفسار من الأجهزة الأمنية عام ٢٠٠٧
٢٤	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٠٠٧	
٢٥	نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة وعدد حالات الفساد في السلطة التي تمت مقاضاتها.	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة وغزة	أيلول ٢٠٠٧	العينة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة لكن التقييم لحكومة الضفة
٢٦	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة	٢٠٠٧	
٢٧	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة	أيلول ٢٠٠٧	العينة تشمل الضفة الغربية لتقييم حكومة الضفة
٢٨	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة	٢٠٠٧	نص مكالمة هاتفية مع مدير عام دائرة المنظمات الأهلية في وزارة الداخلية.
٢٩	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٠٠٧	مقابلات مع عينة من مكتبات بيع الكتب
٣٠	السماح بإدخال مطبوعات من الخارج	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة وغزة	٢٠٠٧	
٣١	تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة وغزة	٢٠٠٧	
٣٢	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٠٠٧	
٣٣	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة وغزة	٢٠٠٧	

الرقم	المؤشرات	التغطية الجغرافية	الفترة الزمنية	ملاحظات
٣٤	القدرة التشريعية للبرلمان: عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٠٠٧	
٣٥	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة وغزة	أيلول ٢٠٠٧	العينة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة لكن التقييم لحكومة الضفة
٣٦	استخدام الواسطة في التوظيف	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة وغزة	أيلول ٢٠٠٧	العينة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة لكن التقييم لحكومة الضفة
٣٧	تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٠٠٧	
٣٨	نسبة مشاركة النساء في قوة العمل	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٠٠٧	
٣٩	نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٠٠٧	تم الحصول على المعلومات المتعلقة بمشاركة المرأة في المنظمات الأهلية بناء على مسح عينة أجراها المركز في كانون ثاني ٢٠٠٨
٤٠	تناسب أجور النساء والرجال	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٠٠٦	
٤٢	تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة وغزة	أيلول ٢٠٠٧	العينة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة لكن التقييم لحكومة الضفة
٤٣	نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٠٠٦	نتائج الانتخابات التشريعية
٤٤	وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة		

الرقم	المؤشرات	التغطية الجغرافية	الفترة الزمنية	ملاحظات
٤٥	خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية	المعلومات تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٠٠٧	
٤٦	الميزانية ونسبة مصادرها الخارجية	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة وغزة	٢٠٠٧	موازنة حكومة سلام فياض
٤٧	مطالبة الناس بإجراء إصلاحات سياسية	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة وغزة	أيلول ٢٠٠٧	العينة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة لكن التقييم لحكومة الضفة
٤٨	تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة وغزة	أيلول ٢٠٠٧	العينة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة لكن التقييم لحكومة الضفة
٤٩	أوجه صرف الميزانية ومعدل الإنفاق على الصحة والتعليم وشؤون اجتماعية أخرى مقارنة بالمصروفات الأمنية	المعلومات تتعلق بالضفة ومصدر معلوماتها من الضفة وغزة	٢٠٠٧	موازنة حكومة سلام فياض
٥٠	سيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي	لمعلومات تتعلق بالضفة ومصدر المعلومات من الضفة	أيلول ٢٠٠٧	العينة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة لكن التقييم لحكومة الضفة